

Al-Nisa 16

# النساء

تشرين الاول / اكتوبر / ٢٠١١

مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق اوسطيات

. العنف ضد النساء بإسم الشرف في

المجتمعات الكردية العراقية.

د. عائشة جل

. الزواج القسري وقانون الحماية المدنية

د. ناذية خانوم

. سعي النساء لتحقيق المساواة

سوهيلة شريفي

. قانون النظام العام والعنف

ضد النساء.

نبيل أديب عبدالله المحامي

. صفة إسحق تروي قصة إغتصابها

بواسطة رجال الأمن

. انتهاكات حقوق المرأة في ظل

الحكومات الدينية

سوزان كاشف

. الآثار النفسية للعنف

صباح أحمد

. حول حظر النقاب في فرنسا

أحلام أكرم

. قتل "شرف" رفيدة ياسين



## النساء

النساء العدد ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١١  
مجلة فصلية تصدرها منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

### محتويات العدد:

العنف ضد النساء باسم الشرف في المجتمعات الكردية العراقية:

٣ ..... د. عائشة جل

الزواج القسري وقانون الحماية المدنية:

٨ ..... د. نادية خانوم

سعي النساء لتحقيق المساواة:

١١ ..... سوهيلة شريفي

قانون النظام العام والعنف ضد النساء:

١٤ ..... نبيل أديب عبدالله المحامي

صفية إسحق تروي قصة إغتصابها بواسطة رجال

١٧ ..... الأمن

انتهاكات حقوق المرأة في ظل الحكومات الدينية:

١٨ ..... سوزان كاشف

الآثار النفسية للعنف:

١٩ ..... صباح أحمد

حول حظر النقاب في فرنسا:

٢١ ..... أحلام أكرم

٢٢ ..... قتل شرف: رفيدة ياسين

٢٣ ..... يا نسوق...يا نرضع السواق

مقابلة مع كونا سعيد حول قانون مناهضة العنف المنزلي في اقليم

٢٤ ..... كردستان العراق

تقع مسؤولية محتوى المقالات على عاتق كتابها. نشر المقالات في " النساء" لا يعني بالضرورة تأييدها من قبل المجلة. جميع المقالات المرسلة يجب أن تكون باللغة العربية، مع مراعاة الجوانب اللغوية إملانياً ونحوياً. للمجلة الحق في تلخيص المقالات، وعند الممانعة يرجى إدراج ملاحظة بذلك. يرجى أن لا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو الموضوع ست صفحات قياس A4

رئيسة التحرير: حنان بابكر

ترجمة: حنان بابكر  
ع. مجذوب

ساهم في اخراج العدد:  
خسرو سايا

عنوان المجلة في بريطانيا:

Kurdish & Middle Eastern  
Women's Organisation (KMEWO)

Caxton House  
129 St John's Way  
London N19 3RQ  
Tel. 020 7263 1027  
Fax: 020 7561 9594  
Mob. 07748851125

Email:  
info@kmewo.org

Website: www.kmewo.org

اعزائي القراء والقارئات..

يسر منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات أن ترسل اليكم هذا العدد من مجلة 'النساء'، عبر البريد الالكتروني، وذلك لصعوبة الحصول على الدعم المطلوب لطباعتها. سيكون هذا العدد مرفقا مع البريد الالكتروني، ويمكن الاطلاع عليه أيضا عند زيارة موقعنا على الانترنت  
..([www.kmewo.org](http://www.kmewo.org))..



## ”إذا النساء كسرت حاجز الصمت سنحقق التغيير.“

سوسن سليم : مديرة منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات

تحرش جنسي واغتصاب أو حتى انتهاك حقوقهن الإنسانية، والمطالبة بتحقيق العدالة لهنّ لأنها الطريقة الوحيدة التي تمكننا من تحقيق التغيير. نرجو منكم مساعدتنا في نشر المجلة لأكثر عددية من النساء الكرديات والشرق أوسطيات بإرسالها لهنّ بعد الفراغ من قراءة هذا العدد من المجلة لغرض إيصال الرسائل التي تدين انتشار العنف باسم الشرف وغيره من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان للجميع. فإن الحقيقة الغير سارة هي ان العديد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تعاني في صمت ويفتقدن الشجاعة للدفاع عن انفسهنّ. دعونا نتبع نصيحة صافية، بان نكون شجاعا، ونتحدث ونفضح الجناة لأن ذلك هو الطريق الوحيد الذي به سنحقق التغيير.

بكل الحماس والإثارة اقدم للقراء والقارئات من المهتمين، العدد ١٦ من مجلة النساء. مجلة النساء نشرت أول مرة في عام ١٩٩٩ ومنذ ذلك الوقت أصبحت حلقة وصل بين منظمة النساء الكرديات والشرق أوسطيات واللأجيين والأجئات وطالبي الحماية الانسانية من النساء القادمات من الشرق الأوسط، آسيا وأفريقيا. في هذا العدد من المجلة هنالك مساهمات من عدد من الشخصيات النسائية البارزة، اللأئي لوحظ عليهنّ الابتكار والإلهام والخيال.

في مساهمتها بعنوان "حقوق المرأة نحو إيجاد منظور بديل - تحدي المعتقدات الدينية الأبوية"، قدمت الدكتورة أمينة الرشيد وبطريقة بليغة بديل متقدم للتأكدات والإدعاءات الكاذبة للعديد من الايديولوجيات الدينية التي تسند وتبرر ممارسات استخدام العنف ضد المرأة.

مقالة سوهيلة شريفي عن المساواة، أيضا قوية وفيها سلطت الضوء علي التناقض وازدواجية المعايير، وكيفية تمييز سلوك الرجال تجاه النساء في معظم البلدان الإسلامية. عدم المساواة بين الرجال والنساء، كما هي مضمنة في الطابع المؤسسي للنظام الحاكم، مدفوعة بواسطة المجتمع الرجولي الأبوي وهو الذي يشرف علي وضعها والعمل علي تنفيذها. "مساهمات النساء في هذه الأنظمة معدومة تماما ومهمشة، ليس لأنها غير مجدية، صالحة أو متزنة بل لأنها تشكل تهديدا لزعزعة العقليّة الأبوية المتسلطة المتجذرة الراسخة في المجتمع".

العنف ضد المرأة وغيره من أشكال إنتهاكات حقوق الإنسان هي الوحيدة التي تصيب بالغثيان، الخسة والإحتقار بل تعمل هي أيضا علي الحط من القيمة الإنسانية للضحايا واحترام الذات وتحطيم الثقة بالنفس. قصة الشابة صافية أوضحت بجلاء طبيعة التجاوزات ومدى القهر والتمييز الذي تعيشه معظم النساء في حياتهن اليومية. وهنا تحكي لنا هذه المرأة الشابة ما تعرضت له من عنف لفظي واعتداء بدني وكيف أنها اغتصبت مرارا وتكرارا بواسطة عصابة من رجال الأمن. ووصفت لنا كيف أنها شعرت بالحرج وبالخجل والخوف بعد تجربتها المرّوعة والتي معها احست بعدم المقدرة علي إخبار أحد - إلا الآن. صافية تبينت حقيقة ان الصمت عن مثل هذه الأفعال الوحشية لن يخدم قضيتها بشئ بل علي العكس هذه الإنتهاكات تزداد وتنتشر، لذلك رسالتها للنساء الأخريات هي بان يكنّ شجاعا وان يكسرنّ حاجز الصمت بالتحدث عما تعرضنّ له من



## العنف ضد النساء باسم "الشرف" في المجتمعات الكردية

a.gill@roehampton.ac.uk

د. عائشة جل\*

الرجال الشرف يحكم شخصياتهم وتصرفاتهم العامة، ولكنهم يفقدون هيبتهم هذه لمجرد فعل شائن تقوم به نساءهم (Gill, 2010). العنف المبني علي "الشرف" يمثل قطاع كبير من الاضطهاد ويشمل العنف الجسماني، الاغتصاب، الضرب، والقتل تحت اسم "الشرف"، الانتحار والانتحار بالاكره، التضحية بالنفس، التجويع، التسمم، الزواج القسري علي أساس المحافظة علي "الشرف" (يشمل في بعض حالات الاغتصاب تزويجها من المعتدي عليها)، مصادرة الحرية، الحقوق الاساسية و/أو التعليم. العنف المبني علي "الشرف" عادة ما يرتبط 'بالانتقام للشرف'، هجر الزوجة الزوج، الانفصال عن الاطفال، ختان الاناث، الاجبار علي: العذرية، رتق غشاء البكارة، و الاجهاض، سجن الزوجات اللأني لا يوافقون عليهن، وغيرها من أشكال الاكراه وسوء المعاملة (Welchman and Hossain, 2005). التقارير التي سلّمت للجنة الامم المتحدة 2002 عن حقوق الانسان أكدت استمرار حدوث قتل "الشرف" في البنقلاديش، البرازيل، بريطانيا، أكوادور، مصر، الهند، ايران، اسرائيل، ايطاليا، الاردن، الباكستان، المغرب، السويد، تركيا، يوغندا، والولايات المتحدة.

في عام 2008 أخذت الحكومة الكردية العراقية المحلية خطوة جريئة وغير مسبوقه، في أن تقوم بالاستعانة بخبرة مشروع بحوث عالمي، لدراسة موضوع العنف المبني علي "الشرف" في اقليم كردستان والجالية الكردية في المهجر. قام بالدراسة مجموعة من كبار الباحثين والباحثات من مركز ابحاث الجندر والعنف، قسم الدراسات السياسية، جامعتي برستول وروهامتون، بالتعاون مع منظمة مراقبة حقوق النساء الكرديات ببريطانيا. ركز البحث علي تحليل الممارسة والسياسة لأجل تطوير استجابة أكثر فعالية لمثل هذا النوع المنتشر من العنف. الهدف هو اتباع أفضل وسائل البحث العالمية في مواضيع دراسات الجندر، مع محاولة متعمدة للابتعاد عن التحليل العنصري وفرض الآراء الأجنبية لأجل البحث عن فهم واحترام الموضوعات الثقافية والممارسات التقليدية بينما نعمل لتحقيق حقوق النساء الانسانية.

### ماهو العنف المبني علي "الشرف"؟

هو الجرائم التي ارتكبت باسم "الشرف". وعادة ما يتم تنفيذه ضد النساء صغيرات السن، بواسطة أزواجهن، آبائهن، أخوانهن وأقاربهن من الرجال الآخرين. وهو موجود طوال التاريخ في المجتمعات المختلفة عبر العالم، من أوروبا لأفريقيا، ومن جنوب وشرق آسيا الي أمريكا اللاتينية (Goodwin, 1994). تطبيق قانون "الشرف" فيما يتعلق بشؤون النساء، خاصة فيما يخص تصرفاتهن الاجتماعية والجنسية، وهذا ليس حصرا علي المجتمع الكردي أو الثقافات الاسلامية فحسب. بالرغم من وجود تشابه بين الجاليات والمجتمعات التي تمارس العنف المبني علي "الشرف". ويميلون في الاشتراك في فكرة اعتبار النساء "ملكية" الرجال وحافظات للشرف الرجولي. وليس هنالك اتفاق حول ماهية التصرف "الغير مشرف" (Goodwin, 1994 and Pitt-Rivers, 1974).

الكتابات سلطت الضوء علي حقيقة أن قانون "الشرف"، والأفكار المرتبطة بدونية وضع المرأة، هي متجزرة في هياكل اجتماعية واسعة: لذلك، العنف المبني علي "الشرف" هو جزء من ظاهرة أكبر تدور حول القيم والمعايير التي: (i) تقرر شرعية تحكّم الرجال في تصرفات النساء و (ii) فرض قيود علي حياة النساء ونشاطاتهن. بينما ما يسمى بقتل "الشرف" قد لا يكون ظاهرا في كل الأماكن، فكرة "الشرف" موجودة في أي مجتمع تقريبا، لذلك ما يترتب عليها يختلف بشكل مثير (Meeto and Mirza, 2007). في العديد من المجتمعات التي ينتشر فيها العنف المبني علي "الشرف"، بينما شرف الرجل يعتمد علي سمعة الفرد العامة وهو شئ يمكن تحقيقه بفعالية وهمة، وشرف المرأة يحدد بتجنب تصرفات بعينها، وخاصة فيما يتعلق بالحرية الجنسية. لذلك يكتسب

\*\* This summary briefing for Al-Nisa Magazine is based on the full report by Begik-hani, Gill and Hague (2010) - a copy of *Honour-based Violence (HBV) and Honour-based Killings in Iraqi Kurdistan and in the Kurdish Diaspora in the UK* is available on request. Email: [a.gill@roehampton.ac.uk](mailto:a.gill@roehampton.ac.uk)

### الدراسة صممت لتحقيق:

- جمع أدلة قوية لدعم تطوير السياسات.
- تقديم خطة عمل لحكومة إقليم كردستان والمنظمات في كردستان العراق.
- تقديم توصيات لواضعي السياسات والمؤسسات في المملكة المتحدة.
- دعم عمل المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية في كل من كردستان العراق والمملكة المتحدة.
- تطوير ودفع تنمية الممارسة الجيدة.

### النتائج الرئيسية:

بينما هناك اعتراف وطني ودولي متزايد لهذه المشكلة في كردستان العراق في السنوات الخمس الماضية والنتائج التي توصلت إليها الدراسة في التقرير الكامل تثبت أن عدم وجود تعريف واضح متفق عليه للعنف المبني على الشرف هو إعاقة للجهود المبذولة لمعالجة القضية (Begikhani, Gill, Hague, 2010). العوائق التعريفية موجودة على المستوي الحكومي، وأيضا في داخل منظمات حقوق الإنسان ومجموعات منظمات حقوق النساء. تم تكوين الهيئة العليا لرصد العنف ضد النساء في يونيو 2007، ومصطلح العنف ضد النساء بدأ استعماله في كتابات ومنشورات حكومة إقليم كردستان. النساء في إقليم كردستان العراق ما زلن يتعرضن لأشكال عديدة من العنف الجسدي والعاطفي والنفسي: ولكن العنف ضد المرأة لا يمكن، ولا ينبغي، وصفه على نحو انه نتيجة لدوافع الشرف في جميع الحالات. أظهرت هذه الدراسة أن زيادة الدقة في تصنيف حالات فردية من العنف ضد المرأة كجرائم عنف مبني على الشرف هو مطلوب: يجب على جميع المؤسسات المعنية في مهمة التغلب على العنف الاتفاق على تعريف مشتركة وتوظيفها بدقة إذا ارادوا للمشكلة أن تُفهم وتعالج بفعالية.

ومع ذلك، تحديد نطاق انتشار العنف المبني على الشرف ليس بالمسعى البسيط. العنف المبني على الشرف ويشمل مجموعة واسعة من الممارسات، بدءا من السيطرة على الملابس، المظهر الجسماني والتحركات الي السيطرة على طرق الحصول على السلع والخدمات الثقافية (مثل التعليم)، والحد من الخيارات الجنسية وفرض الزيجات المدبرة، الي العنف الجسدي، بما في ذلك القتل. وعلاوة على ذلك، الصعوبات المنهجية في جمع البيانات يعني أن إحصاءات موثوقة حول حدوث أشكال مختلفة من العنف غالبا ما تكون غير متوفرة. في الواقع، فقط في السنوات القليلة الماضية أصبحت حكومة إقليم كردستان وغيرها من مؤسسات الدعم الجماهيري في وضع يسمح لها ان تبدأ مهمة جمع البيانات الموثوق بها. وعلاوة على ذلك، حتى في أكثر أشكاله تطرفا،

### العنف المبني على الشرف كعنف مبني على النوع (الجندر):

وقد أثبتت البحوث الدولية أن انساب السياق للنظر فيها للعنف المبني على الشرف هو العنف القائم على النوع (الجندر): العنف الذي يرتكب ضد النوع الجندي، من يقوم به، من يتعرض له ولماذا. إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (1993) تنص على أن إساءة معاملة النساء من قبل الرجال يأخذ أشكالا كثيرة، بما في ذلك العنف البدني والعاطفي والجنسي، ومظهر من مظاهر استمرار علاقات القوة غير المتكافئة والمفهوم السائد، في مختلف أنحاء العالم، أن المرأة ينبغي، في مجموعة من الطرق المتنوعة، تكون تحت سيطرة الرجال. وفي بعض الأحيان تمارس بعض النساء العنف ضد الرجال، ولكنه يرتكب في الغالب من قبل الرجال ضد النساء. العنف المبني على "الشرف" يستند وجوده على نظام القيم الثقافية والمعايير السلوكية تجاه النوع الجندي داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وبالتالي، لا بد من مقارنته مع غيره من أشكال العنف القائم على النوع الجندي، وكذلك السياقات الاجتماعية والثقافية المحددة التي يحدث فيها. العنف المبني على "الشرف" هو عادة ما يختلف عن غيره من أشكال العنف المنزلي في أنه يحدث في إطار هيكل الأسرة والمجتمع. فهو يتضمن عادة الأفعال التي سبق الإصرار في أن يتم استخدامها لاستعادة "الشرف" بالنسبة الى الوضع المتصور أو الفعلي لتعرض شرف عائلة/جالية بطريقة ما للتلط أو التهديد. والمقصود هنا أن تسفر النتيجة عن السيطرة، في المقام الأول من قبل أقاربهن الذكور، علي خيارات النساء الجنسية والاجتماعية: وهكذا، يعمل العنف المبني على "الشرف" على تعزيز القيم الاجتماعية والثقافية الداعمة للفكرة القائلة بأن النساء يجب أن تطيع قواعد سلوكية صارمة يسيطر عليها (كبار) أعضاء الأسرة من الذكور (Gill, 2010). العنف المبني على "الشرف" ولا سيما القتل باسم "الشرف"، غالبا ما يحدث عندما تدخل امرأة شابة في صداقة أو علاقة (أو، أحيانا، اذا قامت المرأة بعلاقة اجتماعية محدودة) مع رجل لا تربطها به أي علاقة أسرية فالنتفاعل معه يعتبر غير لائق. احتمال التعرض للعنف المبني على "الشرف" يتحكم في تصرفات جميع النساء في المجتمعات التي ينتشر فيها. فإنه يفرض كذلك ويزيد من سيطرة الرجال على النساء في المجتمع ككل.

### الأهداف والغايات:

وقد أجريت هذه الدراسة الموجزة في هذا التقرير بين أيلول / سبتمبر 2008 ونوفمبر 2010. والبحوث التي تهدف إلى التحقيق، في كل من المملكة المتحدة وإقليم كردستان العراق (IKR):

- طبيعة ومدى انتشار العنف المبني على الشرف في المجتمعات الكردية.
- الحالي للسياسة والممارسة وردود فعل المنظمات غير الحكومية للعنف المبني على الشرف.
- تجارب الضحايا وأفراد الأسرة.
- التغطية الإعلامية والمواقف ضد العنف المبني على الشرف.



الرجال والنساء. لذا، ليست النساء وحدهنّ المعانيات من العنف المبني علي الشرف، ولكنّ المجتمع ككل.

## ردود الفعل علي العنف المبني علي " الشرف " في

### كردستان العراق:

في كردستان، هنالك حالة عامة قوية ومتقدمة من الوعي عن العنف المبني علي الشرف. التعاقد والتكليف بالقيام بعمل هذه الدراسة يعتبر جزء من خط مسار يرحب به لدفع الجهود لمعالجة هذا النوع من العنف والأشكال الأخرى من العنف ضد النساء. في هذا الصدد، تنصدر كردستان العراق دول الشرق الأوسط. ولكن، ظل العنف المبني علي " الشرف " وما يسمى قتل " الشرف " متفشيا في مناطق عديدة ومحليات في اقليم كردستان العراق. ولكن، اساءة المعاملة هذه تعتبر جزء واحد فقط من طيف العنف ضد النساء: وهذا يمثل مظهر واحد فقط من مظاهر التسلط الرجولي المستمر من قبل الأسرة والحياة المجتمعية. الابادة التي تعرّض لها الأكراد في السنوات القليلة الماضية، بالإضافة لحروب العراق وتجييش المنطقة، ساهم في استمرارية ممارسة العنف المبني علي الشرف والأشكال الأخرى من العنف ضد النساء. لذلك، بينما هنالك بعض التطويرات الايجابية حديثا، الجرائم المبنية علي الشرف، والعنف علي أساس النوع (الجنس) عموما، مازالت مشكلة سائدة. حكومة كردستان الاقليمية والمنظمات في اقليم كردستان العراق اظهرت درجة عالية من الالتزام بتحديث مجالات عدة، تشمل المساواة بين الجنسين. جزء من هذا الالتزام، فهنالك حاجة ملحة لاستمرار الجهود المبذولة وتركيزها لمعالجة موضوع العنف المبني علي الشرف.

### العنف المبني علي " الشرف " في بريطانيا:

منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أجنده التعدد الثقافي في بريطانيا استبعدت واستبدلت بأجنده المجتمع المتماسك. وهذه الأجنده الجديدة اعادت تعريف العنف المبني علي " الشرف " كتعبير مرتبط بالمفاهيم الثقافية الرجعية لمجتمعات الاقليات: هذه المفاهيم الثقافية، بدورها، تصوّر علي أنها تتناقض بشدة مع ثقافة المجتمع الليبرالي (الأبيض) البريطاني. المنظمات النسوية، والمجموعات والمنظمات الأخرى في داخل الجاليات المهاجرة المعنية (منها الجالية الكردية)، كانوا يسعون جاهدين لمكافحة هذه الأفكار المتحيزة والغير مفيدة.

العديد من منظمات بريطانيا الطوعية العاملة في المجال النسوي الآن تستخدم مصطلح "العنف ضد النساء"، بدلا عن استعمال مصطلحات للفرقة بين

العنف المبني علي الشرف هو مقاومة لقياس: ليس من الممكن دائما التحديد بأن الحالة هي انتحار، في الواقع، فعل قتل النفس و ما إذا كان يتم تحت وطأة الإكراه أو، في الواقع، سواء هو قتل غامض. وفي هذا الصدد، كان فريق البحث حساسين للمزاعم بأن العديد من حالات قتل النفس المفترضة، وأيضا حوادث الانتحار بالحريق، قد تم تأليفه من قبل فرد أو أفراد آخرين وليس الضحية.

### آثار العنف المبني علي الشرف في كردستان العراق:

(١) العنف المبني علي الشرف قد يؤدي للقتل، الإصابة، التعذيب الجسدي والنفسي، و/ أو التشويه. ومع ذلك، فإنه في كل الحالات تقريبا يؤدي الي خوف دائم من العنف من جانب كل من الضحايا والنساء اللاتي يعتبرن أنفسهنّ ضحايا محتملات. هذا الخوف خاصة هو غدر ولا سيما فيه ينطوي تحسب لأعمال العنف من الأقارب: الناس الذين (محتمل) الضحايا يعيشون جنبا إلى جنب.

(٢) بالنسبة للأطفال، النشأة الاجتماعية في المجتمعات التي تمارس العنف المبني علي الشرف تقدّم توقعات مدمرة. فعندما تقوم قذوة بارتكاب العنف المبني علي الشرف، يقوم الأطفال في كثير من الأحيان بمحاكاة هذا السلوك. وهكذا، العنف المبني علي الشرف، والقيم المرتبطة به يتم تمريرها، من جيل إلى جيل.

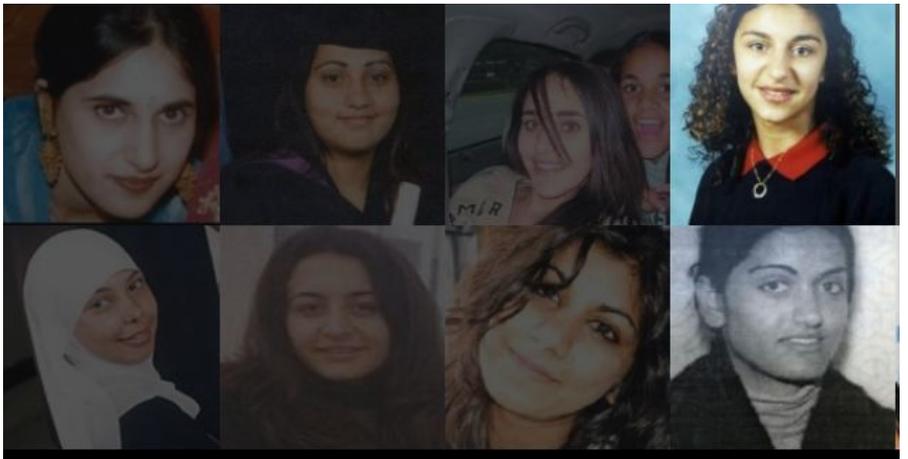
(٣) العنف المبني علي الشرف يخلق مناخا من الخوف من التهديدات التي قد يتعرض لها الشرف والسمعة العامة يحول دون إمكانية التفاعل الاجتماعي بشفافية صادقة بسبب تقويض الثقة. عندما يشعر الأفراد بأنهم مجبرين لإخفاء الأفكار والرغبات والإجراءات التي تنحرف عن المعايير المقبولة، لتجنب العار، وغالبا ما تحد من التعاون الاجتماعي والشفافية والتماسك في نواح هامة.

(٤) إنفاذ قيم الشرف ساهمت بشكل كبير في لوم الانحراف بأنه يعمل علي توليد الخداع: هذا يؤيد التصور بأن المراقبة المستمرة والمراقبة الأسرية / الاجتماعية للسلوك، بما في ذلك عن طريق استخدام القيل والقال والشائعات والتي تكون ضرورية ومناسبة.

(٥) حصر وإسكات المرأة بجعلها تخاف من دخول الأماكن العامة (جسديا ومن خلال الخطابة / الكلمة المكتوبة) التي فقدت قوتها في النتائج، الحيوية والمهارات والاستخبارات لمجتمعهم / الأمة. وأظهرت البحوث ومنها هذا التقرير إلى أن الأغلبية الساحقة من النساء اللاتي يتعرضن للإصابة في اقليم كردستان العراق واللّاتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ٣٠: الفئة العمرية التي قد تكون على خلاف ذلك أعظم حيوية لتقدمة وخدمة المجتمع.

(٦) الشعور الاجتماعي العام الذي خلقته ممارسة العنف المبني علي الشرف يفوض من رفاهية النساء الجسمانية، العاطفية والنفسية وقد يساهم في صمتهنّ، العزلة وانعدام الدعم الايجابي لهنّ. وهذا بدوره قد يؤدي الي زعزعة الثقة بالنفس، الاختلال العاطفي، والشعور باليأس. في حالات متطرفة، قد تقود هذه المشاعر الي ايداء النفس، التفكير في الانتحار و حتي السلوك الانتحاري.

(٧) التأثير علي الرجال أيضا مدمر: عندما تستمد السلطة والوضع الاجتماعي من العنف المفترض أو القائم ومن الهيمنة، تصبح الأشكال النوعية للسلطة الناتجة غطاء للنقائص والضعف بالإضافة الي لعملها كحواجز لتفاعل كامل ذا معني وانساني بين



المخاطر وكيفية اجراء وادارة التحقيقات، هناك حاجة الي: تبادل الممارسات الجيدة المعمول بها علي نحو أكثر اتساقا في جميع معاملات نظام العدالة الجنائية الذي من شأنه ان يساعد علي تحقيق هذه الأهداف.

2. هناك حاجة لتقديم خدمات أفضل وتوفير الموارد من منظمات الدعم المتخصصة/ الخدمات وخصوصا التي تقع داخل المجتمعات الأكثر تأثرا من انتشار العنف المبني علي الشرف، وكذلك المنازل الآمنة (الملاجئ)، وايجاد طرق أكثر اتساقا لاحالة الضحايا لهذه الخدمات.

3. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل منسق يعترف بتعقيد القضايا المطروحة والحاجة إلى استجابة واسعة النطاق لتشمل الإجراءات التي تهدف إلى معالجة العنف المبني علي الشرف في عدد من المستويات (أي المجتمعات المحلية، ونظام العدالة الجنائية والمجتمع ككل).

معظم ال ٣١ ممن شاركوا في هذه الدراسة من المقيمين بالمملكة المتحدة وقد طرحوا بأن مناقشة المواضيع التالية قد يساعد في وضع السياسات الخاصة بالعنف المبني علي الشرف بشكل أفضل وكذلك تحسين الخدمات للمتأثرين به في بريطانيا:

- النقص في: (أ) المأوي الآمن للضحايا و (ب) تمويل خدمات الدعم لما يتعلق بالعنف المبني علي الشرف خاصة والخدمات الأخرى للأقليات الأثنية عامة.
- نقص الوعي حول الموضوع في المؤسسات الحكومية وعامة الناس

العنف الأسري، العنف المبني علي الشرف وأشكال العنف الأخرى التي تؤثر بالدرجة الأولى علي النساء. هذه المنظمات تنظر للعنف المبني علي الشرف كجزء من سلسلة العنف النوعي الذي يشمل مجموعة من أشكال العنف الذي تعانيه النساء المنتميات لجاليات الأغلبية والأقليات ببريطانيا. كما شرحت لنا موظفة منظمة حقوق النساء الايرانيات والكرديات عند مقابلتنا معها لغرض هذه الدراسة فقالت:

"الغرض الأساسي من 'جرائم الشرف' هو الحفاظ على سلطة الرجل في داخل الأسر والمجتمعات المحلية من خلال حرمان المرأة حقوقها الأساسية - وحقوقها المعترف بها دوليا -- الحق في اتخاذ قرارات مستقلة حول قضايا مثل الزواج والطلاق، و ومع من تمارس الجنس، من أجل السيطرة على حياتها الجنسية وعلي وظيفتها الانجابية. الجريمة (ضد الشرف) لا تحتاج ان تكون قد حدثت في الواقع؛ فقط القيل والقال في المجتمع وفقدان السمعة تكفي لتبرير القتل خاصة اذا انطوي علي فقدان العذرية أو عمل من أعمال الخيانة."

القيم الأبوية التي تقوم عليها المجتمعات الكردية، والمجتمعات الأخرى التي تمارس العنف المبني علي الشرف، والصراع في كثير من الأحيان بين القيم، وحتى قوانين المجتمع العام البريطاني. هذا التناقض يجعل من الصعب خاصة للجيل الثاني أو الثالث من النساء الكرديات تحديد قيمهن الخاصة. أستعرض (٢٠٠٢) Berruti's في دراسة الشباب الكرديات في فرنسا بأن العادات التقليدية بما في ذلك الزواج المبكر وزواج الطفلات ماتزال تمارس في أوساط جاليات المهاجرين.

حالات العنف المبني علي الشرف هي نتيجة في بعض الأحيان لتضارب الأفكار تجاه الحياة والقيم الاجتماعية. ساهمت عمليات قتل فاطمة شاهندان بالسويد، هاتيس يوروكو بالمانيا، و هيشو يونس، بناز محمود وتولاوي قورن ببريطانيا، في تسليط الضوء علي المجتمع الكردي اعلاميا. للأسف مالت خطابات وسائل الاعلام الي تجاهل مجهودات التي بذلتها منظمات حقوق النساء الكرديات والناشطات لمعالجة ظاهرة العنف ضد النساء من داخل الجاليات الكردية. بالرغم من تحسين الجهود التي تبذلها الحكومة البريطانية ومؤسساتها لمعالجة العنف المبني علي الشرف، ظلت آراء المنظمات الطوعية النسوية بشأن فعالية تدخل الدولة في العنف المبني علي الشرف والمواضيع المتعلقة به مختلطة. كما ذكرت لنا ممثلة منظمة ساوثهول بلاك سيسترس عند مقابلتنا لها:

"نهج الحكومة المتناقض هو ... ساخر جدا لأن بعد أحداث ٩/١١ و-٠٧/٠٧، تم تحويل أولويات الحكومة لمنع التطرف، [مما أدى] بالحكومة لوضع الكثير من المال المقدر بملايين من الجنيهات، في تمويل المنظمات الدينية. ... [هذه] قد خلقت وضعاً تكون فيه العناصر الأكثر محافظة داخل مجتمع (الأقليات) قد عززت بمزيد من التمويل من الدولة... في [حين] الجماعات العلمانية، مثلنا -- المنظمات النسائية -- في الواقع واجهت أزمة التمويل، ونتيجة لذلك... إغلاق أو تقليص الخدمات."

بعض العناصر من البوليس والخدمات المساعدة الأخرى ظلت تعبر عن وجهات نظر غير مستبيرة حول العنف المبني علي الشرف والجاليات التي يمارس فيها: الي جانب حقيقة ان الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف المبني علي "الشرف" (و، في الواقع، العنف ضد النساء عموماً) تميل الي التركيز علي استجابات العدالة الجنائية، هذا وقد أدى انعدام التمويل العام لمبادرات المتخصصين الي زيادة معاناة المنظمات الطوعية في تلبية احتياجات النساء اللائي يتأين لهنّ وغالباً يكنّ في أزمة.

بينما استراتيجيات فرق البوليس وخدمة الادعاء الملكية الجديدة فيما يتعلّق بالعنف المبني علي الشرف، وخاصة وأنها في تركيبة مشتركة مع منظمات متعددة التخصص، رحب بها المنظمات الكردية والمنظمات المتخصصة النسوية الأخرى، واللائي تمت مقابلتهنّ لغرض هذه الدراسة حددن حقيقة الحاجة لاستجابة أكثر شمولية. أيضاً ذكرنّ بأن هناك حاجة ملحة لمشاريع معدة بشكل أفضل لدعم النساء، ملاجئ وخدمات التوعية، جنباً الي جنب مع برامج التوعية وتدابير الرعاية المصممة للعمل بجانب مبادرات تحسين العدالة الجنائية.

وقد حددت هذه الدراسة ثلاثة توصيات تهدف الي تحسين الوضع في المملكة المتحدة:

1. هناك حاجة مستمرة لسياسات فاعلة للعمل علي العنف المبني علي الشرف في المملكة المتحدة. ويتطلب من هذه السياسات ان تشتمل علي لوائح لالقاء القبض علي مرتكبي العنف بغض النظر عن رغبات الضحايا. هناك حاجة لتحسين طرق تقييم

**VIOLENCE AGAINST WOMEN SHOULD END**

We do not accept it  
You should not accept it  
Let us end it!

**يجب إنهاء العنف ضد النساء!**

دهب توندو تيزي له دوي ژنان كوتايي بيت

If you are a woman experiencing violence and you speak Arabic, Kurdish or Farsi, or you want information about our work, please contact:-

Kurdistan Refugee Womens Organisation or  
The Middle East Centre for Womens Rights  
Tel: 020 7263 1027 Mob: 077 488 51125  
Email: info@womenagainstviolence.org.uk www.womenagainstviolence.org.uk

من المحافظة علي قيمها وثقافتها التقليدية وهي تواجه صعوبات الانتقال لبلد جديد تختلف فيه العادات العامة والقيم الثقافية: ونتيجة لذلك، العنف المبني علي الشرف هو شئ يستعمل لتأكيد التمسك بالقيم التقليدية والممارسات (Van Bruinessen, 2000). بالمثل، بعض الشباب الكردي الذي نشأ ببريطانيا تماهي مع نظام القيم الثقافية البريطاني العام فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية والأسرية، مما خلق تعارض بينهم وبين جيل المحافظين علي التقاليد من كبار السن. نفس الصعوبات والأشكالات لوحظ وجودها عندما بدأت المسيرة لتحديث كردستان العراق.

البحث أيضا أظهر العديد من الموضوعات المشتركة بين بريطانيا واقلية كردستان العراق: مستوى التعليم، الخلفية الفنية والدرجة الوظيفية، والالتزام بطرق الحياة التقليدية لها الأثر الواضح في حدوث وطبيعة العنف المبني علي الشرف في أوساط القوميات المختلفة. وزيادة علي ذلك، فقد ناقش المشاركون في هذه الدراسة مسألة تعرض المهاجرين الأكراد في بريطانيا للتمييز ضدهم والعنصرية: هذا يساهم في تعقيد ردود أفعال الأفراد والمجتمع فيما يتعلق بالعنف المبني علي الشرف.

علي الرغم من ان الإساءة تحدث في المحيط العائلي، كحالات ما يسمى بقتل الشرف، هي جرائم مدرجة تحت طائلة قوانين الأسرة في معظم الدول، ولكن بعض من الحكومات حول العالم فشلت في بذل الجهود المطلوبة لمحاربة هذا الأمر: الكثير يتطلب عمله لمحاربة العنف المبني علي الشرف، التحقيق في جميع الحالات، واخضاع جميع الجناة للمحاكمة والمحاسبة. بالرغم من وجود قوانين لحماية النساء نظريا، درجة القبول الاجتماعي للعنف، العادات الثقافية التي تتغاضي عن العنف، وانعدام الرغبة السياسية العامة، كل هذه الأشياء في الغالب تتحد في الغاء القانون عمليا.

المنظمات النسائية العاملة مع ناجيات وضحايا العنف المبني علي الشرف الأكراد في كردستان العراق والمهجر ذكروا بأن التدريب المتواصل والدعم، يدفع بمحاكمة الجناة، ويعمل علي تحسين التنسيق الفاعل لدعم الضحايا، وكذلك رفع درجة الوعي الشامل والتعليم، وذلك لمحاربة العنف المبني علي الشرف خاصة والعنف ضد النساء عموما. علي كل الحكومات ضمان ان النساء اللاتي يتعرضن لهذا النوع من العنف النوعي، وأيضا من هددن بحدوث العنف ضدهن، أنهن يتلقين مساعدة عاجلة، سرية وكاملة، تشمل إمكانية الحصول علي المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي.

- قلة المعرفة بالعنف المبني علي الشرف بين الضباط الأقل رتب بقوات الشرطة
- وجود ثغرات بين تشريع وتنفيذ السياسات في نظام العدالة الجنائية عامة، بالرغم من الفجوات للأمام الأخيرة
- النقص في النظم الفاعلة للمعلومات والفشل المستمر في تسجيل معلومات كافية بدقة وفي الأماكن صحيحة
- الحاجة لعلاقات عمل أفضل بين البوليس والخدمات المتخصصة بالجالية الكردية وجاليات الأقليات الأتنية الأخرى
- الحاجة لتطوير تدريب جميع أفراد قوات الشرطة: حاليا يظهر بأن أماكن سكنية معينة فقط تتمتع بنوعية مدربة من البوليس حول العنف المبني علي العنف وكيفية تلبية احتياجات الضحايا بينما تعاني الأماكن الأخرى من نقص المعلومات ومعاملة الضحايا.

من الواضح بأنه بالرغم من التحول الكبير في السياسة منذ مقتل هيشو يونس (في ٢٠٠٢) وكذلك العمل الذي قامت به مجموعة عمل العنف المبني علي الشرف بقيادة قادة كبار بالشرطة الأ أن استجابة البوليس للعنف المبني علي الشرف ظلت متفاوتة. أحد كبار قوات الشرطة سئل لغرض هذه الدراسة فقال التعليقات التالية عن الوضع الراهن:

وطنيا، أعتقد بان هناك فجوات .. عندما ننظر لعددية أفراد الشرطة بانجلترا، وولز وايرلندا الشمالية (أعتقد بان العدد يمكن تقديره ب ١٧٠ ألف)، عندما ننظر لارشادات رابطة كبار ضباط الشرطة و ننظر الي ال ٤٣ قوة و الي سياساتها وارشاداتها المنفصلة، جميعنا لدينا سياسات جيدة حول هذا الموضوع. التحدي كيفية استخدام هذه السياسات وتنفيذها بواسطة موظفي الصفوف الأمامية. الكلمات الجميلة دائما مرغوبة ولكن ترجمتها في خطط عمل موظفي الصفوف الأمامية هو المطلوب.

### لمعالجة هذه المواضيع، يكون من الضروري مناقشة الآتي:

- موقف الشرطة وموظفي انظمة العدالة الجنائية الأخرى من العنف المبني علي الشرف فيما يتعلق بجاليات الأقليات الأتنية. جميع العاملين والعاملات تؤثر قيمهم واعتقاداتهم علي عملهم: ولكن، بالعمل مع مؤسسات أخرى ومع المنظمات الغير حكومية يمكن لهذه الاعتقادات والقيم ان تُراجع وتُغيّر.
- استمرارية تفاوت استجابة الشرطة للتعامل مع العنف المبني علي الشرف. العديد من المنظمات الغير حكومية مهمة لواقع انه بالرغم من ان خدمات المتروبوليتان بوليس ورابطة كبار ضباط الشرطة قد اتخذت خطوات هامة في تطوير سبل استجابتهم للعنف المبني علي الشرف، ولكن هذا لم ينعكس علي الصعيد الوطني: معظم التنمية والتطوير انحصر في مدينة لندن فقط.
- الحاجة لطرق أفضل للمساهمة وتبادل المعلومات. أهمية هذا تأتي في ادارة حالات العنف المبني علي الشرف في داخل قوات الشرطة وفيما يتعلق بردود أفعال المؤسسات المتعددة. مع ان تطوير أنظمة ووسائل لتبادل المعلومات يتطلب وقت وجهد، ولكن بغير هذه الأنظمة يصبح تنسيق ردود الأفعال صعب التحقيق.
- الحاجة لطرق أفضل لتدريب ومخاطبة المتخصصين. التدريب في داخل المؤسسة عن العنف المبني علي الشرف متفرق وعموما غير منسق، بالرغم من الجهود الوطنية والمحلية الأخيرة (منها "عروض الشارع" المحلية عن العنف المبني علي الشرف التي قامت في أماكن عديدة في البلاد). تدريب المؤسسات المتعددة يوفر فرص لتطوير خطاب ملئ بالانضباط و، أيضا، لتنمية الثقة والتعاون بين مختلف العاملين لمكافحة العنف المبني على الشرف وأشكال العنف ضد النساء الأخرى.

### ملخص نتائج البحث:

العنف المبني علي الشرف ظهر في الجاليات الكردية في المملكة المتحدة واقلية كردستان العراق، مثلما ظهر في أوساط اناس آخرين في دول مختلفة حول العالم. نتيجة هذا البحث هي ان العنف المبني علي الشرف يتخذ نفس الاشكال الواضحة في جاليات كردستان باقليم كردستان العراق والمملكة المتحدة. في البلدين، الحالات التي تم التحقيق فيها أظهرت نفس المعطيات، حددت اسباب الحدوث (من حيث المعتقدات الثقافية والتسلط الأبوي)، وأيضا نفس النتائج بالنسبة للضحايا، الجناة وأسره (Begikhani, Gill and (Hague, 2010). بعض الجاليات الكردية بالمملكة المتحدة يبدو أنها تعاني



# الزواج القسري وقانون الحماية المدنية ضد الزواج القسري لسنة ٢٠٠٧

ترجمة: ع. مجذوب

Email: Nkhanum@aol.com

الدكتورة نازية خانوم \*

الجاليات الباكستانية والبنغلاديشية والهندية هي الأكبر من غيرها من المجتمعات التقليدية الأخرى التي تعيش في بريطانيا ، فإن حالات الزواج القسري وجرائم الشرف تحدث في أغلب الأحيان فيما بين هذه الجاليات بالإضافة الى حالات مشابهة في المجتمعات الأخرى بما في ذلك الاكراد العراقيين والإيرانيين والأتراك والافارقة والصينيين والأغاريق والإيطاليين والأرمن ، والبوسنية ، والكوسوفويين والغجر ومجتمعات الرحل الأخرى. وبما أن الأغلبية من هذه المجتمعات من المسلمين ، فقد برزت صورة نمطية على أن هنالك ارتباط ما للإسلام بالزواج القسري وجرائم الشرف مما يقدم المزيد من الذرائع لتصاعد موجة الخوف من الإسلام منذ حوادث ١١ سبتمبر والسابع من يوليو. قد لا يكون القطاع الأوسع من الجمهور على علم بأن الإسلام

## مقدمة

أصبح قانون الزواج القسري (الحماية المدنية) ٢٠٠٧ قابل للتنفيذ اعتباراً من ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨. وقد أثبتت العديد من الأسئلة حول فعاليته وقد تنظر الحكومة في تغييره إلى قانون جنائي. وسوف نتعرض في هذه المقالة لبعض القضايا الراهنة المتعلقة بالزواج القسري وهي تستند إجمالاً على بحوثي وتجاربي الخاصة.

## الخلط بين الزيجات المدبرة والقسرية

لا يزال هناك ارتباك واسع النطاق حول الفرق بين الزواج المرتب والزواج القسري. وبما أن الزيجات القسرية تعرف بأنها تلك التي تم الترتيب لها مسبقاً ، فإن بعض الناس ما زالوا يعتقدون بأن جميع هذه الزيجات تنطوي على قدر من الإكراه. هناك على نحو أفضل شبهة الزواج المرتب ، وفي أسوأ الأحوال تعتبر حالات زواج بالاكراه. ومع ذلك ، فقد تم إعطاء تعريف واضح ومحدد من قبل القانون ، وقبل ذلك في التقرير الرئيسي الوطني الأول - خيار الحق في زواج مرتب ، يكون فيه لكلا الشريكين حرية الاختيار. بحيث يتخذ القانون هنا تعريفاً واقعياً ، ينتهي جانب الضحية - حتى إذا قال أحد الطرفين بأنه كان تحت الإكراه، وأجبر على الزواج فإنه يصبح زواجا بالاكراه ويعتبر غير قانوني.

لقد ظهرت مجموعة جديدة تسمى نفسها "أحفظ حقوقك" في لندن لوقف إهمال مؤسسة الزواج المرتب. انهم يسعون بنشاط إلى "استمرار الزواج المرتب وإيقاف الزواج القسري". ويحتاج جميع مقدمي الخدمات في كافة القطاعات إلى تعزيز فهم أن الزواج المرتب في المجتمعات التقليدية لا يختلف كثيراً عن الخدمات التي تقدمها وكالات التعارف حيث إنها تضع الناس المؤهلة والراغبة معا لإتخاذ خيار لأنفسهم. هناك بعض قادة المجتمع الذين لا زالوا ينكرون وجود الزواج القسري. ولهم دوافعهم المختلفة في ذلك إذ يشعر البعض بحق الشباب في التمسك بخيارات علاقاتهم القديمة وهم أفضل من يحكم على ما هو جيد بالنسبة لهم ولأسرتهم المستقبلية ، وما لم يتم رفع الوعي في المجتمعات التقليدية ، فإن الحماية القانونية لا يمكنها فعل شيئاً يذكر لمنع الزواج القسري حيث لا تزال معظم الحالات غير معروفة. ولا يمكن أن يحمي القانون إلا أولئك الذين هم على دراية وشجاعة بما فيه الكفاية لطلب المساعدة. وإذا كانت الحماية الفعالة مهمة في نظر البعض ، فإن الوقاية أمر بالغ الأهمية في مثل هذه الحالات. نحن الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حملة وطنية مستدامة للتعامل مع المجتمعات التقليدية وخلق ثقافة قادرة على ادانة الزواج القسري وسطها. الزواج القسري والعنف القائم على الشرف ، والقتل من أجل الشرف هي الجرائم الأكثر انتشاراً في المجتمعات التقليدية القائمة على أساس العائلات الأبوية. وبما أن

\* الدكتورة نازية خانوم مديرة قسم المساواة في التنوع ، وهي استشارية مستقلة في مجال الإدارة ، البحوث والتدريب. حاصلة على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ودرجة الدكتوراه في التاريخ وتشمل خلفيتها المهنية؛ محاضرة جامعية ؛ رئيسة المساواة في مجالات الإسكان والعمالة والبحوث والتعليم وتنمية المجتمع في السلطات المحلية الخمس الإنكليزية ومديرة الاستشارات الدولية المستقلة في مجال البحوث والإدارة والتدريب. وهي تشارك مع العديد من منظمات المجتمع الطوعية كما أجرت بحوثاً مكثفة حول القضايا الاجتماعية بما في ذلك الزواج القسري. وقد شاركت مع لجنة مختارة في تحقيق الشؤون الداخلية لمجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٧ ، وهي رئيسة منتدى وكالة لوتون في موضوع الزواج القسري وهي السفيرة الوطنية للمساواة في مكتب المساواة الحكومي وقد منحت جائزة الامبراطورية البريطانية من قبل الملكة في عام ٢٠٠٦ لمساهمتها في تكافؤ الفرص.



AFP

تستهدف وكالات ومجموعات الدعم في مختلف القطاعات -- على سبيل المثال عضوية السلطة المحلية والوكالات القانونية بما في ذلك السلطات الصحية ، والطلاب والطالبات ، والمعلمين والمعلمات ، وقيادات الطوائف الدينية والجاليات المحلية ، والمجموعات النسائية ، وخدمات الشباب ، وجماعات دعم الضحايا وموظفي المحاكم وغيرها . وقد بدأنا الدورات التدريبية بمشاركة وحدة الزواج القسري الحكومية وخبراء محليين ، بحيث تم تنظيمها في أوقات مختلفة بواسطة ائتلاف نساء لوتون المتعدد الثقافات ، ومركز لوتون لكافة النساء ، مجلس مدينة لوتون ، وزارة الداخلية والشرطة والنيابة العامة ببيفوردشاير ، وقد حضر بعض جلسات التدريب العديد من أفراد المجتمع المهتمين ومن قطاع طلاب و طالبات الجامعة كما عمل مركز لوتون لكافة النساء على توفير دورات تدريبية للمعلمين والمعلمات والتلاميذ والتلميذات في المدارس. أن المؤتمرات التي تعقدها مجموعة وكالات تقييم المخاطر والاستشارات التي يقدمها المتخصصون في العنف المنزلي ، إلى جانب تفعيل أطر حماية الأطفال والبالغين المستضعفين يمكنها جميعا أن تلعب دورا هاما في جميع حالات الزواج القسري.

### التوعية الوطنية

يمكن لوسائل الإعلام ان تلعب دورا هاما في خلق ثقافة لادانة الزواج القسري باعتباره ممارسة تعسفية ، على أن يتم ذلك بحذر حتى لا توصم جاليات بأكملها من تصرفات عدد قليل من العائلات. وقد نما الوعي العام حول الزواج

يحظر هذه الممارسات منذ ١٤٠٠ سنة مضت وأن الزواج القسري وجرائم الشرف لا علاقة لها بالدين أو العرق أو النطاق الجغرافي. انها تحدث نتيجة لعلاقات سلطوية تقليدية غير متكافئة بين الرجال والنساء وبين الآباء والأبناء في أدوار وعلاقات جامدة وحدود لا يمكن تجاوزها دون عقاب. كما ان الجناة الذين يدعون أنهم يتصرفون وفقا للمبادئ الدينية فهم إما يحرفون دينهم ، أو جاهلين بالمبادئ التي ينادي بها. وبالمثل ، لا ينبغي أن نبحث عن الاعذار لمثل هذه الممارسات على أسس ثقافية لأن انتهاكات حقوق الإنسان لا يمكن أن تكون جزءا من أي ثقافة. إن الزواج المرتب عبارة عن ممارسة صحيحة من الناحية الثقافية في حين أن الزواج القسري هو استغلال صريح لفكرة الزواج المرتب في تلك الثقافة. إن الثقافة والتقاليد لا تظل ثابتة وجامدة ، ففي الجهود الأولى لتكوين الأسر ، يكون للأجيال الأصغر سنا قيما وأنماطا للحياة تتغير بوتيرة أسرع من تلك التي لدى والديهم بسبب تعرضها وامتزاجها بثقافات أخرى ، وعندما يتصرفون بشكل مختلف عن توقعات والديهم ، فإن الصدام أمر لا مفر منه. ومع ذلك ، فإن الزواج القسري تستمر ممارسته ليس وسط الجيل الثاني من الأسرة فحسب بل يمتد أحيانا إلى الجيل الثالث ليحافظ مع الوقت على تلك العلاقات المشوهة للتقاليد الأبوية .

### التأثير

لم يكن من غير المألوف في الماضي للشرطة وموظفي الرعاية التعليمية تجنب حالات الزواج القسري والعنف المتعلق بالشرف لأنها لا ترغب في التدخل في ثقافات الأقليات الإثنية طالما أنها لا تتعارض مع التيار الرئيسي للمجتمع. لقد أفضت التقارير البحثية وتفعيل تشريعات محددة عن تغييرات ايجابية في السلوكيات واصبح الممارسين أكثر ثقة في التعامل مع حالات الزواج القسري. ففي أقل من ثلاث سنوات من تنفيذ قانون الزواج القسري كان هناك تأثير ملحوظ ، بما في ذلك رفع مستوى الوعي العام حول الزواج القسري ، واستعداد أكبر من جانب المؤسسات القانونية الحكومية في استخدام القانون ، والتصريحات العلنية من قبل السلطات المحلية ضد الزواج القسري ، وظهور مجموعات الوكالات متعددة التوجهات واستعدادها للانخراط في مجالات التدريب المتعددة في هذا الخصوص . ففي الفترة بين ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨ وأغسطس ٢٠٠٩ سجلت ٦٤ حالة صدرت بشأنها أوامر حماية من الزواج القسري في ١٥ محكمة متخصصة - وهي حالات تجاوزت تقديرات وزارة العدل قبل سن القانون والبالغه ٥٠ حالة في السنة. بحلول يناير ٢٠١٠ تم إصدار ما يقرب من ٩٠ أمر حماية في البلاد منها ٢٠ حالة في لوتون وحدها (أكثر من ٢٢٪). وقد أنتج أحد الناشطين من شباب لوتون فيلمان وثائقيان يدينان بشدة الزواج القسري والعنف القائم على الشرف وذلك بهدف رفع الوعي العام. أما الأحدث فهو اطلاق مبادرة "احفظ حقوقك" في مجلس اللوردات في ١٧ مايو ٢٠١١. يجب على كبار القوم في المجتمع أخذ أفكار هؤلاء الشباب على محمل الجد وتقبل أن الزواج القسري قد أصبحت أيامه معدودة.

### مجموعة وكالات التوجيه المتعددة

في لوتون أنشأنا فريق لوتون للتوجيه المتعدد للعمل على رفع الوعي بمخاطر الزواج القسري والعنف المبني على الشرف ، وبتر الإناث (الختان) وغيرها وذلك في عام ٢٠٠٨. تألف هذا الفريق من مجموعة من الوكالات ضمت قطاعات الشرطة والخدمات الاجتماعية والإسكان والتعليم والرعاية الأولية ومعونة المرأة ، كلية لوتون النموذجية السادسة ، جامعة بيدفوردشير ، خدمة الاختبار الطوعي وخدمات الدعم التطوعي وما إلى ذلك ، كما تمت دعوة مجلس مدينة لوتون للأديان . وقد تم وضع بروتوكول لوتون للوكالات المتعددة موضع التنفيذ من أجل تحسين مستوى تقييم المخاطر وإدارة الحالات ، وتنسيق العمل وتقديم الدعم للضحايا ، وكذلك لحفظ السجلات والرصد والمتابعة. لقد كانت هنالك مقاومة في البداية حيث كان لا بد من معالجتها بعناية. وقد أصدر مجلس مدينة لوتون بيانا عاما يدين فيه ممارسات الزواج القسري والعنف الأسري وبحلول تاريخ نفاذ التشريع الخاص بالزواج القسري ، ظهرت مجموعات إضافية لوكالات التوجيه المتعددة في المناطق الأخرى وتقدمت العديد من السلطات المحلية بمزيد من البيانات العامة التي تدين الزواج القسري والعنف الأسري.

### التدريب وتقييم المخاطر

يشكل التدريب جزءا مهما من خطة عمل مجموعة لوتون للتوجيه المتعدد والتي

سلامتها. ولكنها عانت من الوحدة هناك وصارت في حالة بائسة ارادت معها الرجوع لمنزل أهلها، لأن في رأيها أن منزل عائلتها لم يكن غير آمن. ينبغي تحسين اطر التواصل مع الضحايا المحتملين والفعليين وشرح النتائج المترتبة على خياراتهم بوضوح قبل اتخاذ أي إجراء. كما أن رفع سن ضامن الزوجات أو الأزواج لدعم هجرتهم لبريطانيا قد أثر سلبا على الكثير من الزوجات الحقيقية مما يحتاج إلى معالجة عاجلة.

### تغيير التشريعات العالية للزواج القسري إلى جنائية

يدور نقاش حول ما اذا كان يتعين على الحكومة المضي قدما في خططها لجعل القانون جنائيا. ويمكن بالفعل اعتبار العديد من الممارسات في الزواج القسري والتعامل معها باعتبارها جرائم جنائية بموجب التشريعات القائمة ، تماما كما في جرائم العنف المنزلي التي اصبحت أكثر انتشارا من الزواج القسري ، اذ لا يمكن أن يظل هذا القانون منديا بينما يمكن مقاضاة الاعتداءات الجسدية جنائيا. إن جميع الضحايا الذين التقيناهم في لوتون أو في أماكن أخرى لا يودون رؤية أهلهم في السجن. انهم لا يريدون سوى وقف زواجهم القسري. ومن المرجح أن يدفع جعل القانون جنائيا بهذه الممارسات نحو مزيد من السرية. ينبغي للحكومة أن تتشاور على نطاق واسع مع الضحايا قبل تغيير القانون.

### الوقاية / التعليم / مشاركة المجتمع المحلي

لقد أوصيت بشدة في تقاريري على لوتون في عام ٢٠٠٨ وأكسفورد في عام ٢٠٠٩ والتقرير المشترك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية في عام ٢٠٠٩ ، بأشراك المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي في التدابير الوقائية. مستوى توعية الآباء والأمهات لا يزال ضعيفا وعملية إشراك المجتمع المحلي بطيئة للغاية ، ولا يمكن الاعتماد على ردود الافعال فقط لوقف هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. يجب أن تكون هناك مبادرات وقائية في كافة مجالات السلطة المحلية للتعامل مع قادة المجتمعات المحلية والدينية لتشجيع الاقليات النسوية لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع الزواج القسري. ان مواصلة هذه النشاطات وتوسيع قاعدتها تصبح أكثر تحديا في ظل الظروف الاقتصادية الحالية ولكن اينما وجدت الرغبة والارادة ، توجد الوسيلة .. وأعتقد أن الشراكة مع الوكالات المتعددة هي الطريق إلى الأمام.

القسري من خلال التقارير العامة مثل "حق الاختيار" في عام ٢٠٠٠ ، و"الزواج بالإكراه" ، و"الأسرة وتماسك المجتمع" - التوجيه العام من خلال دراسة حالة لوتون وتقرير لجنة الشؤون الداخلية بشأن العنف المنزلي ، والزواج القسري وجرائم الشرف خلال عام ٢٠٠٨ ، والزواج القسري ، وانتشار خدمة الاستجابة في عام ٢٠٠٩.

### الإهتمام بموقف الأديان من الزواج القسري والعنف القائم على الشرف

لقد رفع التشريع درجة الاهتمام لدى الشباب وغيرهم للنظر فيما تقول به مختلف الأديان عن الزواج القسري. عندما كتبت لأول مرة في عام ٢٠٠٢ "الصمت' موجه أيضا" ، كان على القيام بأبحاث مكثفة حول موقف الديانات الرئيسية من الزواج القسري ، والآن قد أدان بعض الأئمة والمنظمات الإسلامية علنا ممارسات الزواج القسري باعتبارها ممارسات غير إسلامية. ويبدو أن القانون الجديد وزيادة الوعي بالتحذيرات التي قد تضع الجناة في السجن سيكون لها أثرها الواضح. كما ان المناقشات والحوارات التي تجري في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المنظمات الإسلامية، وفي قنواتها التلفزيونية بجانب تدريب الأئمة ، كل ذلك ينتظر ان يلعب دورا كبيرا.

### الأثر الدولي

لقد كان لاصدار قانون الحماية المدنية من الزواج القسري أثرا دوليا حيث شكل فصلا قبله القاضي البنغلاديشي في قضية الدكتور عابدين (احدى ضحايا الزواج القسري) بالرغم من عدم وجود تشريعات قانونية للزواج القسري في بنغلاديش ، كما أن الضحية لم تكن حتى مواطنة بريطانية. وقد وفرت وسائل الإعلام الدولية معلومات واسعة ساهمت في كتابة التقارير والبحوث والتشريعات وأنشأت روابط أقوى بين اجهزة التمثيل البريطانية لما وراء البحار وخدمات الدعم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة بالمملكة المتحدة للتنسيق دوليا لمقاومة الزواج القسري.

### مجالات التطور

إن الأثر الإيجابي للقانون يكون أكثر وضوحا مع مرور الوقت ، ولكن ينبغي معالجة بعض نقاط الضعف في التنفيذ. هناك دائما مخاوف من عدم صدور اوامر حماية ضحايا الزواج القسري بموافقة كاملة من الضحايا. ففي احدى الحالات التي عرضت مؤخرا لم تستطع الشرطة التدخل بتوفير أمر حماية الضحية وفق ما وصلها من بيانات قدمها صديقها، لأن الضحية قالت انها ستتزوج من اختارتته أسرتها لها عن طيب خاطر. ولم تتمكن من معرفة عما إذا كانت قد فتننت بحقيقة أن الزوج من الأثرياء أم أنها تجملت بمظهر زائف من أجل ارضاء والديها؟ ولكن كان ينبغي على الشرطة التصرف بناء على طلب وموافقة الضحية. في قضية أخرى تخص امرأة شابة كانت تريد فقط للشرطة فيما يبدو التدخل لمساعدتها على إقناع أسرتها بأن الزواج القسري غير قانوني، لكن الشرطة أخرجتها من منزل أسرتها وهرعت بها إلى منزل آمن لضمان





## سعي النساء لتحقيق المساواة

sohailasharifi@yahoo.co.uk

سوهيلة شريفى

الإعتبار بان السن المحددة لزواج الفتيات في إيران كانت ٩ سنوات. وبعد اعتراضات كثيرة وضغوط دولية، قامت الحكومة الإيرانية مؤخرا في ٢٠٠٣ برفع سن الزواج لـ ١٣ للفتيات، ولكن سمحت بوجود قانون يسمح لولي أمر الفتاة والقاضي اتخاذ قرار ما إذا كانت صالحة للزواج في عمر أصغر، مما يعني، عمليا، بان الأطفال يتكون للتعرض لخطر الاجبار بالزواج المبكر والاعتداء الجنسي. علي الرغم من صعوبة اقناع بعض العناصر المتشددة، ولكن المعلومات القليلة المتوفرة اشارت الي ان في معظم المناطق الفقيرة والقروية تزوج الفتيات في سن ٧ و ٩ سنوات. وقصة نجود، الطفلة اليمنية البالغة من العمر ٨ سنوات، التي ناضلت لتتال الطلاق في ٢٠٠٨ أدهشت العالم ورفعت علامات إستفهام حول الاستغلال الجنسي للأطفال في الدول المتشددة إسلاميا مثل اليمن.

إدارة المقام المقدس في مدينة مشهد ومراكز تنسيق الزواج المؤقت هم ليسوا خارجين عن أي قانون في البلاد، بالعكس، هم في الحقيقة من دعاة الدين المحترمين ومسؤولين حكوميين كبار. يسمح للرجال، علي حسب قانون الشريعة الإسلامية في إيران، الدخول في عدد غير محدود من الزيجات المؤقتة كما يشاءون، بالإضافة الي ٤ زوجات. كعارفون بحيل التجارة وملمين بالقانون، مسؤولي إدارة المقام وجدوا الفرصة المناسبة لكسب أرباح ممتازة، ويرجع فضل كل هذا للقوانين الدينية وازدياد الفقر في المجتمع.

ولكن إذا أعطانا هذا الكلام فكرة ان الاتجار بالجنس قانوني وان بائعات الجنس مضطهدات كما في الدول الأوروبية، فنحن مخطئين. في إيران وتحت طائلة نفس القانون الإسلامي، أي علاقة جنسية خارج مؤسسة الزواج يعاقب عليها بشدة وفي بعض الحالات بالرجم. في يوم ١٥ أغسطس ٢٠٠٤، عاطفة راجبي، البالغة من العمر

تمت إضافة إعلان في الموقع الرسمي للمقام المقدس للإمام رضا في مدينة مشهد مما أدار رؤوس البعض حتى بين بعض الفصائل من الإسلاميين. الإعلان يبدأ بجملة باللغة العربية تعني أن الزواج هو تقليد النبي وتذهب للقول بانه "من أجل خلق بيئة عاطفية مناسبة وراحة البال لأولئك الذين ذهبوا بعيدا عن زوجاتهم للحج، فقد قمنا بإنشاء مراكز لترتيب الزيجات المؤقتة (زواج المتعة). ولتحقيق ذلك، نحن نطلب من كل أخت مسلمة، ملتزمة بتعاليم دينها، عذراء، التي يتراوح عمرها ما بين ١٢ الي ٢٥ عاما، مساعدتنا. أي أخت تدخل في عقد عامين مع المقام المقدس يجب عليها قبول الزواج بواحد أو عدة من أخواننا الحجاج لمدة ٢٥ يوما علي الأقل في كل شهر. تتراوح مدة الزواج ما بين ٥ ساعات و ١٠ أيام. مدة عقد الزواج تعتبر خبرة عملية." ويذهب الإعلان لتحديد أسعار الزواج بناء علي مدته، وذكر بأن السعر للعذراء في المرة الأولى سيكون أكثر، ويجب علي اللاتي لم يبلغن عمرهن ١٤ عاما الاتيان باقرار رسمي من آبائهن أو أجدادهن أو أعمامهن. تفاصيل المركز ومسئوليته توجد في ختام هذا الإعلان لمن لها الرغبة أو لمن يودون المزيد من المعلومات.

أي جزء من هذا الإعلان يصيبك بالدهشة والتفقد أكثر؟ حقيقة أنه قوادة أو دعارة بشكل رسمي وقانوني لطفلات لم يبلغن سن الرشد بعد، أم الطريقة المهينة والمحقرة التي ينظر بها لجنسانية المرأة والتعامل معهن كأدوات للتمتع الجنسي بطريقة مغلفة بالاحترام والتبرير الديني لدعماها؟ الحبيج ليسوا فقط الرجال، في الحقيقة هناك العديد من النساء اللاتي يقمن بزيارة المقام المقدس سنويا ولكن ليس لديهن نصيب في زواج الأولاد صغار السن لساعات أو لأكثر بينما يقمن بزيارة المقام. ربما هنالك مراكز مدعومة حكوميا لتوفير البنات صغيرات السن لأزواج هؤلاء النسوة بينما هن في زيارة المقام. حتي التفكير في احساس النساء بالرغبة في الجنس والزواج بأكثر من رجل تعتبر الحاد لأن أجسادهن وجنسائتهن ليست ملكا لهن. هن فقط أمهات، وأخوات وبنات أو زوجات ورغبتهن الجنسية هي موضع شرف وصيها وولي أمرها. أخت، أم، ابنة وزوجة يجب ان تتصرف علي حسبما منصوص في القانون فيما يخص ممارسة الجنس لحماية شرف الرجل.

علي الرغم من عدم الاتفاق فيما بين علماء المسلمين حول موضوع جنسانية المرأة، فهناك آيات قرآنية وبالتحديد آية في الجزء ٢، ٢٢٣، والتي تخاطب الرجال بوضوح بان لهم الحق في السيطرة علي جنسانية زوجاتهم. نص الآية يقول: "نساءكم حرث لكم، فاتوا حرثكم انا شئتم ( MAS Abdel Haleem, The Qur'an, Oxford UP, ) (٢٠٠٤).

هذه الآية بالتأكيد فسرت وترجمت مرات ومرات حسبما يناسب من هم في السلطة ومن بينهم حكام جمهورية إيران الإسلامية، وبقية التابعين لهم في السعودية والدول المتشددة اسلاميا الأخرى.

سن ١٢ عام المذكورة في هذا الإعلان لابد ان تُري علي اعتبار أنها تقدما، إذا أخذنا في

للشوارع، يحملنّ الأعلام ويقمنّ بالتظاهرات عبر تاريخ حياتهنّ وبوضوح يتركّن ذكراهنّ خالدة. ولم لا؟ اللأني لا يملكنّ شيئا ثمينا ليس لديهنّ ما يخسرنّ وهنّ أقدر علي إظهار عدم الخوف.

بالنسبة للقرن الحادي والعشرين ووقت ثورتنا، فقد شاهدنا النساء يحاربنّ في كل مقاطع فيديو وتقارير من مصر، إيران، اليمن، تونس، سوريا، والدول الأخرى التي قامت فيها ثورة وانتفاضة. فقد شهدنا مسيرات نسوية حاشدة ضد الحكومات التي لم تجلب لهنّ غير العنف والظلم. وكذلك نشاهد نساء في وسط التظاهرات تواجه بشجاعة ضربات بوليس الشغب وتتحداهم بالانضمام الي الثورة. النساء الإيرانيات قاومنّ وواجهنّ الحكومة الإسلامية منذ مجيئها للحكم وحققنّ انتصارات في مقامتهنّ ضد التفرقة الكاملة ضد النساء. فقد أمرنّ بتغطية أجسادهنّ، وقاومنّ لجعله محدودا و تركنّ الحكومة أمام خيار قبولهنّ بلبس غطاء صغير لتغطية نصف الرأس فقط. قيل لهنّ ان حق التعليم والعمل هو ليس من أولويات النساء المسلمات، الحقائق أظهرت بأن ٦٠% من عديدي الطلاب في التعليم العالي هنّ نساء. أمرن بان يظننّ عذريات وعدم ممارسة الجنس حتي يتم زواجهنّ، ولكن الاحصاءات أشارت الي ان ٨٠% من الفتيات الصغيرات اخترنّ ان يكون لهنّ أصدقاء (boyfriends) وليس لديهنّ الرغبة في الزواج. فاطمة الزهراء، بنت الرسول، يضرب بها علماء الاسلام المثل كشخصية مثالية يجب علي النساء المسلمات تقليدها، وغالبية النساء الإيرانيات يبعدنّ عنها مليون ميل بعيدا عن شخصيتها المليئة بالاستسلام والطاعة وعدم الارادة كما صورت.

ندي أغا سلطان، إحدى المتظاهرات التي قتلت بواسطة القوات الإيرانية، واضح أنها تمثّل ما قاتلت النساء الإيرانيات من أجله تحت الحكم الإسلامي. فقد قالت قبل قتلها بأنها تود الحرية والمساواة. وقد شاهدنا فيديو مسيرات احتجاج لمئات وآلاف النساء التونسيات في الشوارع ويودنّ إخبار العالم بأنهنّ لن يسلمنّ لأي تسلط ودكتاتورية. وقد شاهدنا الفتيات والنساء المصريات يغنين للحرية في ميدان التحرير وقلوبنا تذهب للمرأة اللببية الشجاعة والتي بالرغم من معرفة الخطر الكبير المحقق بوضعها، وجدت طريقها لصالة الفندق لتخبر الصحافة العالمية عن كيفية تعذيبها وإغتصابها من قبل قوات القذافي.

نحن نرفض لعب دور الضحية! نحن في القرن الحادي والعشرون، عصر التكنولوجيا والمعلومات الإلكترونية الوقت قد حان لانهاء الحكم بواسطة الدين والدكتاتورية وكل عدم العدالة وعدم المساواة. لا بد من بناء عالم، فيه نشاهد النساء والرجال كأناس كاملي الإنسانية قبل أي تصنيف آخر. عالم فيه نشارك معا بسعادتنا الكاملة وأطفالنا نحبهم بدون تفرقة وبغض النظر عن نوعهم الجندي.

١٦ عاما، شنت بمدينة النكاح في شمال إيران، بسبب 'القيام بأفعال مخلة بالأداب/ العذرية'. قام كبار القضاة بنفسه بوضع الحيل حول رقبتها وجذب المحرك الذي شنتها، وترك جسدها معلقا في الهواء لقرابة الساعة في ساحة المدينة ليكون درسا لغيرها. الفرق بين ما قامت به، من بيع جسدها لكي تعيش، وبين أولئك البالغات من العمر بين ١٢ و١٦ المشار اليهنّ الدخول في عقد مع المقام المقدس للإتجار بالجنس هو أنها لم تدفع أي مبلغ من المال لهؤلاء القيادات الدينية والعلماء ليقرأوا لها بعض آيات من القرآن باللغة العربية ويجعلوها تتعامل مع متطلبات الراغبين القانونية.

التعامل مع النساء علي أساس أنهنّ حافظات شرف الرجال، تقع عليهنّ مسؤولية عدم جلب الفضائح. عليهنّ تغطية أجسادهنّ، الجلوس في داخل منازلهنّ، تفادي التحدث مع الغرباء وجعل أزواجهنّ سعداء جنسيا. في أغلب الأحوال يقع عليهنّ اللوم بالنيابة عن تصرفات الرجال المشينة. عندما يتم إغتصابهنّ، يقع عليهنّ اللوم بجر الرجل لذلك الفعل. إذا قام مدير المرأة بالتحرش بها جنسيا، تُعاقب لتطلعها للعمل والاستقلال المالي. عندما يقوم زوجها بضربها، تلام للتسبب في غضبه. إذا تزوج زوجها امرأة ثانية، يقع اللوم عليها بأنها لم تشبع رغباته الجنسية وتجعله مكتفيا بها جنسيا. وإذا لم تلتزم بلبس يغطي جميع جسدها، تعتبر هي المسؤولة عن نشر الفساد في المجتمع. تُري اجساد النساء وجنسانيتهنّ علي أساس أنها مصدر كل الرذيلة، وان واجب الله عليهنّ إخفاء جمالهنّ، وحماية الرجال الوقوع في الخطأ وإلا سيعاقبنّ بواسطة المجتمع، القانون والله. قهر النساء جنسيا هو عادة طريقة للتحكم عليهنّ ولفرض دونية وضعهنّ. قامت الأديان بتبرير هذا الاضطهاد بمناقشة ان الله قد خلق الرجال في صورة مختلفة وعلي النساء الإستسلام لقدرهنّ لأن إرادة الله لاتناقش. باستعمال هذه التعاليم الدينية تقوم حكومات كالحكومة الإيرانية بوضع هذه التفرقات الغير عادلة في جسد القانون، وقامت برفضهنّ علي النساء وبقيّة أفراد المجتمع. بالتأكيد يسهل حكم مجتمع غير متوحد في الأساس ونصف مواطنيه يفرض عليهنّ حالة دونية شديدة.

هذه التفرقة بين الجنسين لها فوائد أخرى للطغاة من طبقة الحكام. بالإضافة الي الأسباب الاقتصادية المعروفة فان جعل النساء في وضع أدني يجعلهنّ خدم في المنازل بدون أجر، مما يدل علي وجود عمالة. وكذلك جعل الرجال في وضع أعلي، وخاصة في داخل الأسرة، يجعلهم وكلاء لإضطهاد هؤلاء النساء مما يؤكد للحكومات وللطغاة بأنهم ليسوا في حاجة للقلق فيما يخص تمرد واضطهاد النساء.

من الواضح ان هذه النظرية هي المعمول بها وان النساء يعتبرنّ ضعيفات ومستسلمات وبعيدات كل البعد عن التمرد. ولكن من ناحية أخرى عندما نفكر عن أوقات الثورة، كالثورة الفرنسية الكبرى، ثورة أكتوبر، حركات الحقوق المدنية وفترات عدم الاستقرار الأخرى في التاريخ، نشهد باعجاب الأعمال الشجاعة التي قامت بها النساء والأدوار الفاعلة التي لعبتها في تغيير العالم. فجأة هؤلاء الذين من لم نري أو نسمع بهن، يخرجنّ







## قانون النظام العام كأداة لإستخدام العنف ضد النساء

nabiladib@hotmail.com

الأستاذ نبيل أديب عبدالله المحامي

### تمهيد

بين إستخدام القانون لممارسة العنف، وبين العنف القانوني، فالعنف القانوني هو عنف تبرر الضرورة فرضه، أو قبوله، بواسطة القانون، وكل عنف لا تفرضه الضرورة، أو يجاوز ما تتطلبه، يتحول إلى عنف غير مبرر، بغض النظر عما يقوله القانون، فليس كل عنف يجيزه القانون هو عنف مبرر، فالقانون الذي يرخص بالعنف في غير ما تتطلبه ضرورة حماية الحقوق المشروعة، هو قانون مخالف للأسس الدستورية لأنه ينتهك حقوق الأفراد، ويظل العنف الذي رخص به على ذلك النحو، عنفاً غير مبرر، وبالتالي غير قانوني بالمعنى الواسع للكلمة. فالقانون هنا نعني به القانون الموافق للدستور والذي يحترم حقوق الإنسان. لذلك فإننا نطلق على ذلك العنف تعبير العنف بواسطة القانون، تمييزاً له عن تعبير العنف القانوني، لأن العنف بواسطة القانون قد لا يكون عنفاً قانونياً بالمعنى الواسع للتعبير. العنف ضد النساء، بمعنى العنف المبني على النوع (الجنس)، هو عنف غير قانوني في نظر هذه الدراسة، وذلك بغض النظر عن موقف القانون منه. وهذا هو المستوى الدولي الذي يجب ان نصبو إليه، فالإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة يذكر في المادة الثانية فقرة (ج) منه، أن العنف ضد المرأة يشمل العنف البدني، والجنسي، والنفسي، الذي ترتكبه الدولة، أو تتغاضى عنه، وكذلك حين يخلق القانون، أو الدولة، وضعاً يُسهّل استخدام العنف، أو غض الطرف عنه، أينما وقع.

### ثانياً : أشكال العنف ضد النساء بموجب

#### القوانين السائدة

تشمل القوانين السائدة ترخيصاً بإستعمال العنف

تهدف هذه الدراسة\* للبحث في صورة من صور إستخدام القانون لممارسة العنف ضد النساء، والذي يمثل الجزء الأكثر تقيحاً من أنظمة التمييز ضد النساء، التي ظل العالم يعاني منها منذ تواجد الإنسان على ظهر الأرض وحتى الآن. فالتمييز ضد طائفة من الناس بسبب جنسهم أو لونهم أو معتقداتهم هي مسألة تخالف قواعد الإنصاف السليم، ولكن الأسوء من ذلك أنها في الأغلب تؤدي لإستخدام العنف ضد الفئة المُميّز ضدها. ورغم أن القرن العشرين قد شهد تطوراً كبيراً في إتجاه منح النساء حقوق متساوية للرجال، وإنهاء كافة أشكال التمييز القانوني ضدهن، والذي يمثل العنف أكثر درجاته إيذاءً للمرأة، إلا أن نهايات ذلك القرن قد شهدت ردة في هذا الصدد في شكل بروز التيارات السياسية المرتكزة على الدين، والتي فسرت الأديان الثلاث الكبرى، بشكل قاد وما زال يقود لخلق مبررات ليس فقط للإبقاء على ما زال سائداً من بقايا أحكام التمييز ضد النساء، وإستخدام العنف ضدهن، بل أيضاً الرجوع لإستخدام ما تم إلغائه من أشكال التمييز.

### أولاً : العنف القانوني وإستخدام القانون لممارسة العنف :

العنف هو إيقاع الأذى بجسم شخص ما بغرض قهره، والعنف القانوني هو إيقاع ذلك الأذى بحكم القانون، أو بترخيص منه. العنف ضد النساء حسبما عرفه الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة والصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٣/ فبراير/ ١٩٩٤م هو "أي فعل مبني على العنف بسبب النوع (الجنس)، ونتج عنه، أو يحتمل أن ينتج عنه أذى جسماني، جنسي، أو نفسي أو إلحاق الأذى بالنساء، بما يشمل التهديد بهذه الأفعال، التحرش أو الحرمان المفاجئ من الحرية، سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة". وهذا التعريف يشمل العنف الذي يتم عن طريق الدولة. ممارسة العنف يشكل من حيث المبدأ جريمة يعاقب عليها القانون، مالم يرخص بها القانون. بالنسبة للعنف ضد النساء فإن القانون يرخص به لإعتبارات الرقابة داخل الأسرة، مثل الترخيص بضرب الأطفال، أو الزوجات، وهي أمور مازال القانون السوداني يقبل بها، رغم أنها لم تعد مقبولة في المستوى الدولي .

وحق الدولة في ممارسة العنف، ليس حقاً مطلقاً، بل هو حق مقيد، أولاً بالغرض منه، فالدولة لم تُمنح حق إحتكار العنف القانوني إلا على سبيل الضرورة وفي الحدود التي يتطلبها حفظ النظام، وتنفيذ القانون، لأن العيش المشترك بين الناس فرض منذ البداية الخضوع لقواعد تحفظ الحقوق الفردية للجميع، مما يقتضي منع التعدي عليها من الآخرين من جهة، ووضع حدود لممارسة تلك الحقوق نفسها من جهة أخرى. تطلبت هذه القيود وجود جزاء على مخالفتها، والقدرة على إنفاذ ذلك الجزاء. ويجب أن نفرق

## المبحث الثالث

### ذهنية الإستراتيجية فى الأثنى

إقتصرت المعالجات الأخلاقية التى أدخلتها القوانين مؤخراً على محاولة مطاردة النساء لإبقائهن خارج النشاط الإجتماعى بفهم أن المرأة هى الشيطان الذى يغوى الرجل ويقوده للرديلة. ونجم عن ذلك تعامل مع حالة الأنوثة بإعتبارها شر لا بد منه، وكادت الأنوثة أن تصبح جريمة أو على الأقل شروع فى جريمة، لأنها وفقاً لتلك الذهنية مصدراً لخطورة كامنة يجب حفظها فى أضيق نطاق لإستحالة التخلص منها، وكان السبيل لذلك تبنى أحكاماً غامضة لا تحمل معان محددة بغرض مطاردة النساء لإبعادهن لخارج الحياة الإجتماعية، فعاقب القانون على التزى بزى فاضح فى المادة (١٥٢) من القانون الجنائى دون أن يحدد أي معايير لذلك الزي الفاضح، ومنع إجتماع الرجال بالنساء الذين لا تقوم بينهم علاقات زوجية أو قري فى ظروف ترجح معها حدوث ممارسات جنسية فى المادة (١٥٤) وهو حكم غامض قد يتوفر فى أي مركبة عامة. وهكذا منح القانون للشرطة والمحاكم سلطه تجريم وعقاب ما تراه فى مطلق تقديرها يستوجب ذلك فى سلوك النساء، فأصبح جلد الفتيات والنساء خبر عادي تقرأه فى الصحيفة كما تقرأ أخبار زيارات المسؤولين، لمناطق الإنتاج، دون أن يحرك فى نفسك شيئاً، وقد تم إستهداف النساء فى ولاية الخرطوم عن طريق قانون النظام العام فحددت لهن مداخل خاصة فى المواصلات العامة ومقاعد محددة لتوفير مزيد من الفرص لتعريضهن للعقاب، وهكذا أصبح خطر الملاحقة القضائية مائل فى أي نشاط تقوم به النساء خارج منازلهن .

### الفصل الثالث

#### قانون النظام العام لعام ٩٦

#### المبحث الأول

#### النصوص والعقوبات

قانون النظام العام هو قانون عقابى لتجريم أفعال معينة والعقاب عليها يستند على الأرضية التى شرحناها وهو بالتالى مختلف تماماً عن القوانين السارية فى الدول الأخرى والتى تستند على ذهنية مخالفة تماماً. نتيجة لذلك فقد توسع قانون النظام العام فى التجريم للحد الذى جعل الأجهزة المنفذة والمطبقة لذلك القانون تمثل الخطورة الأكبر فى نظر الناس على حرياتهم الشخصية، وقد عانى منه بشكل محدد الأقسام الأضعف من المجتمع، ومن ضمنهم النساء اللاتى عانين من القانون، ومن الأجهزة التى تنفذه، وتطبقه، مما يجعله يحتل موقع القلب بالنسبة للقوانين التى تتيح ممارسة العنف ضد النساء .

لم يحدد القانون عقوبة لكل جريمة بل منح

ضد النساء فى عدد منها، فقوانين الأحوال الشخصية مثلاً، تمنح ترخيصاً بإستخدام العنف ضد النساء فى حالات معينة، ولكن هذه الدراسة تقتصر على أثر قانون النظام العام على ممارسة العنف ضد النساء، وهذا لا يعنى ان الدراسة ستقتصر على قانون النظام العام، ولكن على مايتبعه ذلك القانون من ممارسة للعنف ضد النساء، بما خلقه من أجهزة، وبما أوجده من ممارسات، حتى فى الحالات التى يتم ضبط المتهمين فيها بواسطة شرطة النظام العام (بمسمياته المختلفة) بسبب إتهام بمخالفة قوانين أخرى.

## الفصل الأول

### الأرضية الذهنية والقانونية لقانون النظام العام

قانون النظام العام الحالى هو قانون ولائى، صادر من المجلس التشريعى لولاية الخرطوم، (قانون ولائى رقم (٥) سنة ١٩٩٦ م)، وهو قانون صدر فى أكتوبر من عام ١٩٩٦ ولكنه فى الواقع كان إعادة إصدار لقانون النظام العام لعام ١٩٩٢ بعد أن أضيف له بعض المخالفات التى كانت متناثرة فى أوامر محلية مختلفة، وهو قانون قصد به المحافظة على القيم التى عيّن نظام الحكم نفسه حامياً لها، فى عاصمة الدولة الرسالية التى كانت قائمة آنذاك، والتي كانت تزعم أن لها مشروع حضارى يقوم على إعادة تشكيل الإنسان السودانى، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، التى إحتكرت الدولة الحق فى تفسيرها . وقانون ٩٦ لا يختلف عن قانون ٩٢ فى الذهنية والأهداف، فكلاهما يقوم على الذهنية الأبوية الرسالية .

## المبحث الثانى

### ذهنية الكشة

كلمة الكشة هى كلمة ظهرت مؤخراً فى قاموس العامية لا نعلم لها أصلاً فى اللغة، وهى كلمة تصف ممارسة أورثها لنا العهد المايوى. كان النظام المايوى فى غيبة حكم القانون قد أسس لسياسة تقتفى أثر ما كان يدعو له السادات فى مصر، ترمى إلى ضبط الشارع العام بعد أن أدت سياسات النظام إلى إسقاط أعداد كبيرة من السكان ، يصعب تحديد عددها فى غياب المعلومات الإحصائية، تحت خط الفقر.

وإتساع دائرة التجريم أفرخته الذهنية الأبوية الرسالية التى أنتجت قانون النظام العام وعندما ينفلت التجريم وتتوسع قاعدته بحيث لا يعلم الفرد على وجه التحديد ما هو الفعل الممنوع، فإن ذلك يؤدي إلى خرق الدستور من عدة نواحى، ولكن ذلك لا يقتصر على خرق النصوص الدستورية، بل يتجاوزها لخلق ذهنية قبول ذلك الخرق، وهذا هو ما توفره ذهنية الكشة التى تجعل الأسواق العامة، ساحات صيد تمارس فيها الشرطة إصطياد المواطن. توسيع دائرة التجريم كان أساسه الخلط بين قواعد التجريم، وقواعد التجريم، وهذا ما يلزمنا بوقفه قصيرة عند ذلك الخلط.



القاضي سلطة إختيار عقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية :

أ/ السجن بما لايزيد عن خمس سنوات .

ب/ الغرامة .

ج/ العقوبتين معا .

د/الجلد .

هـ/ مصادرة الاموال المستخدمة في المخالفة .

و/ سحب الترخيص أو التصديق على حسب الأحوال أو إغلاق المحل لفترة لا تزيد عن

سنتين .

وهذه العقوبات جميعاً بالنظر لما صاحب التشريع المؤتم للأفعال المعاقب عليها بهذه العقوبات من مخالفات دستورية تعتبر إستخداماً للقانون في ممارسة العنف ضد النساء .

## المبحث الثاني

### الترسانة القانونية المصاحبة

لا يشكل قانون النظام العام خطورة على النساء، والأقسام الأضعف من المجتمع، فقط بسبب ما يحمله من نصوص، ولكن أيضاً، وعلى وجه الخصوص، بسبب الأجهزة المنفذة له، والتي لا يقتصر إختصاصها فقط على أحكامه ولكنه يشمل أيضاً عدد من المواد الموجودة في القانون الجنائي والتي تعنى بضبط الأخلاق العامة. وأجهزة تنفيذ كل ذلك تتكون من قسم خاص من الشرطة يتبع نيابة متخصصة وتتم المحاكمة أمام محاكم خاصة.

## الفرع الثاني

### النصوص المصاحبة

في إطار الفهم المغلوط القائم على المحافظة على الأخلاق العامة بالقانون، تضمن الباب الخامس عشر من القانون الجنائي عدد من المواد المتصلة بالممارسات المخالفة للآداب العامة، والمتصلة بالجنس، وقد غض ذلك الباب النظر بطريقة فجأة عن بعض مظاهر العنف ضد النساء، فلم يعاقب على إغتصاب الزوجة بواسطة زوجها، ولم يشدد العقاب بشكل كاف في الأفعال الفاحشة إذا ارتكبت بغير رضا المجنى عليه، وجعل عقوبة الإغتصاب أقل من عقوبة زنا المحصن، وكل ذلك يدخل في باب غض الطرف المتعمد، عن ممارسة العنف ضد النساء. ولكن المسألة لم تقف عند ذلك الحد فقد وضع القانون أرضية لممارسات تميز ضد النساء وسأخذ أحكام المادتين ١٥٢ بالزى الفاضح نموذجاً لخلق أرضية للتمييز لأنها ظلت تشكل جزءاً مقدراً من عمل محاكم النظام العام وتم جلد عشرات الألوف من النساء بمقتضى أحكامها.

## الفرع الثالث

### نصوص تفتقد المعقولية

ولعل إرتباط التمييز بعدم المعقولية يظهر في الفصل بين الرجال والنساء

والذى عمد له قانون النظام العام. تنص المادة ٢٠ من القانون على مايلي :- ( على كل جهة تتعامل ويقتضي تعاملها إصطفاف المواطنين أن تفصل بين النساء والرجال وعلى الجمهور التقيد بذلك )

ولعل الأخطر من ذلك هو الفصل بينهما في المركبات العامة فالمادة (٩) من قانون النظام العام تلزم أصحاب البصات العامة بتخصيص أحد الأبواب وعشرة مقاعد للنساء وبالعدم تخصيص ربع المقاعد لهن. وتمنع المادة (٩) تواجد النساء في المكان المخصص للرجال و تواجد الرجال في المكان المخصص للنساء وعاقب القانون على ذلك بالسجن والغرامة والجلد أو أيأ منهم.

قد تبدو تلك الأحكام وكأنها تهدف إلى حماية المرأة من التحرش الجنسي للرجل ولكنها في واقع الأمر تتعامل مع فعل شاذ بإعتباره الأمر الطبيعي فالتحرش الجنسي بالنساء هو فعل إجرامى يستحق من قام به عقوبة رادعة ويجب أن يعامل بإعتباره كذلك وليس بحسبان أنه أمر متوقع الوقوع كلما إجتمع الرجال بالنساء. إذا فالمعالجة التشريعية للتحرش بالنساء سواء أتم في المواصلات أم في ساحات العمل أو في غيرها من المحلات التي يجتمع فيها الرجال والنساء لا يتم بالفصل بين الجنسين بل بعقاب الأفعال التي يرتكبها الجناة إستغلالاً لذلك. أما إقصاء النساء وقصر تواجدهن على أماكن محددة فهو بالإضافة لما يؤدي إليه من عرقلة أداء أعمالهن ينطوى على تقليل من شأنهن بالتعامل معهن كمجرد فريسات للقتل الجنسي.

إن السمة الرئيسية القانون النظام العام هو أنه يسبب هلعاً للنساء أكثر من الأفعال التي يهدف لحمايتهن منها مما يجعلنا نقول مع إدوارد جيبون: "عندما تسبب العقوبة هلعاً أكثر من الجريمة فإن النص القانوني يجب أن يفسح الطريق لصالح الشعور الانساني العام".



# النساء

مجلة فصلية تصدرها  
منظمة النساء الكرديات  
والشرق اوسطيات

## صفية إسحق تروي قصة إغتصابها بواسطة رجال الأمن



Safia Ishaq

أنا صفية إسحق. عمري ٢٥ سنة. نلت درجة البكالوريوس من كلية الفنون الجميلة، قسم التلوين بجامعة السودان في أكتوبر ٢٠١٠. كانت كل لوحاتي بمعرض تخرجي تتحدث عن دور المرأة في المجتمع والحياة. كانت لدي رسالة وددت ارسالها من خلال فني. ورسالتي هي بان اوضح بأنه ليس فقط بلغة الكلام بل أيضا باستخدام اللون يمكن ان ترسل رسالة للناس، ممكن تفهم وتكون رسالة قوية جدا. لقد شاركت في الملتقى الشبابي للسلام الإجتماعي، وحاولنا ننبذ التمييز وخاصة التمييز القبلي (العنصري). كنت قد شاركت في مسيرة ٣٠ يناير ٢٠١١. كنت أنتمي لحركة قرفنا (حركة شبابية من أجل التغيير). بعد مسيرة ٣٠ يناير شعرت بأن هناك أناس تراقبني وتراقب تحركاتي وحتى أنني أخبرت أصدقائي بذلك.

في صباح الأحد ١٣ فبراير ٢٠١١، خرجت من الجامعة لشراء ما احتاج من الورق والألوان من مكتبة بشارع الحرية. عندما هممت بالعودة للجامعة بعدها، قابلني رجلين وقالوا لي: "يا بنت توقفي .. يا بنت توقفي". فحاولت الهرب جريا منهما، ولكنهما لحقا بي وقبضا عليّ. حاولت ان أصرخ، ولكنهما أمسكا بمني لمنعي من الصراخ. أدخلاني في عربة بيضاء صغيرة، وكانا يضرباني ولم اتنبه لمسار العربة حينها. ولكنني تنبته للطريق عندما سارت العربة فوق كبري بحري. دخلت العربة لمبني جوار موقف مواصلات لمدينة شندي. حتي عندما نزلنا من العربة، مازال الضرب مستمرا. وفي داخل ذلك المبني خرج علينا رجلان من غرفة وانضمّا إلي الرجلين الآخرين في ضربي. إثنان أمسكا بي وإثنين ضرباني. دخلت إلي الغرفة.. دفعوا بي إلي الأرض.. استمروا في ضربي ووصفي بأني "شيوعية". سألوني: "ما علاقتك بحركة قرفنا ومن يقوم بطباعة المنشورات لكم بقرفنا؟" وقالوا لي: "شاهدناك توزعين منشورات وانك من المشاركات في مسيرة ٣٠ يناير". كانوا يسيئون لي بالأفاظ بذيئة استحي عن قولها. تواصل الضرب لمدة طويلة. وبعدها قال لي أحدهم: (عندما سقط الحجاب عن رأسي ورأي بان شعري قد قصص قصيرا) "شعرك مقصوص قصيرا، دي حركة البنات الشيوعيات، فأنتي غير محترمة!" بعدها سألني: "هل مارستي جنس؟" فقلت له: "لا". فقال لي: "أنتي كاذبة! وانا أود أن أري ما إذا كنتي قد قمتي بهذه العملية أم لا؟" .. حاول نزع الاسكيرت عني، فقاومت.. حاولت أقاوم، فضربني بشدة.. أغمي عليّ.. فلما أفقت، شعرت بأنني في أشدّ الألم.. وجدت بأنّ رجلين ممسكين بقدمي ورجل آخر يمارس الجنس معي.. قاموا بربط يديّ بغطاء رأسي، نزعوا الإسكيرت والملابس الداخلية التي كنت أردي.. كانوا يتركونني قليلا ثم يعاودا لتكرار العملية معي.. كانوا ثلاثة رجال يتناوبون عليّ.. بعد الإنتهاء، قالوا لي: "إذهبي، ولكن لو وجدناك مرة أخرى سيصير الموضوع أكبر مما حدث!"

لقد ضربوني علي رجلي ولا أستطيع المشي عليها الآن.. خرجت من ذلك المبني بصعوبة. كنت خائفة، ولكن الخوف تسبب في مساعدتي علي قطع مسافة بعيدة إلي ان وجدت وسيلة مواصلات أخذتني للسوق العربي.. لم أنتبه للطريق، بل كنت خائفة ان يجدوني (رجال الأمن) ويقومون بتكرار العملية دي مرة أخرى.. رجعت للبيت، كنت خائفة، خائفة جدا.. أخذت المواصلات ووصلت لمنزلي.. فسألنتني أمي:

"لماذا تأخرت اليوم؟" كانت الساعة ١١ مساء. فقلت لها: "كان عندنا معرض!.. لم استطع ان أقول لها الأسباب الحقيقية.. ما زالت قلمي متأثرة من الضرب ولا استطيع المشي عليها بصورة طبيعية.."

أنا ما قوية، لكي استطيع ان أقول هذا الكلام.. ما قوية.. ولكن هناك أناس محيطين بي، خففوا عني العذاب الذي مررت به.. لذلك وددت أن أكون ملهمة للبنات الأخريات لكي يذكروا تجاربهنّ بشجاعة، لكي نستطيع كشف هؤلاء الناس.. هم ليسوا بناس.. لكي نكشف الحيوانات.. ما يحدث حقيقة ليس بالموضوع الإنساني.. أود ان أرسل رسالة لأي بنت تعدّبت (هَـبَّت) .. أود ان أقول لها: "أن تكون قوية، تصمد من أجل النضال، من أجل ان يتغيّر الوضع لايد ان نُضَحّي.. الأشياء ليست سهلة.. ولكن لايد لنا ان نصبر.. وأنا حأوصل رسالة، حألون، حأعمل معارض لعكس المواضيع التي تهم المرأة."

أنا أشكر كل ممن وقف معي ومع قضيتي.. وأوعدكم بان أكون قوية من أجل أن تتغير الأشياء.. عندما خرجت في المسيرة ووزعت المنشورات، كنت أعرف بان هناك نساء يغتصبنّ في دارفور وفي الخرطوم.. هنّ ليس لديهن الشجاعة للتحدث عن هذا الأمر، لأنّ هذا الموضوع بالنسبة للأسرة صعب.. فأنا أود ان أظل شجاعة وأثبت للجميع بان التغيير سيحدث وان الوضع لن يستمر هكذا.. ٢٣ فبراير ٢٠١١

<http://www.youtube.com/user/husamahmed64?blend=4&ob=5>

<http://www.facebook.com/Safiai.Ishaq>

## انتهاكات حقوق المرأة في ظل الحكومات الدينية

سوزان كاشف - ناشطة سياسية، لندن [suzankashif@hotmail.com](mailto:suzankashif@hotmail.com)



صلة بالنظام لذلك في دولة تحكم باسم الاسلام و هي بعيدة كل البعد عنه، دولة افتقد المواطن ابسط حقوقه المدنية من التعليم و الصحة وحريةالرأى و التعبير و حتى الدفاع عن نفسه . لذلك يجب ان نعمل جميعا من اجل الغاء ذلك القانون الذى اهدر كرامة المرأة و اذلها اشد اذلال . و يجب العمل كذلك من اجل اصدار قوانين تتوافق مع المعايير الدولية التى تحترم كرامة و حقوق الانسان، و العمل كذلك من اجل الغاء عقوبة الجلد كعقوبة اصيلة من مواد القانون، و عدم اهدار كرامة الانسان و تبصير المواطن بحقوقه القانونية عند القبض عليه لانه وجد ان اكثر من قبض عليهم لا يملكون الحق فى توكيل محامى للدفاع عنهم، فالقاضى يصدر الحكم و ينفذه فورا لذلك تجده دائما هو القاضى و الجلاد فى نفس الوقت.

وقد وجد ان اكثر من يطبق عليهم تلك القوانين الظالمة هم الفقراء و البسطاء و المهمشين الذين لا ظهر لهم فى ظل نظام قمعى و بربرى مثل نظام الانقاذ اما عليية القوم و ابناء من هم فى الحكم تسقط تلك القوانين مهما ارتكبو من فواحش و موبقات. لذلك من هذا المنطلق يجب ان نعمل جميعا من اجل وقف اضهاد المرأة السودانية تحت مظلة تلك القوانين التى ليس لها اى علاقة بشرع الله بل شرعهم هم النظام القمعى من اجل ترويع و تخويف الشعب السودانى و تركيعه .

فى السودان و فى ظل حكومة الانقاذ كان هناك الكثير من التعدى على حقوق الانسان من اصدار القوانين المقيدة للانسان و المهذرة لكرامته المرأة السودانية كان دائما لها النصيب الاكبر كما تعودنا دائما فى معظم الدول العربية التى تعانى شعوبها من نظم قمعية . و بالرجوع الى السودان نجد أن فى عام ٢٠١٠ فقط جلدت حوالى ٨٠ الف امرأة تحت بند المادة ١٥٢ من قانون النظام العام الذى يحتوى على كثير من المواد التى فيها اذلال للمرأة عموما و المعاملة السيئة لها .

بالرجوع الى ما تتعرض له المرأة فى السودان هناك حادثة الفتاة التى جلدت و قد تم بثه فى اليوتيوب و شوهد من قبل الملايين فى العالم و قد عوقبت الفتاة تحت المادة ١٥٢ اللبس الفاضح و جلدت تلك الفتاة بطريقة لا تمت للانسانية بصلة و قد حكم عليها بى ٥٠ جلدة و من الاساس لا يوجد فى الشريعة حد مثل هذا عموما و العقوبات الحدية معروفة فى حالة الزنا و هى ١٠٠ جلدة اذا اثبت ذلك و هذا ايضا من الصعب اثباته، و فى حالة السكر ٤٠ جلدة فى حد القذف ٨٠ . و اذا اخذنا سلفا انهم يطبقون الشريعة الاسلامية نحد نقول لهم ان ذلك مستحيل فى السودان للأسباب الآتية:

اولا: ليس كل سكان السودان من المسلمين، لذلك يجب ان العلاقة الدينية بين الفرد و ربه و ليست علاقة بين الحكومة و الشعب ثانيا: عدم وجود الحاكم الراشد العادل الذى يستطيع تطبيق شرع الله و هذا غير وارد تماما فى حالة من يحكمون السودان ثالثا: لا يجوز تطبيق تلك الحدود فى بلد كالسودان يعيش معظم سكانه تحت خط الفقر، اكثر من ٩٥% و لا يملك المواطن حتى قوت يومه. رابعا: عدم وجود القضاة المؤهلين لتطبيق تلك الحدود و أن اغلبهم علي





saba999@hotmail.com

## الآثار النفسية للعنف

صباح أحمد، ناشطة في مجال حقوق الإنسان، أكسفورد

والتحرش الجنسي. بينما تتعرض الناشطات والمعارضات السياسيات لأشكال أخرى من العنف النفسي، الجسدي، الجنسي واللفظي بواسطة الحكومات. كذلك الاستغلال والقتل بسبب "المهر" و"الشرف"، الإكراه علي ممارسة الدعارة، والزواج المبكر أو الإجباري. تأثيرات العنف علي النساء:

ربما كان من الصعب حصر تأثيرات العنف علي النساء، بسبب تفاوت وتعدد الأشكال المسببة للعنف. ولكن يمكننا استعراض بعض المهم أو متعارف علي تأثيرها علي صحة النساء العقلية؛ والتأثيرات هي:

- تدني احترام الذات
- إنعدام الثقة بالنفس
- الإحساس بالذنب، العار والخجل مما حدث
- الإحساس بالضيق والإكتئاب
- الإصابة بنوبات من القلق والتوتر
- الإحساس بالعجز والشلل



العنف ليس من السلوك الفطري الطبيعي للإنسان، ولكنه سلوك مكتسب ويمكن تعلمه وقد يصبح جزء من مكونات الشخصية الأساسية. ولكن مناداته الشخص بالشرير، العنيف أو محب للتعذيب ليست بذات فائدة ولن تعمل علي مساعدة الشخص في التخلص من السلوك العنيف. هنالك ظروف تعمل علي ظهور العنف في اللحظة المعينة والمكان المعين، لذلك من الأفضل تجنب حدوثها.

إنفاقية الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة 'عرفت' العنف ضد المرأة' بأنه "أي فعل مبني علي العنف بسبب النوع (الجنس)، ونتج عنه، أو يحتمل أن ينتج عنه أذى جسماني، جنسي، أو نفسي أو إلحاق الأذى بالنساء، بما يشمل التهديد بهذه الأفعال، التحرش أو الحرمان المفاجئ من الحرية، سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة".

من المعروف ان العنف ضد النساء ليس حصرا علي جالية معينة، بل ان السلوك العنيف متواجد في جميع الجاليات والمجتمعات، فقط يختلف في أوقات ظهوره، الأشكال التي يظهر بها، والطرق المستعملة في التعبير عنه.

### العنف والنساء:

بعض النساء تتعرض للعنف في مراحل مختلفة من حياتهنّ وبطرق متعددة. بدا بلحظة ميلاد المرأة؛ في بعض المجتمعات، لا يحتفي بولادة طفلة أنثي كما يفعلون ان رزقت أسرة بطفل ذكر، الكل يكون فرح لقدمه. ومن هنا يبدأ التمييز ضد هذه الطفلة بسبب نوعها الجندي، وقد يؤدي هذا الي قهرها واستغلالها طوال طفولتها. ففي داخل بعض الأسر في بعض المجتمعات، يتم السيطرة علي البنات بتحديد سلوكها وطريقة جلوسها، لبسها ولعبها، وفي سن الثامنة توكل لها مهام نظافة المنزل والطبخ ورعاية الأطفال واستقبال وخدمة الضيوف، حتي يتم زواجها، بينما لا توكل للولد داخل هذه الأسر أي مهام تتعلق بنظافة المنزل أو الطبخ.

عندما تبلغ الفتاة سن المراهقة، يتم السيطرة عليها أكثر بواسطة أفراد أسرتها والآخرين من أقاربها من الذكور باختيار وشراء ما يودون لها ان ترتدي وتحديد جميع سلوكها حتي الطريقة التي تضحك بها؟ البعض يعتقد بان هذه هي الطريقة المثلي لتنشئة الفتاة وان المحافظة علي شرفها هو الأهم في المجتمع.

بعض الفتيات يتعرضنّ لبتنر جزء من أعضائهن التناسلية (الختان)، وكما نعلم فانه يمثل أشد أنواع التقاليد الثقافية عنفا، فهو يؤثر سلبا علي صحة وحياة الفتاة والمرأة ويتسبب في العديد من التعقيدات لهنّ في فترة المراهقة، الزواج، الحمل والولادة.

ويستمر العنف المبني علي النوع الجندي طوال حياة المرأة حتي بعد زواجها حيث تتعرض بعض النساء للعنف الأسري. بعض المجتمعات تحاول إخفاء ونكران وجود العنف الأسري في داخلها، ولا يتم ذكره أو الحديث عنه باعتباره من المحرمات، ولكن للأسف هو يحدث لبعض النساء يوميا في حياتهنّ؛ وبأشكاله المختلفة؛ اللفظية، النفسية، الجسدية، الجنسية والمالية، سواء في داخل بلدانهنّ أو في المهاجر.

في بعض مناطق الحرب والإشتباكات العنصرية تتعرض الفتيات والنساء للإغتصاب

## مداهمة مقر منظمة حرية المرأة في بغداد

داهمت قوات فرقة الاستخبارات السادسة مقر منظمة حرية المرأة في العراق وذلك في تمام الساعة الحادية عشر قبل ظهر اليوم ١٣ حزيران ٢٠١١، حيث كان هناك موعد لعقد مؤتمر صحفي داخل مقر المنظمة لتوضيح أبعاد الاعتداءات والتحرش الجنسي ضد الناشطات اللاتي شاركن في تظاهرة يوم الجمعة ١٠ حزيران، من قبل عناصر الميليشيات وشقاوات العشائر التي تم زجها من قبل حكومة المالكي، حيث قامت قوات فرقة الاستخبارات بمنع كافة المراسلين والصحفيين من الدخول الى مقر المنظمة وقامت بمصادرت هوياتهم وباجتاهم الصحافية.

أن هذه الممارسات البشعة هي حقا تليق بحكومة الطائفية القومية والتي يقف على رأسها الإسلام السياسي، أن هذه الممارسة ليست ممارسة قبيحة ضد معارضي النظام فحسب بل تتعدى ذلك بكثير، حيث تدل على أن الحكومة والميليشيات التابعة لها عدوة للمرأة حسب تصورها ونهجها السياسي، وليس بإمكانها أن ترى المرأة ناشطة سياسية متدخلة بقوة في الحركة الثورية، ليس بإمكانها أن ترى الحركة التحررية للمرأة وهي تلج ميدانها الحقيقي، ترى أن المرأة ليست أنسان كامل لديه الحقوق والتطلع الكامل للمساواة بالرجل، أنها تقسم الأنسان على أساس انتمائه الطائفي أو الديني أو القومي، فما بالك بتقسيمها للأنسان على أساس الجنس. أنها حكومة رجعية حد النخاع وهدفها هو تقسيم الحركة الثورية على اساس الهويات الكاذبة من قومية ودينية وطائفية وجنسية، محاولة منها لشق الحركة الثورية والأحتجاجات الراهنة. أن الهدف من هذه المداهمة هو محاولة ترويع وتخويف المرأة وأجهاض حركتها الثورية التحررية، هدفها إعادة المرأة الى البيت وسلب كافة حرياتهم ومنعها من الأنخراط في الحركة السياسية.

في الوقت نفسه أنها ممارسة سياسية عبرت وبامتياز عن الوجه الحقيقي للحكومة، حكومة الأضطهاد حكومة سلب الحريات، حيث منعت حرية الراي لناشطات منظمة حرية المرأة وأعدت على حرية الصحافة من خلال منع الصحفيين والمراسلين من أداء مهامهم. هذا هو شكل سياسات الحكومات الرجعية اينما كانت، أن هدفها تكميم الأفواه وخنق الأصوات التحررية، كطريقة لسحق الحركة الثورية والنسوية المتصاعدة. لكن في يوم جمعة العاشر من حزيران أثبتت الجماهير الثورية والناشطات الثوريات أنهم قوة لا يستهان بها، وأنهم سيستمررون لحين تحقيق كافة مطالبهم لبناء عالم أفضل يليق بأنسانية الأنسان وحياته.



- العيش في خوف مستمر
- العزلة الإجتماعية والفشل في التماشي مع الآخرين
- الإنسحاب من العلاقات الأسرية وعدم إستمرار الصداقات
- الإحساس بالقهر والإذلال
- لوم وايداء النفس
- تشوّه الحقيقة
- الرغبة في إيذاء النفس جسديا أو الآخرين أو التفكير بالانتحار
- تبني الأفكار والأعمال العنيفة
- عدم النوم والشعور بالحزن
- مشكلة في التذكر
- الفشل في رعاية الأطفال
- كراهية الرجال/النساء
- الإحساس بعدم الإطمئنان وعدم الراحة النفسية والعقلية
- الهرب مما حدث بالهجرة من المدينة أو البلد وربما طلب اللجوء لبلد آخر
- كراهية الدولة وتبني افكار عنيفة ضدها ومعادية لسياساتها
- تقليد طرق السيطرة والأفعال العنيفة

لاشك من ان هذه التأثيرات النفسية تسبب في حدوث بعض الأمراض العضوية أو الجسمانية؛ مثل: قلة أو إزدياد الرغبة في الأكل أو النوم أو الممارسة الجنسية، اضطرابات الدورة الدموية، اضطرابات المعدة والبنكرياس والجهاز الهضمي، الصداع، الآم المفاصل والظهر، قلة الحركة والخلل الصحي عموما.

العديد من الدراسات وجدت روابط بين العنف والإصابات ببعض الأمراض العقلية والنفسية وخاصة الإكتئاب الحاد (severe depression) واضطرابات ما بعد الصدمة (post traumatic stress disorder).

### أثر العنف علي الأطفال:

العديد من النساء أو الرجال ضحايا العنف يعتقدون أن الأطفال كانوا نيام ولم يسمعو أو يروا ما حدث لهم أو لهم، ولكن الدراسات أثبتت بأن الثلث من عددية الأطفال في أسر ضحايا العنف تعاني من مشاكل سلوكية أو نفسية حادة؛ من بينها الاضطرابات النفسية، التلعثم، القلق والخوف، النوم المضطرب، البكاء المفرط ومشاكل مدرسية (Jaffe et al, 1990; Hilberman & Munson, 1977-78).

### التكاليف الإجتماعية والإقتصادية للعنف:

تكاليف العنف ضد النساء عالية جدا وبالتالي يترتب علي ذلك بعض الأثر في جميع انحاء المجتمع. فالنساء قد تعاني من العزلة، عدم المقدرة علي العمل، فقدان الأجر، عدم المقدرة والرغبة في المساهمة في نشاطات منتظمة، رغبة محدودة في رعاية أنفسهن أو أطفالهن. ونتيجة لكل هذه الأسباب ستدهور الخدمات التي تعمل فيها هؤلاء النساء بسبب غيابهن المتقطع وغير المتوقع، وبالتالي ستعاني الخدمات الصحية بسبب ازدياد الصرف تجاه الأمراض التي تعانيها هؤلاء النساء، وأطفالهن، وكذلك تتأثر ميزانية الدولة ككل.

## حول حظر النقاب في فرنسا

ahlamakram2000@yahoo.co.uk

أحلام اكرم - باحثه وناشطة في حقوق الإنسان / لندن

في مقابلي التلفزيونية مع شيخ على محطة ال بي بي سي العربية للحوار حول القرار الفرنسي الأخير بحظر النقاب في الأماكن العامة تذبذب موقف الشيخ ما بين تفهّم للموقف الغربي من حيث الشق الأمني.. ولكنه وبرغم التأكيد مرات عديدة إلى إختلاف الفقهاء في موضوع النقاب وفي إعتبره فرض أو مكرمه أو سنة.. وتأكيديه الإتفاق مع المذبة بأن النقاب ذاته قد يكون مبعثاً للخوف من التفجيرات الإرهابية.. وبين إصراره على ضرورة تركه للحرية الشخصية للمرأه..

بدأ بالقول بأن الخطوة الفرنسية لحظره تتعارض مع الدستور الفرنسي الراعي للحرية ولحقوق الإنسان في العالم الغربي..

ثم.. " من غطت وجهها عن الرجال فرضية أو مكرمة مع الإختلاف بين الرأيين يقول بأن عليها أن تكشف وجهها إذا طلب منها ذلك في أي وقت من الأوقات. لأن عليها كشف الوجه في حالة عقد العقود والبيع والشراء ... أي أن لدية مطلق السلطة وعليها الطاعة ..

### عزيزي القارىء - القارئ

أكد مرة أخرى أن الخطوة الفرنسية بالفعل تتعارض مع الدستور الفرنسي في موضوع الحقوق والحرية وبالتحديد مع الحق في التعبير.. ولكني أؤمن بأن الحرية الفردية يجب أن تنتهي طواعية حينما تتعارض مع حرية الآخرين.. فما بالك حينما تتعارض مع أمن أكبر عدد من السكان؟؟؟

ثم إذا كان على المنقبة خلعه في معاملات البيع والشراء والعقود.. أليس من الأولى أن تخلعه لوأد أي تساؤلات أو شبهات؟؟

وإذا أخذنا بأن الضرورة تقدر بقدرها كما قال الشيخ .. ألا يكفي خوف معظم الأوروبيون من شكل المنقبة وما يرمز إليه النقاب من تزمّت ومغلاة في الدين وأيضاً دعوة إلى عدم الإدماج .. لحث المنقبات على خلعه طواعية؟؟

ثم ما دامت الضرورة تقدر بقدرها.. أليست مسؤولية الشيخ أن يرشد المسلمون لما فيه مصلحتهم.. وهو أدري بأن معظمهم هارب من بلاد لم تستطع توفير فرصة عمل.. ولا لقمة عيش كريمة؟؟ بينما تمنحه القوانين الغربية حقوقاً متساوية مع المواطن الأصلي وتكفل لكل النساء حقهن المساوي لنصف ما يملكه الرجل في حال تعثر



الزواج.. بينما الخوف من المنقبة يضع فرصة تقبلها في هذه الدول محل رفض وإنزعاج وخوف .. ثم .. ما دام الدين يؤكد بأن على المرأه أن تكون مكشوفة الوجه في كل عباداتها من حج وصلاة.. إذن لماذا هذا التحدي السافر وإستغلال الحريات الممنوحة في الدول الغربية .. للتمسك بنقاب ثبت ضرره النفسي والصحي ولا نفع له على الإطلاق ...

في خبر آخر نشرته مجلة إيلاف مؤخراً عن الإمام الصدر يقول فيه بأن النقاب ليس إلزاماً شرعياً ولكن منعه قمع للحرية .. ويدعو النساء المسلمات في الدول الغربية إلى "" عدم التنازل عن شرعكن واحكامن الاسلامية وكن يدا واحدة من اجل انهاء هذا القرار".

أية حريات تلك الممنوحة للمرأة في إيران وفي الدول الإسلامية الأخرى .. أية حريات تلك التي تدعو إلى



# قتل "شرف" ..!

رفيدة ياسين

[rofayda\\_yassen@yahoo.com](mailto:rofayda_yassen@yahoo.com)

" قتل عروسه في ليلة الدخلة لأنها ليست بكرًا " .. خبر قرأته في إحدى صحف الحوادث. قد يرى الكثيرون فيه رد فعل طبيعي من أجل الدفاع عن عرض الرجل وشرفه.. ولكن في هذه الحالة اكتسب المنتقم لعرضه صفة الجاني والمجني عليه معا. فقد كان عريس (الغفلة) جانبا لأن التقارير الطبية أثبتت بكاره عروسه، (وأنه لم يتمكن من فض غشاء بكارته المطاطي) بحسب ما جاء في الخبر. وفي رأيي تقع على ذات الرجل صفة (المجني عليه) فهو نتاج بيئة مهووسة بالخطأ والعيب دون أن تدرك معناها أو أسباب وقوعها في مثل تلك الأزمات .. وهو ما يقود الذين ينشأون فيها غالباً لطريق مسدود.. فالخوف من الخطأ قد يكون دافعاً للوقوع في الخطيئة .

ولعل هؤلاء يدركون أن العلم يضيع ما بين الحياء والكبر ، لذا كانت الضرورة للثقافة الجنسية في حياتنا .. فالجهل بها من شأنه تدمير حياة الإنسان سواء كان رجلاً او امرأة !!

وعلياً ألا نكون كالنعام نضع رؤوسنا في الرمال بينما أجسادنا عرضة للرياح والأترية .. فنتيجة غياب الثقافة الجنسية في حياتنا يكون ارتكاب الجرائم أو الطلاق في أحسن الأحوال، فنهاية الكبت تكون الانفجار لا محالة .. وعلى رأي المثل القائل (الممنوع مرغوب..)

يتحدث البعض عن الجنس بصوت خافت بينما يمارسون الرذيلة وراء الأبواب المغلقة في الظلام مع الغانيات وفتيات الليل.. وغيرهم يظهرون نهارة كدعاة للفضيلة بينما تدفعهم رغباتهم وأهواؤهم لمشاهدة الأفلام (إياها) ليلاً . هذا عن معشر الرجال.. لكن التداعيات السالبة للتربية الخاطئة ليست بمنأى عن قبيلة النساء أيضاً.. فالمرأة هي الضحية في أغلب الأحيان لتلك المفاهيم الخاطئة والمغلوبة .. فكثير من الأهل يدفعهم القلق على فتياتهم للوصول بهم لنتائج عكسية.. وكثيرات من يحافظن على (غشاءهن) ولكن دون بكاره!! كل ذلك لا يعني تمردنا على القيم ولا الأخلاق ومن قبلهم الدين .. وإنما التخلي عن العادات والتقاليد التي لا تسمن ولا تغني من جوع!! إن إدراكنا لوجود مشكلة في مجتمعاتنا هو نصف الحل لآزمات عميقة تتوارى خلف ستار من الجهل والخجل ، لكنها سرعان ما تتجلي بوجه قبيح من الكوارث المجتمعية .. فالشعوب شرفها الحقيقي في عقلها أولاً... لأن مادونه لم يعد حله صعباً !! وبين هذا وذاك يظل سؤال يراود عددا من النساء وإن يخفن من ترديده؛ هل للمرأة حق البحث أيضا عن رجل بكر!!؟

حق الزوج في ضرب وتأديب الزوجه .. وحقه في إغتصابها متى شاء .. "نساءكم حرث لكم" .. أية حرية تلك التي تمنح الرجل تزويج إبنته القاصره .. وتحرم المرأة أيضا من إختيار الشريك .. وحرمانها من حق الزواج والسفر إلا بموافقة ولي الأمر .. أية حريات تلك بينما إنتهك حقها في المحافظة على جسدها حين أفتى رجال الدين بفتوى الإرضاع لزميلها لتحليل الخلوة؟؟؟ ما تدعو إليه من التمسك بالنقاب مجرد تحد لا معنى له.. لأنه ينتهك حرية الأغلبية في هذه الدول المضيفة.. التي رحبت بالمهاجرين وأعطتهم حقوقا مساوية للمواطن الأصلي.. هذه الأغلبية التي لا تريد رؤية النقاب وتخشى من المنقبة .. وأصبح يمثل خطرا أمنيا...

أما مسألة إنهاء القرار .. فهي حلم إبليس في الجنة .. كان الأولى بك وبكل من يدعون الفقه في الدين حث النساء على خلعه طواعية بدل تعرضهن للإجراج خاصة وكما تؤكد بأن إرتداه ليس ملزما.. ولا ذكر له في القرآن .... وحثهن على إحترام الدول التي حمت كرامتهن الإنسانية أكثر من أوطانهن.

كنت أتمنى أن أسمع منك ومن وفقهاء الدين حث النساء على العمل الخيري والتطوعي في هذه الدول التي إحتضنتهن.. وإعطاء صورة مشرقة وغير مهددة للمجتمعات بدل الصور الظلامية التي تحث عليها...

## سؤالي للمرأة التي تعيش في الغرب

هل تفضلين الخضوع لأحكام وقوانين علمانية في حالتني الطلاق.. والحضانة وغيرها من الحريات.. أم الخضوع للقوانين التشريعية المستمدة من الدين؟

سؤالي لكل فقهاء الدين .. ما هو التدين الحقيقي.. هل هو بالمظاهر المفروضة من أغلب سكان العالم أم هو بإحترام ثقافة الآخر وإعلاء المصلحة العامة على الفردية..؟؟ . نعم أنا مواطنة في هذا البلد ولست مجرد ضيفة.. ومن حق هذا البلد علي أن أدافع عن حقه في الأمن.. ومن حق جذوري العربية أن أحاول ولو بقلمي حمايتها من مظاهر التخلف الزاحفة إلى عقولها لتغلق قلوبها.. ولكنني أؤكد مرة أخرى بأنه لا مجال لإحداث أي تغيير في نظرتنا للعالم المختلف من حولنا بدون تدين الحقيقي يبتدأ من الفهم والولاء والتعاطف مع خوف الآخرين.. وليس بمظاهر شكلية لا معنى لها.. وأن هذه التوعية مسؤولة مشتركة ما بين الحكومات الغربية المؤمنة بالمواطنة والحريات .. ومن تعينهم كفقهاء دين ليحثوا المرأه على الخروج من دائرة العقل المغلق .. لتكون مواطنا إيجابيا في هذه البلدان التي إحتزمت حقوقها أكثر من أوطانها التي حرمتها من كل الحقوق ..

## يا نسوق... يا نرضع السواق!



وقالت كاتبة أخرى «مع احترامنا الكبير للشيخ الكريم، نحتاج جدياً إلى فهم الفتوى وشرح لبعض التفاصيل المهمة مثل: هل يستوجب أن تكون الزوجة (والدة) حتى يكون في صدرها حليب يكفي لإرضاع الرجل المقصود؟ وهل يجب أن يكون في حضور زوجها؟ وهل تستطيع الزوجة أن تقرر ذلك بمفردها أم يستلزم الأمر موافقة زوجها؟ وهل تتمكن الفتيات من إرضاع الكبار (أصحاب الشنبات) أيضاً أم ان الأمر مقصور على الزوجات؟»

وتساءلت "من بيده حماية الزوجات إذا دخل عليهن أزواجهن وهن يرضعن الرجال (استناداً إلى الفتوى) من اتهامهن بشيء لا أخلاقي مثلاً؟ وهل يجب أن تعقد الأسرة اجتماعاً عاجلاً لتتم الموافقة على الإرضاع؟ وهل يجب أن يكون في حضور الزوجين؟.."

إذا كان من العجيب أن يجنح الخيال المريض بهؤلاء الموقعين باسم الله لا ابتداء ما لا أذن سمعت ولا عين رأيت من غريب الأفكار فإن استمرار منع المرأة السعة ودية من قيادة السيارة يبقى الأعجب والأغرب حتى تستنفر له القرائح والحيل الفقهيّة في ذكر مفاصد تلك القيادة التي أحصاها أحد "البحاثّة" بعشرين مفسدة، والعياذ بالله!! أكثر العبيكان وقبله ابن حجر و ابن عبد البر!

### بقلم: موقع الأوان

تستعدّ ناشطات سعوديات إلى إطلاق حملة شعارها: يا نسوق.. يا نرضع السواق.. في ما يبدو أنّه التفاف ذكيّ على دعوة الشيخ عبد المحسن بن ناصر العبيكان إلى إرضاع الكبير لتلافي معضلة الاختلاط الكأداء التي تهدّد مجتمعات العفة في بلاد نجد والحجاز. وتأتي هذه الحملة عطفاً على الجدل الذي أثارته فتوى الشيخ العبيكان حول «جواز إرضاع الرجل الكبير إذا احتاج أهل بيت ما إلى رجل أجنبيّ يدخل عليهم بشكل متكرّر، وإذا كان هو أيضاً ليس له سوى أهل ذلك البيت ودخوله فيه صعوبة عليهم ويسبّب لهم إحراجاً، وبالأخص إذا كان في ذلك البيت نساء أو زوجة، فإن للزوجة حقّ إرضاعه..» وكان العبيكان قد استدرّك على منتقديه ببيان أوضح فيه أنّ فتواه لا تشتمل على الخدم والسواق الآسيويين (ضناً بالحليب العربيّ على من ليس أهلاً!!) وأنّ الرضاع لا يكون بلقم الثدي مباشرة، بل "تحلب المرأة (!!) في إناء، ثم يشربه بعد ذلك..". كما نصّ على ذلك أهل العلم كابن عبد البر وابن حجر..

ويبدو أنّ الناشطات السعوديات قد اهتبلن الفرصة ليضربن ثلاثة عصافير بحجر واحد: فيسرن، بدءاً، على هدي ما حدثت به أم المؤمنين عائشة بخصوص سالم مولى أبي حذيفة، وينتصحن، ثانياً، بما أوصى ابن عبد البر وابن حجر، وأخيراً، يخيّرن فحولهنّ وآباءهنّ وبعولتهنّ بين حلّين أحلاهما مرّ: إما أن يسمحوا لهنّ بقيادة سيارتهنّ وإما أن يدعوهنّ يرضعن سواقهنّ منعاً لحرمة الاختلاط!!

وصرّحت بعض المستجوبات لجريدة "البيان" الإماراتية بأنّ ما قاله العبيكان ينطبق على شريحة السائقين الأجانب الذين تحتاج إليهم العائلات بشكل متكرر ويومي وعلى مدار الساعة، كما أن السائقين أنفسهم ليس لهم في الغالب إلا أهل البيت الذي يعملون فيه الذي يتكوّن من الزوجة وبناتها، وهن جميعاً أجنبيات عن السائق، ما يستوجب من الزوجة إرضاعه وفقاً للفتوى المذكورة حتّى يصبح السائق محرّماً لأهل البيت ابناً لها وأخاً لبناتها بالرضاعة.

وصارت فتوى العبيكان التي جاءت لتعيد إلى الأذهان أختها الأزهرية مثاراً لأحاديث المجالس النسائية ومصدراً للتندرّ، فألهمت ظرفاء المجتمع النكات والنوادر.

قالت سيّدة «ألحين حلال أرضع السواق وحرام أسوق؟». وأضافت «يجب أن تشمل الفتوى إرضاع العاملات المنزلية بالمنازل وما أكثرها عندنا بالسعودية لرجل البيت وأبنائه لتصبح أهم أيضاً بالرضاعة. وبهكذا يصبح الجميع إخوة؟!». وقال أحد الظرفاء «تلك الفتوى حلّ سريع ومناسب للتخلّص من الزوجات «الغثيئات» ترضع منها، وتصير أمك، وتحرم عليك وتفتك منها» وقالت كاتبة سعودية أنّ مجموعة سيدات رفعت لواء حملة ينتوين إطلاقها بشعار: يا نسوق.. يا نرضع، وعلى الذكور الأفاضل اختيار أخفّ الضررين والأكثر سدا للذرائع! ومضت تقول «على المسنات من ربّات الأسر ممن جفت ضروعهن عن إدرار اللبن أخذ أدوية كيميائية أو علاجات طبيعية تعيده سيرته الأولى، ليتمكن من الإرضاع وحياسة استحقات الفتوى».



كونا سعيد:

## "لدينا في كردستان قوانين عديدة، الا ان هذه القوانين هي قوانين تمييزية ضد المرأة، والتي في محتواها تنطوي على فقرات تميز بين الرجل و المرأة لانها مبنية على اساس الشريعة الاسلامية"

مقابلة مع كونا سعيد الناشطة النسوية و رئيسة اللجنة الادارية لمنظمة النساء الكرديات و الشرق الاوسطيات في بريطانيا حول قانون مناهضة العنف المنزلي في اقليم كردستان العراق

اصدر برلمان اقليم كردستان- العراق قانون رقم ٨ لعام ٢٠١١ لمناهضة العنف الاسري. في هذا العدد تنشر مجلة النساء نص هذا القانون لتعريف قراء مجلة النساء به، و تلتقي بالناشطة النسوية كونا سعيد، رئيسة اللجنة الادارية في منظمة النساء الكرديات و الشرق اوسطيات، و التي حضرت و ناقشت هذا القانون في ندوة جماهيرية عامة، جنباً الى جنب وزيرة الدولة لشؤون المرأة بخشان زكنة. في هذا العدد تلتقي مجلة النساء بكونا سعيد لالقاء الضوء على هذا القانون، و ما هي الفرص و العوائق امام هذا القانون ليكون و سيلة بيد النساء في مجتمع كردستان لحمايتهن من العنف الاسري.

برأيي المادة الخامسة من القانون، التي تنص على تحويل شكاوي العنف المنزلي الى لجنة خاصة قبل ان تحال الى محاكم خاصة. هذه الفقرة تنص على ان كلا طرفي العلاقة، المعتدي والمعتدى عليه يحولون الى لجنة للمصالحة بين الطرفين قبل تحويل القضية الى محكمة خاصة. ان وجود هكذا لجنة، سيعقد مسار الشكوى التي ترفعها المرأة- الضحية و يفقدها الشفافية، و جود هذه اللجنة يشكل كايح بحد ذاته امام المرأة لسعيها في الحصول على الحماية من العنف، و تبعد القضية من ان تتخذ مجرى قانوني، بدلا من ذلك تحال الى السبل العشائرية و العائلية لحل المشكلة، و هذا بحد ذاته تعيد المرأة مرة اخرى الى بيئة العنف التي اشنكت منها في المقام الاول.

**النساء:** هذه اللجنة موجودة فقط في حالة تعرض المرأة الى العنف حيث تحال الى لجنة خاصة قبل ان تحال الى محكمة، لا توجد اساليب كهذه في حالة ارتكاب جريمة عنف في الشارع مثلا....

**كونا سعيد:** اساليب استخدام الصلح العشائري او السبل العائلية هي اساليب تقليدية يلجأ الناس اليها لحل الخلافات او المشاكل من هذا القبيل، في حالة العنف المنزلي، و بسبب مكانة المرأة في المجتمع، و بسبب الضغوطات العائلية و العشائرية و الاخلاقية على المرأة فهي لن تكون في موقع متساوي مع الرجل واي صلح عشائري لن يصب في المطاف الاخير بصالح المرأة. و الاكثر من هذا في بعض حالات الصلح العشائري تستخدم المرأة كوسيلة للتراضي بين الاطراف المتنازعة. لذلك اذا كان هدف هذا القانون حماية المرأة من العنف المنزلي، يجب ان

**النساء:** صدر قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كردستان - العراق رقم ( ٨ ) لسنة ٢٠١١ هل يمكن ان تحدثي قراء مجلة النساء عن ضرورة صدور هذا القانون في مجتمع كردستان، و خلفية صدور هذا القانون؟

**كونا سعيد:** من حيث ضرورة هذا القانون، ليس هو ضروري جدا فحسب لمناهضة العنف الواسع و المنتشر ضد المرأة و الاطفال، بل هو متأخر جدا، كان يتوجب ان يكون لدينا قانونا لمناهضة العنف منذ سنين. ان هذا القانون هو نتاج نضال الحركة النسوية و المساواتية و هو انجاز من انجازات هذه الحركة التي مر عليها ٢٠ عاما. كنا نطالب بحماية المرأة من اشكال العنف الموجه ضدها، هذا الانجاز ياتي على خلفية هذا النضال و الضغوطات السياسية والاجتماعية ضد سلطات أحزبين الحاكمين.

بنظري هذا القانون ضرورة لا بد منه نظرا للعنف الواسع و الذي لم تلتفت اليه السلطات رغم نضال المنظمات النسوية و المساواتية في كردستان. و في رأسها منظمة المرأة المستقلة منذ عام ١٩٩٣ و حتى عام ٢٠٠٠. في السنوات الاخيرة، لم يبق العنف ضد النساء امرا مسكوتا عنه او غائبا عن الانظار، بل بسبب الضغط الاجتماعي السياسي للحركة المساواتية في كردستان و انتشار احصائيات العنف و قتل النساء و حالات الانتحار بين النساء، و حالات القتل باسم الشرف، و العنف المنزلي والتي وثقت في تقارير و احصائيات، شكلوا لجنة لمناهضة العنف ضد المرأة.

المسألة التي لا بد من الاشارة اليها ان لدينا في كردستان قوانين عديدة، الا ان هذه القوانين هي قوانين تمييزية ضد المرأة، والتي في محتواها تنطوي على فقرات تميز بين الرجل و المرأة لانها مبنية على اساس الشريعة الاسلامية، مثلا الدستور في كردستان و قانون الاحوال الشخصية و الذي تعرض ل"اعادة نظر" جرى التاكيد فيه على شرعية تعدد الزوجات و تتضمن فقرات تنتهك فيه حقوق المرأة بخصوص حقها في الطلاق و الزواج و حضانة الاطفال و ليس لدينا في كردستان قانون ينص على المساواة بين المرأة و الرجل. هذه القوانين تشكل تناقض واضح مع اية قوانين لمكافحة التمييز ضد المرأة.

**النساء:** ما هو رأيك بالقانون، لقد قلت عنه انه منجز، ولكن هل يمكن ان تحدثينا عن محتوى هذا القانون؟

**كونا سعيد:** اصدار القانون بحد ذاته خطوة ايجابية خاصة وان القانون يشمل مختلف انواع العنف ضد المرأة. من الختان، الزواج الاجباري، العنف الجسدي و النفسي، الى التعامل بالمرأة و تزويج الاطفال، الى سجن النساء في المنزل، المنع من الدراسة و العمل، التشجيع على الانتحار. و فيه بعض النقاط حول حماية النساء و الاطفال بعد تعرضهم للعنف، و لكن

حملة اعلامية ضد العنف المنزلي في كافة وسائل الاعلام. نحن كناشطات الحركة المساواتية، ننتظر اعلان خطوات تنفيذ هذا القانون.

**النساء:** سؤالي الاخير حتى اعلان خطوات تنفيذ هذا القانون كما وعدت السيدة زنكنة، و بعيدا عن الحكومة، ما الذي قمتم به لحد الان، و منذ صدور هذا القانون؟ و ما هو برأيك الاعمال التي على ناشطي الحركة المساواتية القيام بها لتنفيذ هذا القانون الان و مستقبلا؟

**كونا سعيد:** حسب معلوماتي ان منظمات المجتمع المدني كانت لهم مشاركة فعالة في صياغة هذا القانون. و في فرض الضغط على السلطات لاصدار هذا القانون، و في اقليم كردستان نظمت ندوة شاركت فيها السيدة زنكنة، و الدكتورة عالية فرج و ايضا انا شاركت فيها، لمناقشة فقرات القانون، و العوائق امام تنفيذها. عقد هذه الندوة كان الخطوة الاولى باتجاه تعريف القانون على صعيد اجتماعي. بالنسبة لما يتوجب القيام به، و ما على الحركة المساواتية ان تقوم به، برأيي كما ذكرت سابقا، ان ينتظموا في حركة سياسية اجتماعية، و على هذه الحركة ان يكون لديها برنامج تنفيذي يقدمه كمشروع برنامج تنفيذي للحكومة للقيام به. ثانيا، ان يكون لهذه المنظمات دور تمثيلي و دفاعي عن النساء الضحايا من اعمال العنف. النقطة الثالثة: هي ان يكون للمنظمات النسوية و المساواتية، دور اشرافي على تنفيذ هذا القانون.

**النساء:** شكرا جزيلاً.

يسهل مسعى المرأة في رفع الشكوى، و يزيل عنها العقبات اذا ما ارادت الاستفادة من هذا القانون، و يبعدها و يحررها من الضغوط العشائرية و التقليدية في كردستان. السلطة في يد الحزبين الحاكمين، و لدى كلا الحزبين " المكتب الاجتماعي" و هذا المكتب قام بوظيفة "حل" المشاكل الاجتماعية لسنين باعدها عن المحكمة او القانون. ان ما يثير الخوف من هذا القانون، هو ان تتشابه هذه "اللجنة" مع دور "المكتب الاجتماعي" للحزبين، والتي تحل الخلافات بسبل و طرق عشائرية و احيانا عن طريقة استخدام المرأة نفسها كوسيلة لحل هذا الخلاف، مثل استخدامهم للاموال كوسيلة لحل الخلافات، اي بكلمة اخرى لن تكون حماية المرأة هدف بحد ذاته، بل ستستخدم كوسيلة لحل النزاع.

**النساء:** ما هي الفرص و العقبات امام تنفيذ هذا القانون؟ ما مدى فعالية هذا القانون في التقليل من العنف المنزلي ضد المرأة و ضد الأطفال؟

**كونا سعيد:** في اقليم كردستان تجربتنا مع تنفيذ القوانين و خاصة المتعلقة بالمرأة، تجربة تكاد تكون فاشلة. والسبب يعود الى نوعية و ماهية السلطة السياسية و الوضع الاجتماعي في كردستان. كناشطة نسوية، لا ارى هنالك الكثير من الفرص لتنفيذ هذا القانون بفعالية، للاسباب التالية: اولا السلطة القضائية في كردستان ليست سلطة مستقلة، بل هي احدي المؤسسات التي تستخدم من قبل الحزبين الحاكمين. ثانيا: تقريبا جميع المؤسسات المعنية يشوبها الفساد و الوساطات و المحسوبية. ثالثا: تجاربنا مع القوانين التي شرعت لصالح المرأة و التي لم يجري تفعيلها باي شكل من الاشكال، هي تجارب كثيرة. مثلا القرار الذي صدر من شخص جلال الطالباني و من ثم من سلطة الحزب الديمقراطي الذي يعتبر قتل النساء جريمة متعمدة، و يجري التعامل معها كجريمة قتل اخرى في المجتمع. على الرغم من وجود هذا القانون لمدة سنين، و بالرغم من وجود الاف النساء اللواتي قتلن باسم غسل العار، ولكن لم يصدر بحق مرتكبي هذه الجرائم اي حكم قضائي لحد الان. ان هذا نموذج على انه حتى لو كان هنالك قانون او قرار، فان احتمالية بقائه حبر على ورق امر وارد جدا.

العائق الرابع بنظري ضعف و تراجع الحركة المساواتية في كردستان العراق والتي بامكانها ان تكون عامل ضغط لتطبيق هذا القانون، حيث تمر هذه الحركة بحالة تراجع. صحيح ان حركة عقدين من الزمن قد ارغمت الحكومة على اصدار هكذا قانون و لكن هذه الحركة بحد ذاتها بحاجة الى ان تكون اقوى من اجل ان تفرض تفعيل تنفيذ هذا القانون و تكون مشرفة على تنفيذ هذا القانون، و قادرة على ان تحمل الدولة مسؤولية تنفيذ هذا القانون.

العائق الخامس، قانون من هذا القبيل يحتاج الى ميزانية كبيرة و مؤسسات مدنية خاصة مدربة و مقتردة لتشرف على حماية المتضررات و تامين المعيشة و السكن للنساء، ان يكون لدي النساء محامين و بشكل مجاني للدفاع عنهن. و مرة اخرى، و حسب تجاربنا في كردستان فان السلطات السياسية لم تولي اهتماما بتخصيص ميزانيات خاصة لامر حماية النساء. و بسبب وجود قوانين مضادة لحقوق المرأة، و الذي تحدثت عنه قبل قليل، ستشكل عائقا امام تفعيل تنفيذ هذا القانون.

**النساء:** اخذاً بنظر الاعتبار هذه العوائق امام تنفيذ هذا القانون، الذي وصفته بانها ايجابية، هل هنالك اي امل اذن ان تستفيد النساء من هذا القانون على الاطلاق، ام انه سيبقى حبرا على ورق؟

**كونا سعيد:** الامل الوحيد من وجهة نظري هو تقوية و تنظيم الحركة المساواتية في اقليم كردستان و من ضمنها منظمات المجتمع المدني و المنظمات النسوية اذا ما تمكنت من توحيد و جمع قواها و صفوفها، و ظهورها كحركة سياسية اجتماعية و تعزيز نضالها من اجل المساواة الكاملة بين المرأة و الرجل. هذه الحركة هي الامل الوحيد لتكون وسيلة ضغط على السلطات السياسية و التشريعية و التنفيذية في اقليم كردستان. و الاشراف الكامل على تنفيذ هذا القانون و القوانين الاخيرة المشابهة لها. فقط هذه الحركة تستطيع ان تضمن الحد من العنف المنزلي ضد المرأة، ضمن نضالها من اجل تحقيق المساواة الكاملة و ابعاد الدين عن السلطة السياسية و تشريع قوانين مساواتية بين المرأة و الرجل.

**النساء:** صدر هذا القانون في شهر اب/ اغسطس الماضي، ما هي الخطوات العملية التي اتخذت بعد صدور هذا القانون و لحد الان، اي بعد مرور شهرين، لوضع هذا القانون موضع التنفيذ؟

**كونا سعيد:** وجهنا هذا السؤال الى وزيرة الدولة لشؤون المرأة، السيدة بخشان زنكنة، و اجابت على هذا السؤال بان لديهم مسودة مشروع لتنفيذ هذا القانون الذي سيعمل عليها في هذه الايام- في شهر تشرين الاول/ اكتوبر، و الذي سيتضمن تفاصيل تنفيذ القانون، و من ضمنها



ternative approach in sustaining and advocating violence committed against women.

A case in point is the prominent member of their group, paradoxically following what their group has perpetually claimed to advocate and to negate, in terms of their talks and claims. Working women should be the only bearers of their expenses in the household, as long as the women are able to generate income, inside the household she should be able to feed herself and to spent on her needs individually, and there is no obligation on the male head of the household to do so. Such position was constantly mocked and disdained by the Republican Party prominent speaker 'Daly' while widely practiced by another member.

To perpetuate violence against women, and to advocate it; the group use a mixture of intellectual justifications and the fallacy of discrimination. The republican group is structured towards a cult that has its own strategies and ideologies that deprives those who are not part of the group to have access to it or to be judged by its ethics or regulations. Such position disabled the group and deprived it from being a genuine advocate of women's rights, and makes it head toward becoming a violator of women's rights through its tangible practices and perspectives.

In order to divorce a woman the male would pursue a conniving way to gain and to secure in return some assets out of the previous marriage as prerequisite for granting a divorce. On the other hand, within the doctrine of the group other practices that entails and justify the use of the language of violence that is widely advocated among the group. Suffice to say as a religious group the members have no access to intellectually robust account of the substances of women's rights, neither have they acquired the proper mechanism to advocate women's rights. The hierarchy in the group makes it possible for those who enjoy higher positions to turn into permissible violators of rights. Against its all claims the case of its member and the mechanism the group dealt with an issue of rights, ethics and morals, present yet another face of a religious group that relentlessly claim advocacy of women's rights while constantly and collectively violate it.

Other issues of domestic violence that is widely spread among few groups of religious sects and that is constantly ignored and hidden, depending on the claim of the dichotomy of the public and private sphere of the outside and the inside the house, a claim that works across as a justification and legalization of violence against women. Such issue of violence is not subject to discussion and is constantly justified by building such dichotomous domains where it is not allowed to be exposed. Turning a blind eye on widely spread domestic violence, is exercising violence as well. Religious groups tend to claim justice and practice other. As for the Islamic fundamentalist group of Sudan, the laws they produce help on further subjugation of women, the publicly lashing of women and humiliating them, is an act of violence against women, that is produced from the Islamist ideology and practices that perceive women as second class and commodities liable for degradation and humiliation.

A notable feature of the republican groups is the wide spread violence against women that is practiced and advocated amongst the groups' male members. A severe practice of violence is the genital mutilation of girls a practice that is still common among different fractions of Sudanese, and among the republican groups, depending on the old stand point of the party leader in 1946 demonstration against the banning of girls' genital mutilation, the justification is that the stand point was a challenge to the British colonial authority when it issued an order banning FGM. Such position was once called "the quandary of the republican". As controversial as it is such position opens the door wide for more specula-

tions of the group's practices and commitment to advocate women's rights, and also raise the question on the ability of its female members to advocate theirs right, and to challenge intrinsically patriarchal structure that was built in its discourse.

#### **Alternative Prospects and discourses for women's rights:**

Historically, religious institutions were intrinsically patriarchal and holistically employ male dominant discourses. The religious spheres are patriarchal driven, perpetuated and executed. Women's inputs into such institutions were highly deprived and sidelined, not because it lacks substances and power, rather because it threatens well established and socially ingrained male mentality. Women's capacities trigger attack from religious groups, religious sects and individual male power constructed identities. The cases presented entail a vicious attack on women's liberties and rights advocated by religious discourses. A discourse that should be challenged, exposed and trounced.



that sect.

**Old wine new bottles; The reproduction of the discourse:**

It is crucial to present few *alternative* discourses adopted by groups or sects of Muslims, to map its relation to women's issues and women's rights. Suffice to say that all religious articulations, sects and political or social groups are unable to properly address issues of women's rights, in general these groups' oppression and under claims of fairness' and justice they pursue.

Examining the republican group in Sudan and Islamic fundamentalist groups of Sudan, and general Sufi-groups will pave the way to understand the nature of violence against women that emerges from such religious groups, each claim an alternative discourse in dealing with women's issues and all have wide claims of being fair and just to women. The intrinsically patriarchal nature of Islam and patriarchal natures of its different sects and groups leave no room for genuine women's rights pursuits.

It goes without saying that the Muslim fundamentalists of Sudan, who took over the political power and exercised it for a long period, have proven the very patriarchal nature of their regime that targeted women on the first day of its existence and controlled the Sudanese political power. Public order laws seem to target women in the way they dress, their movement and that had jeopardized women's safety. Further, integrating the public order laws with family laws is unfair and unjust to women. The family laws and particularly the 1991 law, that targets Sudanese women severely, depriving them from simple rights, of divorce, custody and support, marks a severe attack on women's liberty and rights.

Such rules advocated by fundamentalists seem to widely spread among other groups that distant itself from the discourse while in silence implementing it. The doctrine and the political ideology of the Islamic fundamentalist groups are in fact similar to other ideologies adopted by various religious groups, while they claim liberalism and tolerance and acceptance for women's rights. A group in question is the republican group in Sudan that constantly claims advocacy of women's rights and support of women's cause.

It is impossible for an intrinsically patriarchal ideology to advocate for women, no matter what the claims of the groups are. A case in point is the republican group advocating its own member's polygamy and violence against women. It was common place in the Diaspora space that



the group members were practicing violence against women, and able to conceal and to repudiate its existence. Claiming advocacy of women's right is a common place among many religious groups. It is essential to look at the root causes of violence against women and to challenge claims that present any religious group as an advocate for women's rights.

This paper is in fact a call for alternative ways to articulate women's issues and women's rights without the religious institutions and religious groups, as all deem to failure in bringing justice to women. There is no divergence between different religious groups, while these groups encompass similarities in their practices and subjugation and violence against women.

The Islamists in Sudan who represent a fanatic Islamic group were open in their policies and rules that celebrate polygamy in Sudan, they advocate the practice to the extent that the president of the republic himself took a second young wife, and encouraged other members of the society to do the same. The republican on the other hand, intellectually advocating women's rights and severely targeting polygamy, while practicing it among their members and advocating yet an al-



# Women's Rights towards an Alternative Perspective; Challenging Religious Patriarchies.

*Dr Amina Alrasheed:*

*[amina\\_3741@yahoo.com](mailto:amina_3741@yahoo.com)*

## Abstract:

*This article is yet an attempt to provoke and stimulate minds, to seek an alternative understanding - an accurate one to the claimed multiple nature of Islam. The paper briefly questions the prospects of multiplicity and ideology of different religious sects and groups, and how it relates to women's issues and women's rights. The paper addresses the inability of religious groups and cults in addressing genuinely women's issues, and challenges the false claims of many Muslim groups and parties. Violence against women and women's subjugation is intrinsic in the ideology of religious groups and in the religious institutions' ideologies.*

## Introduction:

There are claims of the multi-faceted nature of Islam, and such nature would pave the way towards alternative discourses in the Islamic doctrines that would address women issues with more substances to justice and fairness. Whether a religious Islamic group is able to provide justice for women is a controversial issue, many claim that they abide to social justice and women's rights while in reality most deprived women from their rights and implicitly or explicitly advocates women's oppression and turn a blind eye to the widely spread domestic violence among its groups.

While the multi-faceted nature of Islam attracts extensive research, the nature of women's subjectivity and oppression among many religious sects and religious groups were often sidelined and under researched. Many studies and many presentations have been done concerning Muslim women and these have, in fact, focused on a particular category of Muslims, and Muslim political fundamentalist groups. However, in the background there are many other Muslim groups that present an alternative approach to women's issues and women's rights, these groups were not studied or brought to the front, their ideology that subjugates women were favoured from the ones produced by Islamic fundamentalism, while the essences and practices are the same. The intrinsically patriarchal nature of the Islamic religion give no room for a production of any sects groups and ideology from within, that produces a discourse that advocates women's rights. That partly because the religion itself is patriarchal and its teachings and rules are intrinsically against women's agencies and women's rights.

Hence advance the necessity to present another articulation that reflects the diversity of the sectarian, regional and linguistic background of the Muslim community, and the difference in their articulation of women issues is essential. Such task is still far from being accomplished. Nevertheless this paper is an attempt to uncover some Muslim communities that are different or claim a different discourse in addressing issues of



women, and in challenging women's subjugation and exclusion and violence against women.

Tackling Islam and Muslim communities requires exploring and explaining the multiple face of Islam in order to understand the diversity, difference and even contradictory positions of many Muslim groups. This was explored by R Hrair Dekmejian and he illustrates such multiplicity by emphasizing the seventy three sects. (firaq) also the influences that each group has on power struggle in the Arab and Islamic countries in order to assume power and to implement its Islamic rule and programme ( R Hriar 1997: 11). Muslims around the world have been divided due to loyalty to this or



## Safia's story

My name is Safia Ishaq. I'm 25 years old. I graduated from the Fine Arts College, University of Sudan. I graduated from the Painting Department in October 2010. I had my Bachelor degree's exhibit and it was about the role of women. All my paintings were about women and the role they play in society. I have a mission that I'm trying to convey through my art.. I'm trying to show that other than the spoken words, we can communicate our message through painting ... Paintings convey a very powerful message.

I participated in the Youth Forum for Social Peace.. We tried to show how to reject discrimination, especially ethnic discrimination and tribalism. I participated in the 30/1/2011 rallies.. I was a member of Grifna (a youth movement). After the rallies of 30/1/2011, I felt that I was being watched and I even told my friends that there were people watching me. On Sunday 13/2/2011 I left the university to get some things from the bookstore on Hurriya Street. I went to get some papers and paints. When I bought them 2 men met me and told me: "hey, girl, wait!" I tried to run away for them, but they caught me. I tried to scream, but they covered my mouth to prevent me from screaming. Then, they put me inside a small white car. They were hitting me when I was inside the car, then, I started to pay attention to the road .. I noticed that they drove on the Bahry Bridge to a building next to Shandi Bus Station.. The car went inside and stopped. Even after I got out of the car, they were hitting me.. 2 more people came out of a room, they started hitting me.. 2 of them were holding me and 2 were hitting me.. I was taken inside the room .. They threw me on the ground.. they continued to hit me .. they were asking me if I was a communist and what was my relationship with Grifna.. and who prints the papers for you in Grifna.. They told me: "we saw you handing out flyers and you were one of the participants in 30/1/2011 rallies". They were verbally abusive and called me insulting names.. I even feel embarrassed to voice those insults to you now.. The beating continued for a long time. After that hard beating my headscarf fell from my head and one of them said to me: "you had cut your hair short, this hair style is the communist girls' style and you are not a decent girl!" .. He asked me: "have you had sex before?" I told him: "NO!" He said to me: "you are a liar! I will find out if you had sex or not?" I tried hard to prevent him from removing my skirt. I resisted, but he hit me very hard and I immediately passed out. When I started to gain my consciousness, I saw that 2 of the men were holding my legs and a third was penetrating me! I was in a lot of pain. The 3 men were taking turns in raping me. They tied my hands with my headscarf, removed my skirt and underwear. They were taking turns.. After a while, they would leave me for a bit.. Then they would hold me again and re-



peat the whole process all over again .. 3 were involved!! During this process they were also hitting me .. After some time they told me: " leave, but if we found you again the matter will be escalated" .. They hit me hard on one of my legs and I can't walk on it now, but when I left, I walked with great difficulty.. I was really scared and the fear made me walk a long distance to a main road where I could find transportation... I managed to reach Al-souq Alarabi. When they allowed me to go, I wasn't paying attention to where I was going as I was terrified that they would find me and repeat what I went through again! When I reached my home I was scared.. I was very scared.. My mother asked me: "why are you late?" .. It was 11pm, so I told her: "we had an exhibit" .. I couldn't tell her what had happened.. My leg still hurt from the beating and I cannot walk properly on it..

I'm not strong to be able to tell people about what I went through, but there are people around me who shared my pain and made some of it go away.. that is why I want to be inspiration to other girls.. I want them to speak out about their experiences with the same courage to expose these people.. they aren't people they are beasts .. Because seriously this is not humane.. I want to send a message to all girls who were tortured .. I want to tell them to be strong.. to support the struggle.. for the sake of the CHANGE.. To change the current situation we have to sacrifice.. The task isn't easy, but people need to be patient.. and with my art I'm going to continue my mission .. I will paint and have exhibitions about the issues that concern women.. I want to thank all the people who stood with me and I will be strong, so things become better .. I went on the rallies, handed out flyers and worked hard, because I know that women are being raped in Darfur and in Khartoum.. They don't have the courage to speak out, because the rape issue is hard for the families to talk about and discuss.. So, I want to be courageous and assure the victims that the CHANGE will happen and that the current situation will not continue. February 2011 <http://www.youtube.com/user/husamahmed64?blend=4&ob=5> and <http://www.facebook.com/Safiai.Ishaq>

government which have brought them nothing but violence and injustice. We see masses of women amongst protestors bravely facing brutal riot police and challenging them to join the revolution. Iranian women have defied and confronted the Islamic regime right from the very beginning of the current regime and have gained some victories in their struggle against their total rule of gender apartheid. They have been told to cover themselves and they have fought to keep that cover to a minimum leaving the government with no choice but to accept them wearing a tiny scarf covering half of their heads. They have been told that education and work are not a Muslim woman's priority; the facts reveal that sixty percent of students in higher education are women. They have been preached that they have to stay chaste and not have sex out of wedlock and the statistics show eighty percent of young girls choose to have boyfriends and have no intention of getting married to them. Fatima Zahra, the prophet's daughter has been constantly brought up by the religious leaders as a symbolic figure to be followed by Muslim women and the majority of Iranian women are millions of miles away from the meek, submissive, obedience and rightless person she was.

Neda Agha Sultan, the young protestor who was shot by the Iranian forces clearly represented what Iranian women have fought for under the Islamic rule. She had stated before her death that she wanted freedom and equality. We have seen video footages of hundred and thousands of Tunisian women marching the streets and letting the

world know that they will not submit to any misogyny and dictatorship. We have seen young Egyptian women singing for freedom in Tahrir Square and our hearts go for the brave Libyan woman who despite knowing the great danger she was in, she found her way into the hotel lobby to tell the international media how she had been tortured and raped by Ghadafi's forces. We refuse to play victims! It is the twenty first century, the age of technology and electronic information. It is high time we finally end the rule of religion and dictatorship and any injustice and inequality. We can and must build a world in which women and men are seen as human beings before any other categories. A world in which we share our happiness together and equally and our children are loved no matter what gender they are.

## For Honour and Love (DVD) & Training Handbook

### DVD – For Honour & Love The DVD covers four themes, which are related to domestic violence, i.e.

1. Lost in Translation – a scene about control in relationships
2. The Holiday – a scene about female genital cutting
3. A Family Affair (Part 1) – a scene about forced marriages
4. A Family Affair (Part 2) – a scene about honour killings

### Each DVD is supplied with a booklet, which covers the following;

1. A summary of each scene on the DVD
2. A summary of the message that each scene is trying to put across
3. A number of discussion points for use with groups of young people
4. Suggestions of further discussions, which can be explored.

### Manuals for domestic violence professional workers

The manuals as supplied in sets of three booklets, covering Honour Based Violence; Forced Marriages and Female Genital Mutilation.

They are meant to be used as training materials for professional workers who are working with victims of honour based violence. The contents includes; concepts and definitions; legislations; why it happens; barriers and access issues, risk assessment and safety planning.

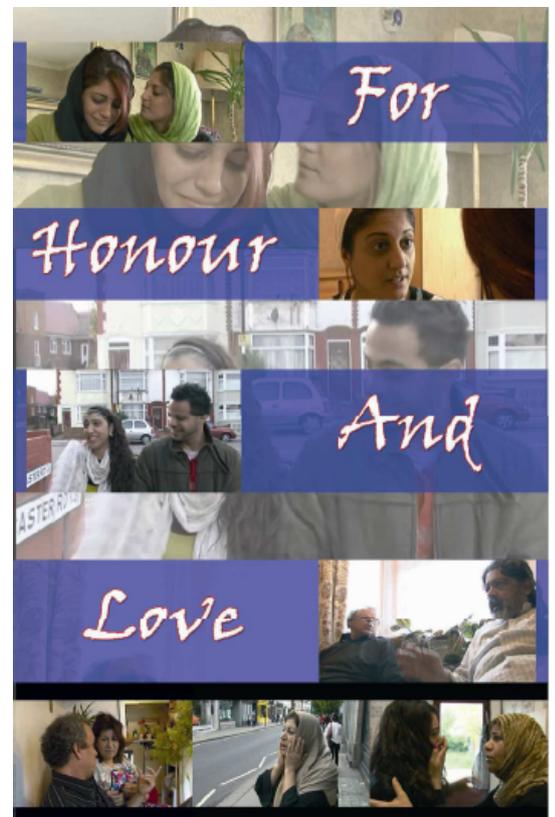
### Prices

Products Prices  
DVD and booklet £40.00  
Manuals (set of 3) 20.00  
Packing & postage 1.50

### Placing an order

You may place your order by telephone, e/mail, fax or by post, details as follows;

The Kurdish & Middle Eastern Women's Organisation,  
Caxton House, 129 St John's Way, London N19 3RQ!  
Telephone: 020 7263 1027,  
Mob. 07748 851 125, fax. 020 79094 7061 E-mail:  
info@kmewo.org



Please remember to state your delivery and invoicing addresses when placing your order.

government finally raised the age of marriage to thirteen for girls, but the law still allows the girl's guardian and the judge to decide if a girl is ready for marriage at an earlier age, meaning that in practice the child is left at a high risk of being forced into an early marriage and sexually abused. Although reliable figures are hard to come by, but the limited information shows that in most deprived and rural areas girls as young as seven and nine have been given away in marriage. The story of Nejud, an 8 year old Yemeni girl who fought to get a divorce in 2008 shocked the world and raised the question of child sexual abuse in the Islam stricken countries like Yemen.

The management of the holy shrine in Mashhad and the organisers of the temporary marriage centre are not in breach of any law of the land; on the contrary, they are in fact respected religious clergies and senior government officials. According to the Islamic law in Iran men are allowed to enter as many temporary marriages as they wish in addition to four permanent ones. Having a good sense of business and being well familiar with the law, the officials of the shrine management have found the perfect opportunity to pocket a good profit thanks to the religious law and the growing poverty among people.

But if this gives you the idea that sex industry is legalised and sex workers are decriminalised like in some European countries, you are far from right. In Iran and under same Islamic rule, any sexual relations out of marriage are severely punished in some cases even by stoning. On 15<sup>th</sup> of August 2004 a sixteen year old girl called Atefeh Rajabi was hanged in the city of Nekah in northern Iran for 'acts incompatible with chastity'. The senior judge personally put the rope around her neck and pulled the handle, leaving her body hanging for almost an hour in the city square as a lesson for others. The difference between her selling sex to survive and those 12-16 years old who are entering a contract with the holly shrine's sex industry is that she had not paid the mullahs and clergies a fee to read her some Arabic verses making her liaison with her clients legal.

As women are considered men's honour, they are responsible for avoiding any disgrace. They must keep themselves covered, stay indoors, refrain from talking to strangers and keep their husbands sexually happy. They frequently get the blame for any misconduct on behalf of the men. If they are raped, they are blamed to have led the man on! If their boss is harassing them sexually, it's their punishment for wanting to have a job and be independent! If they get beaten, they are blamed for upsetting their husbands! If their husbands are taking a second wife; it is their fault because they have not kept them satisfied! If they don't cover up, they blamed for leading the society into corruption! Women's bodies and their sexuality are seen as the root of all sins and their god given duty is to hide their beauties, keep the men away from sin or else they will be punished both by the society, the law and God.

Repressing women's sexuality has always been a way to keep them under control and impose inferior status on them. Religions have justified these discriminations by arguing that God has created us differently and women must submit to their fate, because they must not question God. Using these religious teaching governments like Iran have codified these inequalities into the law and have imposed them on women and the rest of the citizens of their countries. It is certainly easier to govern a society that already divided and half its population being subdued into a much inferior state.

This division between the sexes has other benefits for dictators and ruling classes. In addition to the classic economical reasons that by keeping women inferior they become unpaid domestic workers and keep the workforce going. It is also argued that by giving men a superior role in



the family, they become agents of oppression and so the governments and dictators can rest assured that they need not to worry about women's rebellion or opposition much.

It appears that this theory has generally been working and women have been seen as meek, submissive, passive and far from rebels. But on the other hand when we think about the revolutionary times such as the great French revolution, October revolution, civil rights movements and other unsettled periods of history we are stuck by the acts of bravery shown by women and the effective roles they have played in changing their world. Suddenly, those who had not been seen or heard, take to the streets, pick up the flags and march right through the history of their times and leave undeniable marks. And why not? Those who have nothing to lose are most capable of showing no fear.

As for the twenty first century and our own revolutionary times, we see women fighting in every video clip and footage of report that is coming out of Egypt, Iran, Yemen, Tunisia, Syria and other counties where there is a revolution and uprising going on. We see women rising up in masses against

# Women in the pursuit of equality

*Sohaila Sharifi*

Email: [sohailasharifi@yahoo.co.uk](mailto:sohailasharifi@yahoo.co.uk)



An advertisement was added to the official site of the holy shrine of Imam Reza in Mashhad city which turned quite a few heads even among some factions of Islamists. The ad starts with an Arabic sentence meaning that marriage is the prophet's tradition and goes on to say that "in order to create a suitable emotional environment and peace of mind for those who are away from their wives on pilgrimage we are setting up centres to arrange temporary marriages (Sigheh or Muta). To achieve this we are calling on all devoted Muslim virgin sisters between the ages of 12 to 25 to assist us. Any sister who will enter the 2 year contract with the holy shrine will have to accept to marry one or more of our pilgrim brothers for at least 25 days each month. The duration of the marriage will vary between 5 hours and 10 days. The period of the contract will be considered as work experience." The ad then goes on to list the prices for each marriage depending on its duration and mentions that for the virgin will be more and those under the age of 14 must have official permission from their father or grandfather or their uncles. Details of the person in charge and the centre are listed at the end for those who are interested or are seeking more information.

What part of the above ad disgusts you more? The fact that it is officially and legally pimping under age children or the most degrading and insulting way it views women's sexuality and considers them sexual objects with all the respect and justification of the religion behind it? The pilgrims are not only men, in fact many women visit the shrine every year and yet they are not the ones who could get to marry young under age boys for few hours or more while visiting the shrine! There are probably other government sponsored centres to provide underage girls for those whose

wives are away visiting the shrine. Even the thought of Women feeling discomfort for sex and wanting to have more than one husband is considered blasphemy, because their bodies and their sexuality does not belong to them. They are someone's mother, sister, daughter or wife and their sexuality is where the male guardian's honour lies. Sister, mother, daughter and wives have to behave according to the codes as far as sex goes to protect their men's honour.

Although there are many disagreements among the Islamic leaders on the issue of women's sexuality, some of Koranic verses including a specific verse in the chapter 2:223 are clear in telling men that they have every right over their views sexuality "Your women are your fields, so go into your fields whichever way you like . ." (MAS Abdel Haleem, *The Qur'an*, Oxford UP, 2004).

This view has obviously been interpreted and translated over and over according to what best suits those in power including the rulers of Iranian Islamic republic and the rest of them in Saudi Arabia and other Islam stricken countries.

The age of 12 mentioned in the ad should be seen as progress considering that only few years ago the official age of marriage for girls in Iran was 9. After much protests and international pressure, in 2003 the Iranian



ness about FM has grown through national reports such as *A choice by rights* in 2000, *Forced marriage, family cohesion and community engagement – national learning through a case study of Luton* and the Home Affairs Select Committee Report on *Domestic Violence, Forced Marriage and Honour-Based Violence*, both in 2008 and *Forced Marriage, Prevalence and Service Response* in 2009.

### Interest in the stance of religions on FM/HBV

The legislation has raised interest among young people and others in what various religions actually say about FM. When I first wrote a piece in 2002 for *Silence Hurts Too*, I had to do extensive research on the stance of the key religions on FM. Now some Imams and Muslim organisations have publicly condemned FM as un-Islamic. The new law and increased awareness that perpetrators may be put in prison seem to be having an impact. Discussions and debates are also taking place in Muslim-organised seminars, conferences, TV channels, Imam training etc.

### International impact

The FM Act has made an international impact. It formed part of the case accepted by a Bangladeshi judge in 2009 to rescue a forced marriage victim, Dr Abedin, even though it had no legal jurisdiction in Bangladesh and she was not even a British citizen. International media have provided extensive publicity for research reports and the legislation and stronger links have been established between British and overseas agencies and support services. The United Nations Association - UK has the potential to link up with international work on FM.

### Areas for improvement

The positive impact of the Act will be more visible over time but, some weaknesses in implementation should be tackled. There are concerns that FMOs are not always issued with the full and free consent of the alleged victims. In a recent case, the Police allegedly acted on a boyfriend's statement but the supposed victim said she was entering the marriage willingly. We cannot know whether she was carried away by the glamour of a wealthy bridegroom or putting up a façade for the sake of her parents, but the Police should have acted with her consent. In another case, the young woman apparently only wanted the Police to help her make the family aware that FM is unlawful but they rushed her to a safe house where she was miserable. In her view the family home was not unsafe. Communication with potential and actual victims should be improved and the consequences of choices clearly explained to them before action is taken. The raised age for spouse sponsorships is adversely affecting genuine marriages as well. This needs to be tackled urgently.

### Criminalising the current FM legislation

A debate is raging over whether the government should proceed with their plan to criminalise the Act. Many elements in FM can already be dealt with as criminal offences under existing legislation, just as DV, which is far more widespread than FM, remains a civil act although physical assaults may be prosecuted. No victims that we have come across in Luton or elsewhere would like to see their parents in prison. They just want to stop their forced marriage. Criminalising FM is likely to push this practice further underground. The Government should consult victims widely before changing the law.

### Prevention/education/community engagement



In my reports on Luton in 2008 and Oxford in 2009 and the joint report with the National Centre for Social Research in 2009, I strongly recommended education and community engagement as the most essential preventative measures. Parents' awareness remains poor and community engagement is slow. Reacting to incidents will not in itself stop this human rights abuse. Preventative initiatives must be launched in every local authority area to engage with the community and faith leaders and to empower minority ethnic women. To sustain and extend the level of activities on FM and HBV will be more challenging in the current economic climate but where there is a will, there is a way. I believe multi-agency partnership is the way forward.



arise from unequal tradition-based power-relationships between men and women and between parents and children. Roles and relationships are rigid and no one crosses these boundaries without punishment. Any perpetrators who claim to be acting according to religious principles are either misrepresenting their religion, or ignorant of it. Similarly, these should not be excused as culturally-based practices, because human rights abuse cannot be part of any culture. Arranged marriage is a valid culturally-based practice, while FM is an abuse of arranged marriage.

Culture and tradition do not remain static. In first generation families, the younger ones' values and lifestyle are changing faster than their parents' because of their greater exposure to other cultures. When they behave differently from their parents' expectations, a clash is inevitable. Nevertheless, FM can take place in the second and even third generation families, which may preserve time-warped patriarchal traditions.

### Impact

It was not uncommon in the past for the Police and Education Welfare Officers to avoid cases of FM or HBV because they did not wish to interfere with minority ethnic cultures so long as they did not interfere with mainstream society. Research reports and the enactment of specific legislation have brought about a welcome change in attitude and practitioners are becoming more confident in handling FM cases. In less than three years of the FM Act being operational, there has been a noticeable impact, including rising national awareness about FM, greater willingness of statutory agencies to use the law, public statements against FM by local authorities, the emergence of multiagency steering groups and more multiagency training. Between 25 November 2008 and August 2009, 64 Forced Marriage Protection Orders (FMPOs) were recorded in the 15 specialist courts – exceeding the Ministry of Justice's pre-enactment estimate of 50 per year. By January 2010 approximately 90 FMPOs were issued in the country and 20 (over 22%) related to Luton. A young community leader in Luton has produced/directed two telefilms forcefully condemning FM/HBV to raise awareness. The latest, in collaboration with *Save Your Rights*, was launched at the House of Lords on 17 May 2011. Older community leaders must take these young people seriously and accept that the days of FM are numbered.

### Multi-agency Steering Group

In Luton we set up a Luton Multiagency Steering Group on FM, HBV, female genital mutilation (FGM), etc in 2008. It draws in a cross section of agencies including the Police, Social Services, Housing, Education, Primary Care Trust, Women's Aid, Luton Sixth Form College, University of Bedfordshire, Probation Service, voluntary support services etc. Luton Council of Faiths was also invited. A multiagency protocol is in place to improve risk assessment, referral management, co-ordination of work and support for victims and also record-keeping and monitoring.

There was resistance at first which had to be tackled sensitively. Luton Borough Council has made a public statement condemning FM and Domestic Violence (DV). Following the enforcement date of the FM legislation, Multiagency Steering Groups have emerged in other areas and more local authorities are coming forward with public statements condemning FM and DV.

### Training and risk assessment

Training is an important part of the work plan of Luton's Multiagency Steering Group, targeted at agencies and support groups across sectors – eg local authority members, statutory agencies including health author-



ity, students, teachers, faith and community leaders, women's groups, youth services, CAF-CASS, Victim Support, Court Officials etc. We have launched training sessions involving the Government's Forced Marriage Unit, and local experts, organised at various times by Luton Multicultural Women's Coalition, Luton All Women's Centre (LAWC), Luton Borough Council, Home Office, Bedfordshire Police and the CPS. Some training sessions were attended by interested members of the public and University students. LAWC also provides training courses for teachers and pupils at school.

Multi-Agency Risk Assessment Conferences, Independent Domestic Violence Advisors, along with Children's Safeguarding and Vulnerable Adults' Safeguarding Frameworks can all play important roles in FM cases.

### National Awareness

The media can play an important role in creating a culture where FM is condemned as an abusive practice, but whole communities are not stigmatised by the behaviour of small numbers of families. National aware-

# Forced Marriage and the Forced Marriage (Civil Protection) Act

Dr. Nazia Khanum \*

Email: Nkhanum@aol.com

## Introduction

The Forced Marriage (Civil Protection) Act 2007 became enforceable from 25 November 2008. Questions have already been raised about its effectiveness and the Government may change it to a Criminal Act. I will consider some of the current issues relating to Forced Marriage (FM) in this article. It is largely based on my own research and experience.

## Confusion between Arranged and Forced Marriages

There is still widespread confusion about the difference between arranged marriage and forced marriage. Since forced marriages are by definition arranged, some people believe all arranged marriages involve some degree of duress. There is at best suspicion towards arranged marriage and, at worst antipathy. However, a clear-cut definition has been given by the Act, and before that by the first major national report – *A choice by right*. In an arranged marriage, both partners are free to choose. The Act takes a pragmatic, victim-oriented definition – if even one of the parties says they are under duress, the marriage is forced and unlawful.

A new group, Save your Rights, has emerged in London to stop the respected institution of arranged marriage being undermined. They are actively campaigning to “Save Arranged Marriage and Stop Forced Marriage”. All service providers across the sectors need to promote understanding that arranged marriage in traditional communities is not much different from the service offered by dating agencies – it puts eligible and willing people together to make a choice for themselves.

There are some community leaders who are still in denial of the existence of Forced Marriage (FM). Their motives are various. Some may genuinely feel that young people must accept their older relations’ choice because they are the best judges of what is good for them and the family. Unless awareness is raised in traditional communities, the legal protection may do little to prevent FM. Most cases still remain unreported.

\* (Dr Khanum has an MA in Political Science and a PhD in History. Her professional background includes University lecturer; Head of Equalities in Housing, Employment, Education, Research and Community development in five English Local Authorities and Director of an independent international consultancy in management, research and training. She is involved with many voluntary community organisations and has carried out extensive research on social issues including Forced Marriage. She was involved with the 2007-8 Home Affairs Select Committee investigation. She is Chair of Luton Multi Agency Forum on Forced Marriage and the UNA – Luton. She is a National Ambassador of Equalities in the Government’s Equalities Office. She was awarded an OBE by the Queen in 2006 for her contribution to Equal Opportunities.)



The law can only protect those who are sufficiently courageous and knowledgeable to seek help. While effective protection is important, prevention is critical. We need a sustained national campaign to engage with traditional communities and create a culture of condemnation against FM.

FM, Honour-Based Violence (HBV) and honour killings are most prevalent in communities with traditional and patriarchal families. Since the Pakistani, Bangladeshi and Indian communities are larger in Britain than other traditional communities, incidents of FM and HBV occur most frequently among them but there are cases in other communities including Iraqi Kurd, Iranian, Turkish, African, Chinese, Greek, Italians, Armenian, Bosnian, Kosovan and Gypsy and Traveller communities. Since so many are Muslims, a stereotype has emerged that Islam has something to do with FM, HBV and honour-killings, providing more excuses for the rising tide of Islamophobia since 9/11 and 7/7.

The wider public may not be aware or believe that Islam banned these practices 1,400 years ago. FM and HBV have nothing to do with religion, geographical area or ethnicity. They

# Ending the culture of FGM

Like many girls in Sudan, I suffered genital mutilation – but with education, attitudes are beginning to change

*By Bint al-Sultan\**

When I was "circumcised" I was five or six, but it happens to girls as young as four. It starts as a ceremony – the girl is bought clothes, gold earrings and bangles. She has henna put on her hands and feet: the preliminaries are regarded as a celebration where she is the centre of attention.

But later they take her and put her in a *gadha*, which is shaped like a deep dish. They lay her across it and hold her legs open; there are often three people holding her very tight when she's on the *gadha*, two holding her legs and hands, and one holding her chest and head.

The equipment is handmade: a sharp curved knife which is not sterilised. And the girl is given no anaesthetic. It is usually mostly women in attendance. They leave a little hole for urination. There are no stitches; they treat the wound with herbs, salt and water. It bleeds a lot and the victim is in great pain. I was horribly frightened and crying. The "ceremony" takes as little as 20 minutes or as long as an hour, depending on how much the girl struggles.

In [Sudan](#) and in neighbouring countries, [female genital mutilation](#) (FGM) is a cultural issue. If you don't undergo "circumcision", people think you are dirty and no man will marry you. You could say it is about ownership or protection – if someone tries to rape you, they cannot do it easily.

I came to the UK to study and about the same time suffered a great deal of bleeding and pain, so I went to hospital. The nurses and doctors didn't know about FGM. They looked at me as though I was a freak and I had to explain I was "circumcised". It turned out that when they carried out the procedure they left part of one of my labia inside me, so the UK doctors operated to get rid of it.

I am ashamed to say that I attended a ceremony at a private hospital in Harley Street in London while a student here. The girl, who was about eight, was anaesthetised. I feel so guilty about it now and today, with the education I have had about FGM, I would report them to the police – but



the cut

at the time it didn't cross my mind. Many families in Britain take girls to their country of origin to have it done. It is a holiday, they see family and the countryside and are then "circumcised". When they return, they tell the girl not to talk about it. They say the government will take her away from her family, and that she will lose all she has in the UK. We need education that is respectful and sensitive. It can't be a cultural confrontation, a judgment. People have been practising this for centuries and see it as embedded in their culture. You cannot approach them aggressively – you have to invite them to talk, to show them the consequences of FGM later on, during menstruation, childbirth and so on. We must educate grandmothers and mothers and young children, and campaign against it.

Many in my generation are fighting it. These days people are more aware, and I know many educated women who will not practise it. People see it as a form of murder, paralysing a part of your body. They say: "We have had enough!"

• *City Parochial Foundation, Esmée Fairbairn Foundation and Rosa (the UK Fund for Women and Girls), three independent charitable organisations, have collaborated to establish a new [UK-wide Special Initiative](#) to fund community-based, preventive work to safeguard children from the practice of Female Genital Mutilation (FGM).*

\* This article was first published on the Guardian: <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2010/jan/07/female-genital-mutilation-sudan>. Al-Nisa has obtained the writer's permission to include it here on this special issue.

instance, you will be called a racist, if you question symbols; such as burqa and niqab, or when you talk about honour related violence and its related problems. However, the consequences for migrant women in Sweden as well as in other European countries are that their reasons for asylum are ignored in the name of cultural relativism. That is because, part of the democratic society has capitulated and the other part of the left in Europe is no longer criticising religions as oppressors of women.

The respect towards religion and religious oppression against women are superior in CEDAW and the declaration against Violence Against Women. The conservative forces use these arguments in Christianity as well as Judaism to protect and increase their oppression in the name of religion, but they fear to criticise Islam. With this attitude, the so called democrats and leftist protect patriarchy and sell out women's rights.

This is a great danger and threat in our common work for women's rights and peace. Women are unaware if the gender based violence is approved by the state or the family.

In 2007, my friends and I set up the 'Network against Honour Related Violence'; where we have over 600 members, including individuals and organisations from all over the world.

**What do we need to do?**

Most of the victims all over the world are women, threatened by murder. They must first be guaranteed shelter and protection by sheltered homes and the designated authorities. Then, they must be helped to change their names or identity, if necessary. When it comes to refugees, they must be given asylum, if they are threatened by honour crimes. If they have been refused asylum and forced to return to their former home countries, as if we have given them a death sentence. This problem is invisible in all the states! The young victims that continue to live in their families must have support from outside the family for a long time, sometimes for all their life, while the threat and repression continue to re-establish and reconstruct the "honour" system. They need support from the surrounding society, which is distant from "the honour culture" and/or have democratic and equality values. We should draft on the law that girls should take part in all obligatory school subjects, regardless of religious or traditional reasons that contradict human rights and gender equality. All these should be in line with the UN Conventions.

**AM I BEAUTIFUL NOW??**

By Saria Khalifa

<p>A drop of blood. Exquisite. Blood spent Blood shed Blood shot Blood less. Stained and spilt For country and faith. Self less donated for life. Blood deeper Blood lower Society cuts Forever stitching hatred in me, shame in me, disgust in me, In me For daring to be woman Young, pure and free Sewn up tight With not a way to Bleed or live I ask... Am I beautiful now?? Am I woman?? Pure chaste and sin free. A drop of blood, Crimson cells collected. Untyped, unheeded, Unimportant Cells cascade to coat floor. Bleached epithelia Dye on the tip of her nose, Apple of her cheeks, Rise of forehead.</p>	<p>Faded pretence Paling in comparison To the shade of her reality Am I beautiful now? She asks Stripping, Layer upon layer Of her color away. Wretch and heave Ugly Down siphoning bowl, Societies pointing fingers Crammed to irritate throat. Suction me right through, Tendons knotted up against bones. Transpose what's left And let me learn My A, B, C, double dd. Am I beautiful now?? Women free now? No longer buried at birth. We own our bodies – Plucked, pinched, Sewn, stitched, Burnt, bleached, Cut and beaten. Nipped, tucked, Enhanced, enlarged, Molded, tightened, Perfected, Perfected, Perfected, Am I beautiful now??</p>
--	--



Stockholm City showed that 16% of the girls and 7% of the boys interviewed (2000 students were involved in the survey) lived under very oppressive circumstances, strictly controlled in their life space by their families.

### Working with migrants and refugees

I also want to talk about my work with refugees and migrant women. I will start by talking about my childhood. Some years ago, I wrote an article that I called: "Warzone in my own home", it talked about when I was a little girl and became a witness to violence against my mother. Several years later, I got involved in women's movement and later on in politics as you have already known. Since the 1990s, I started helping refugees and paperless women to hide or with juridical assistance or assessments.

I was, for years, convinced about the connection between state supported violence (imperialist wars and/or religious fundamentalism) and violence in the very small society such as in the family.

My work with migrant women in Sweden started twenty years ago. It was clear that my engagement in working against violence nationally and internationally had a big impact on my involvement with migrants. It was obvious in my work both on structural level and in individual cases, one case after another, that women's rights to asylum and individual capacity or ability to decide were invisible in the process.

Six years ago, I started to work specifically with honour crimes in Sweden. Then, three years ago, I started an international work in women's rights in the occupied and post conflict areas. I have visited and worked in Iraq/Kurdistan, Turkey/Kurdistan, Lebanon and Israel/Palestine. These experiences have convinced me even more that women are invisible in the asylum process, as always they connect the women to either their husbands or to their children. So far, I have not seen any case where the woman gets asylum for herself. How could we tolerate such violation??? We have an overwhelming problem in this world; a patriarchal structure where violence is used to oppress women and violence is defended as a so-called peacemaker process or as a conflict resolution.

When women need to get asylum in Sweden and elsewhere they are often forced to become prostitutes to get protection. Public shelters seldomly give protection for asylum seeking or paperless women, as they could lose their economic support. These kinds of cases, are hardly ever reported. Women who seek a better economic future are led to agree to marriages; where they find themselves abused and harassed. They would be sent back after the man has used them for a couple of years and decided to throw them out. The law does not grant asylum if a woman is divorced within two years of marriage. However, if a woman was a victim of sex trafficking, she can seek asylum. What message does this rule send to the society???

If you are a victim of war crimes, rape, abuse and harassment you can get asylum, but if the crimes connect to honour (sex crimes) it can be very hard to talk about until after a long time of their occurrence and by then you would have been sent back home to an insecure future.

The interpreters often take the side of the perpetrators either being naïve or having prejudices and they contradict the woman's right to asylum in the court process.

Women can also have right to asylum if they are victims of gender-based violence, perpetrated by the state as in some dictatorships or by religious fundamentalism (any religion). In addition, there should be approved protection and asylum if the society is not able to protect them. My work in Iraqi Kurdistan for three years had proves that.



Post conflict areas are market for sex trafficking. Prohibition of weapons' export is needed. Recently they discovered some Swedish weapons which were handed over from the US Forces to the national guards in Iraq, despite the fact that Sweden prohibited weapons' export to countries in armed conflict/war. Or maybe the US occupation is not seen as a war?

Last year I wrote six professional assessments to lawyers working with women seeking asylum. I have used my professional knowledge, the Swedish legislation and the international conventions in my assessments. Four of the cases were granted asylum, one was rejected, but I had advised them to complain to the European Court and one is still waiting for her case to be decided on by the Migration Court.

In Sweden, we have a big problem with a specific kind of racism even worse than the well known racism. This kind of racism silences people from criticising oppression. It is the 'culture relativism'. It works like this; you blame people who question oppression by using cultural symbols or attitudes for being racists. Then they do not dare to criticise any more. For

*sanctioned by the state. The main intention of the violence is to control the sexuality of the woman, but also homo-, bi- and transsexuals, who are seen as threats to the society. The woman is not allowed to get married out of her religious or ethnic group. It can also have materialistic matters in which the woman is controlled, because of inheritance purposes. It's not a seldom practice that the woman is sold as an object in a business corporation between families."*

Kinds of encroachment in the name of honour in Sweden include:

- Murder
- Attempt to murder
- Threats to murder
- Serious physical and psychological assaults
- Insults
- Limited life space such as limitations in spare time, denial of participation in after school activities, spare time and after work
- Denial and forbidding of contacts with the opposite sex, specifically for women
- Hymen control and spreading of the myth of the hymen (which does not exist)
- Surgery of hymen
- Being forced to wear traditional or religious clothes
- Denial of knowledge and education about sexuality
- Denial of participation in sports, camps and other activities in schools
- Denial of participation in other activities outside the home in spare time
- Not allowing women/men/transsexuals to choose their own partners
- Not allowing women to study or work
- Being forced into slavery in their own homes
- Being forced to marry an unknown person in Sweden or abroad

In Sweden the victims of honour related violence are girls/women, boys, homo-, bi- and trans-sexuals, who are partly or fully grew up in Sweden. They share their parents' backgrounds. They come from at least twenty countries, Sweden included (minority groups). From my experience with almost two hundred victims, who come from East, North-

East, North-West and West Africa, the Middle East, the Balkans, parts of Asia and Europe. They believe in Christianity or Islam, but the main victims in Sweden are Muslims, especially from the countries where Islam is inbeded in the constitution represent the majority of the cases. This is just a reflection from the Swedish context, it is probably different in other parts of the world. For example, places where the Catholic Church is strong, as in Poland and Latin America, or the right wing Christians in the US, or anywhere where religion is in the constitution or have a big impact in the state legislations, it contradicts women's rights and children's rights.

Many of the victims of honour related violence suffer from post traumatic stress syndromes. They have disturbed sleeping habits, anorexia, bulimia and other eating disorders. They also, have low self-esteem, low identity profile and no self-confidence. They suffer from psychological problems such as depressions, manodepressions, suicidal thoughts and attempts, social handicap and self-destructive behaviour; such as drug addiction and unusual sexual acts are common. The knowledge of their physical, psychological, sexual development and growth are often ignored and strongly put aside. Their knowledge of their human rights and women's rights are non-existent or ignored, as a result of the long years of indoctrination and punishment. They can be easily targeted by the criminal system, because of all these consequences.

In 2009 two surveys were done in Sweden. The National Youth Board found that 70,000 youth in Sweden live at risk of being forced into marriages. Another survey was done by





# Honour Related Violence in Sweden

*Maria Hagberg* \*

Email: maria.hagberg@swipnet.se

In my professional work as a social worker for twenty years I work with victims of gender based violence, write assessments to asylum seeking women and LGBT persons and in the last six years I have worked specifically with honour related violence in Sweden and abroad.

I want to present some facts from my home country Sweden about secularism, women's rights and the growing of cultural relativism. My first met resistance as a member in the Left Party in Sweden (in the beginning of the 21st century) when the feminist group there were infiltrated by young cultural relativist women that totally ignored the feminist movement and its struggle in Sweden for women's rights over their bodies, their rights to education, vote, have their own income and so on. I was fed up of the debate in the party and I helped to set up a new party, the Feminist Party in Sweden at the end of 2003. At the same time I was employed as a project manager in the south of Sweden to build up shelters and raise awareness about honour related violence in Sweden. Surprisingly enough they did not support my work in the Feminist Party and my struggle against honour related violence in Sweden. They thought it was racist to work on such type violence and they raised the question "wasn't it like any other violence against women?!" I had to leave the board and the party while I took a stand for the victims; often young, under 18, girls and LGBT. I became more and more involved in the issue and in 2009 I wrote a book called "At twenty it begins to rot"; which speaks about honour related violence in Sweden. It includes some interviews with some of the young women victims honour related violence in Sweden and I analyzed what we need to do. The following are examples from the book:

## Laura

My sister and I, on the other hand, had to keep tidy for our brothers. "Girls have to learn early on that they are not children who play." I don't know any girls who play. We have to cook food, clean and help. My parents used to say, "That is why we give birth to girls." Boys should help with money when they are older and girls should help with cleaning, food, and looking after their parents like small children.

## Sofia

Virginity is the most important thing. That the hymen doesn't exist is something we don't believe in Islam. Neither the boy nor the girl should "lose their virginity" applies similarly to both of them. But then you come to different interpretations of the Koran. I have personally read "not to fast is worse than losing your virginity." But people don't see it like that. It has become cultural. "Don't lose your virginity, it is something big, because if you get pregnant with a boy and then with another, then you have children with several men. Then the children get older, they don't

know each other and go and marry each other, and that is wrong," my father said to me. It becomes inbreeding when you don't know the background of a person.

*I told him that it is the same thing with a boy if he marries several girls and leaves them. But then my father answered that "a woman is a woman and a man is a man."*

## International work

In my presentation in the European Council Committee meeting 2008 in Paris I said: "*Honour related violence is a kind of violence that takes place all over the world and it is a kind of violence towards women that differs from other kinds of violence, because it has specific signs. The violence is connected to religious fundamentalism and conservative traditions in the communities and/or the societies where it takes place. Where religion is the constitution and religious judgement is a reality, the violence would be*

---

Maria Hagberg, social worker and feminist, chair person of the Network Against Honour Related Violence, board member Women for peace and Swedish representative in EFI-IFE  
maria.hagberg@swipnet.se

- the need for better working relationships between the police and specialist services in Kurdish and other BME communities.
- the need to improve the training of all police officers: at present, a 'postcode lottery' prevails in that while the police in some regions are very knowledgeable about HBV and sensitive to the needs of victims, in other areas there is very little understanding of the issue or the needs of victims.

It is clear that despite both a major shift in policy since the murder of Heshu Yones (in 2002) and the sterling work by the HBV Working Group led by senior police commanders, police responses to HBV remains variable.

To tackle these areas of concern, it will first be necessary to address:

- the attitudes of the police and other criminal justice system professionals about HBV in BME communities. All professionals bring their own values and beliefs to their work: however, in working with other agencies and with NGOs these beliefs may be challenged and, thus, undergo modification.
- the continuing inconsistencies in police responses to HBV. Many NGOs are concerned that although the Metropolitan Police Service and ACPO have taken important strides in improving responses to HBV, this is not the case nationwide: many developments and improvements have been limited to the London area.
- the need for better exchange and sharing of information. This is important in terms of both the management of HBV cases within the police force and in relation to multi-agency responses. Although developing systems and processes for sharing information requires time and effort, without such systems co-ordinated responses are difficult to sustain.
- the need for better training of, and also better dialogue, professionals. Inter-agency training on HBV is sparse and generally uncoordinated, despite recent national and local efforts (including the local 'road-shows' on HBV that have been held around the country). Multi-agency training offers opportunities to promote cross-disciplinary dialogue and, thus, to develop trust and cooperation between the variety of actors who are working to combat HBV and other forms of VAW.

### Summary of findings

The research revealed a number of intersecting issues relevant to both the UK and the IKR contexts: level of education/literacy, class and professional background, and commitment to traditional ways of life had a significant impact on the incidence and nature of HBV across individual communities. Furthermore, many of those interviewed discussed the fact that Kurdish immigrants often face discrimination and racism in the UK: this complicates both individual and community responses to HBV.

Although abuses that occur in the private sphere, such as so-called honour killings, are crimes under the domestic laws of most countries, many states around the world fail to demonstrate due diligence in tackling these issues: more needs to be done to prevent HBV, to investigate all incidents, and to hold perpetrators to account. Although legislation exists to protect women in theory, social tolerance of violence, cultural norms that condone violence, and general lack of political will often combine to nullify the law in practice.

Women's organisations working closely with victims and survivors of HBV in Iraqi Kurdistan and the Kurdish diaspora argue that on-going training and support, improved prosecution of individual perpetrators and more effectively coordinated support for victims, together with comprehensive awareness-raising and public education, is needed to tackle

HBV in particular and VAW more generally. All states should ensure that women who have encountered this form of gendered violence, and also those who have been threatened with HBV, receive immediate, confidential and comprehensive assistance, including access to legal help, and psychological and social support.

### References:

- Begikhani, N., Gill, A., Hague, G. (2010) Honour-based Violence (HBV) and Honour-based Killings in Iraqi Kurdistan and in the Kurdish Diaspora in the UK.
- Goodwin, J. (1994). *Price of Honour: Muslim Women Lift the Veil of Silence on the Islamic World*, Boston: Little Brown.
- Gill, A. (2010). Reconfiguring 'honour' - based violence as a form of gendered violence, in Idriss, M., and Abbas, T. (Eds.) *Honour, violence, women and Islam*. London and New York: Routledge-Cavendish.
- Meeto, V. & Mirza, H. (2007). 'There is nothing honourable about honour killings: gender, violence and the limits of multiculturalism', *International Forum*, 30(3).
- Pitt-Rivers, J. (1974). Honour and social status, in J.G. Peristiany (Ed.), *Honour and Shame: The Values of Mediterranean Society*, Chicago: University of Chicago Press.
- Welchman, L., & Hossain, S. (Ed.) (2005). *'Honour': Crimes, paradigms and violence against women*, London: Zed Press.

observation and familial/social policing of behaviour, including via the use of gossip and rumour, are necessary and appropriate.

5) Confining and silencing of women by making them fearful of entering public spaces (physically and through speech/the written word) results in their strength, vitality, skills and intelligence being lost to their society/nation. The research behind this report demonstrated that the overwhelming majority of women subjected to HBV in the IKR are between the ages of 14 and 30: the age group that might otherwise have the greatest vitality to offer in the service of society.<sup>14</sup>

6) The social atmosphere created by the practice of HBV undermines the general physical, emotional and psychological well-being of women and may result in silencing, isolation and lack of positive support. This may, in turn, lead to low self-esteem, emotional distress, and hopelessness. In extreme cases, these feelings can generate self-harm, suicidal thoughts and even suicidal behaviour.

7) The effect upon men is also destructive: when status and power are derived from assumed or actual aggression and dominance, the gendered forms of authority that result often masks inadequacies and weaknesses in addition to acting as barriers to meaningful and full human interaction between men and women. Thus, it is not only women who suffer from HBV, but also society as a whole.

The KRG and agencies in the IKR have demonstrated a strong commitment to modernisation in a number of spheres, including gender equality. As part of this commitment, there is an urgent need for continued and concerted effort to be focused on addressing HBV.

## HBV in the UK

Many UK NGOs focused on women's issues now use the term 'violence against women', rather than differentiating between domestic violence, HBV and other types of violence that primarily affect women. They see HBV as part of a continuum of gendered violence that encompasses the range of forms of violence that women from both majority and minority UK communities experience.

The patriarchal values that underpin Kurdish communities, and other communities that practice HBV, often conflict with the values, and even laws, of mainstream UK society. This discrepancy makes it particularly hard for second and third generation Kurdish women to define their own values. Berruti's (2002) study of young Kurdish women in France demonstrated that traditional customs, including early/child marriage were still practised in (im) migrant communities.

Instances of HBV often result from conflicting attitudes towards life and social values. The killings of Fadime Shahindal in Sweden, Hatice Sürücü in Germany, and Heshu Yones, Banaz Mahmod and Tulay Goren in the UK have raised the media profile of honour killings in Kurdish communities. Unfortunately, these media discourses have tended to ignore the efforts of Kurdish women's rights organisations, and individual activists, to address VAW from within Kurdish communities. Although the UK Government and its agencies have been attempting to improve their efforts to tackle HBV, opinion among women's NGOs regarding the efficacy of State intervention in HBV and related issues remains mixed. Some members of the police and other support services continue to express unenlightened views on HBV and the communities in which it occurs: coupled with the fact that Government efforts to tackle HBV (and, indeed, VAW in general) have tended to concentrate on criminal justice responses, this and the general lack of funding for specialist initiatives has meant that many NGOs are struggling to meet the needs of the women that come to them, often in crisis. While the new police and



Crown Prosecution Service strategies on HBV, especially in combination with multi-agency partnerships, have been welcomed by Kurdish and other specialist women's organisations, those interviewed during this study identified the fact that a more holistic response is needed. The interviewees also highlighted an urgent need for better resourced women's support projects, refuges and outreach services, together with awareness-raising programmes and welfare measures designed to run alongside the improved criminal justice initiatives.

The majority of the thirty-one UK-based interviewees who participated in the study argued that addressing the following issues would help to improve the policing of HBV and the provision of effective services for those affected in the UK:

- the lack of (i) safe shelter for all victims and (ii) of adequate funding for HBV-related support services in particular and specialist black and minority ethnic (BME) services generally.
- the lack of awareness about the issue among Government agencies and the public.
- the lack of knowledge about HBV across the lower ranks of the police force.
- the gap between policy and practice in the criminal justice system as a whole, despite recent leaps forward.
- the lack of efficient information systems and the on-going failure to record sufficient data accurately and in the right places.

sometimes, when a woman has merely had minor social contact) with a man to whom she is not related and with whom interaction is deemed inappropriate. The possibility of being subjected to HBV impacts the behaviour of all women in societies in which it is common. It further enforces and increases the control exerted by men over women in society at large.

### Aims and objectives

The study summarised in this report was conducted between September 2008 and November 2010. The research aimed to investigate, in both the UK and the Iraqi Kurdistan Region (IKR):

- o the nature and extent of HBV in Kurdish communities,
- o current policy, practice and NGO responses to HBV,
- o the experiences of victims and family members, and media coverage and attitudes to HBV.

### The study was designed to

- o gather robust evidence to support policy development,
- o provide an Action Plan for the KRG and agencies in Iraqi Kurdistan,
- o provide recommendations for policy-makers and agencies in the UK,
- o support the work of women's organisations and NGOs in both Iraqi Kurdistan and the UK, and advance the development of good practice.

### Key findings

While there is increasing national and international recognition of the problem in Iraqi Kurdistan in the last five years the findings of the study in the full report demonstrate that the lack of a clear and agreed definition of HBV is impeding efforts to tackle the issue (Begikhani, Gill, Hague, 2010). Definitional obstacles exist at the level of government, as well as within human rights organisations and women's rights groups. After the establishment of the High Commission to Monitor Violence against Women in June 2007, the term violence against women (VAW) started to appear in KRG documents and publications. Women in the IKR continue to be subjected to many forms of physical, emotional and psychological violence: however, VAW cannot, and should not, be described as motivated by honour in all cases. This study demonstrated that greater precision in categorising individual cases of VAW as crimes of HBV is needed: all agencies involved in the task of overcoming HBV must agree on common definitions and employ these consistently if the problem is to be understood in order that it may be tackled effectively.

However, identifying the scope of HBV is not a simple endeavour. HBV

encompasses a broad range of practices, ranging from control over attire, physical presentation and movement to control over access to cultural goods and services (such as education), and from the limitation of sexual choices and the imposition of arranged marriages to physical violence, including murder.

### Effects of HBV in Iraqi Kurdistan

1) HBV may result in death, injury, physical and mental torture, and/or disfigurement. However, it almost invariably results in constant fear of violence on the part of both victims and women who see themselves as potential victims. This fear is especially insidious in that involves the anticipation of violence from close relatives: people with whom (potential) victims live side-by-side.

2) For children, socialisation into communities that practise HBV provides damaging expectations. When role models commit HBV, children often emulate this behaviour. Thus, HBV, and the values associated with it, are passed on from one generation to the next.

3) HBV creates a climate of fear in which threats to honour and public reputation preclude the possibility of transparent, honest social interaction through eroding trust. When individuals feel compelled to conceal thoughts, desires and actions that deviate from accepted standards, in to avoid shame, then social cooperation, transparency and cohesion are often limited in significant ways.

4) The enforcement of honour codes places such a high tariff on deviation that it serves to generate deception: this fuels the perception that constant



# Violence against women in the name of 'honour' in Kurdish communities



*Dr. Aisha Gill\*\**

*Email: [a.gill@roehampton.ac.uk](mailto:a.gill@roehampton.ac.uk)*

In 2008, the Iraqi Kurdistan Regional Government (KRG) took the unprecedented step of commissioning an international research project on 'honour'-based violence (HBV) in Kurdistan and within the Kurdish diaspora. It was carried out by a consortium of senior researchers from the Centre for Gender and Violence Research, School for Policy Studies, University of Bristol and Roehampton University, working in partnership with Kurdish Women's Rights Watch UK. The research focused on analysing practice and policy in order to develop more effective responses to this pervasive form of violence.

## What is honour-based violence?

HBV constitutes a wide range of abuses including physical violence, assaults and killings in the name of honour, suicide/ coerced suicide, forced self-immolation, starvation, poisoning, forced marriage on the grounds of honour (including, in some cases of rape, to the perpetrator of the assault), and curtailment of liberty, basic rights and/or education. HBV is often associated with 'honour revenge', spousal abandonment, separation from children, female genital mutilation, forced virginity, forced hymen repair, forced abortion, imprisonment of partners who are disapproved of, and other forms of coercion and abuse (Welchman and Hosain, 2005). Reports submitted to the 2002 United Nations Commission on Human Rights document the continuing occurrence of honour killings in Bangladesh, Brazil, Britain, Ecuador, Egypt, India, Iran, Iraq, Israel, Italy, Jordan, Pakistan, Morocco, Sweden, Turkey, Uganda and the United States.

## Honour-based violence as gender-based violence

International research has demonstrated that the most appropriate context in which to consider HBV is gender-based violence: violence which is gendered in terms of who commits it, who experiences it and why. The UN Declaration on the Elimination of Violence Against Women (1993) states that the abuse of women by men takes many forms, including physical, emotional and sexual violence, and is a continuing manifestation of unequal power relations and of the enduring notion, across the world, that women should, in a variety of ways, be under the control of men. While some men do experience HBV and some women do commit it, it is predominantly perpetrated by men and experienced by women. HBV is informed by a system of gendered cultural values and behavioural norms within families and local communities. Thus, HBV must be

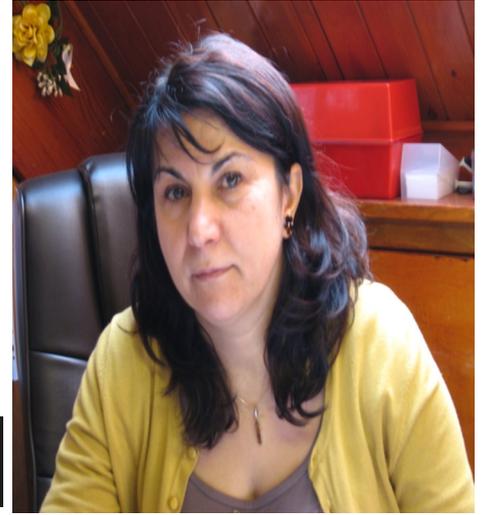
examined in relation to other forms of gender-based violence, and also the specific social and cultural contexts in which it occurs. HBV is usually differentiated from other forms of domestic violence in that it occurs within a framework of family and community structures. It usually involves acts that are premeditated in that they are used to restore honour in relation to a perceived or actual situation in which family/community honour has been in some way damaged or threatened. Thus, HBV is intended to result in the control, primarily by their male relatives, of women's sexual and social choices: thus, HBV serves to reinforce socio-cultural values concerned with the notion that women should obey strict codes of behaviour controlled by (senior) male family members (Gill, 2010).

HBV, and particularly honour killings, often occur when a young woman has engaged in a friendship or relationship (or,

\*\* This summary briefing for Al-Nisa Journal is based on the full report by **Begik-hani, Gill and Hague** (2010) - a copy of *Honour-based Violence (HBV) and Honour-based Killings in Iraqi Kurdistan and in the Kurdish Diaspora in the UK* is available on request. Email: [a.gill@roehampton.ac.uk](mailto:a.gill@roehampton.ac.uk)

# “if women break the silence we will achieve the desired change.”

**Sawsan Salim**  
Director, Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation



It is with great excitement and enthusiasm that I introduce this 16<sup>th</sup> edition of Al-Nisa Magazine to the readers and supporters. The magazine was first published in 1999 and has since become an important link between KMEWO and refugees and asylum seeking women from the Middle East, Asia and Africa. In this issue of the magazine there are contributions from a number of prominent women, who are noted for their inspiration, innovation and imagination.

In her article on “Women’s Rights towards an Alternative Perspective – Challenging Religious Patriarchies”, Dr Amina Alrasheed eloquently advances an alternative perspective to the false claims and assertions of the many religious ideologues which underpin the practice and excuse for violence against women.

The article from Sohaila Sharifi on Equality is equally forceful and highlights the double standard, idiosyncrasies and dichotomy that characterize men’s behaviour towards women in most Islamic countries. Inequality, she implied are institutionalized, patriarchal driven, perpetuated and executed. “Women’s inputs into such institutions were highly deprived and sidelined, not because it lacks substances and power, rather because it threatens well established and socially ingrained male mentality”.

Violence against women and other forms of human rights abuses is not just loathsome, despicable and vile it also destroys the victim’s self worth, self-confidence and esteem. The story of Safia amply exemplified the nature and extent of abuses which are the daily experience of many women. Here is a young woman who was accosted, verbally and physically abused, and repeatedly gang raped. She felt so degraded, embarrassed and intimidated after the appalling experience that she was unable to tell anyone – until now. Safia now recognised that staying silent will only perpetuate these acts and so her message to other women is to be brave, speak out because that is the only way we can achieve change.

After reading this magazine it would be helpful if you could pass it on to other women within the Kurdish and Middle Eastern community so that the important messages on honour based violence and other forms of human rights abuses can reach everyone. It is an unpleasant fact that many victims of human rights abuses continue to suffer in silence and lack the courage to defend themselves. Let us all follow the advice of Safia – *be brave, speak out because that is the only way we will achieve change*





رێکفرۆی ژنانی کورد و رۆژنه لاتی ناوه راست له بهریتانیا

Kurdish and Middle Eastern Women's Organisation in Britain

# Al-Nisa 16

October 2011

## Contents:

**“if women break the silence we will achieve the desired change.”**

Sawsan Salim, Director, KMEWO

**Violence against women in the name of ‘honour’ in Kurdish communities**

Dr. Aisha Gill

**Honour Related Violence in Sweden**

Maria Hagberg

**Poem: Am I Beautiful Now?**

Saria Khalifa

**Ending the culture of FGM**

Bint al-Sultan

**Forced Marriage and the Forced Marriage (Civil Protection) Act.**

Nazia Khanum

**Women in the pursuit of equality**

Sohaila Sharifi

**Safia's story**

**Women's Rights towards an Alternative Perspective; Challenging Religious Patriarchies.**

Dr Amina Alrasheed

**Editors:**

Hanan Babikir

**Translation by:**

Hanan Babikir

**Designed by:**

Xasraw Saya

**Address:**

KMEWO

Kurdish & Middle Eastern  
Women's Organisation

Caxton House

129 St John's Way

London N19 3RQ

3

**Tel& Fax:**

T: 0044 207 263 1027

M: 07748851125.

7

**Email:**

info@kmewo.org

10

11

**Website:**

www.kmewo.org

12

15

18

19

## **Introduction**

Sawsan Salim, Director, KMEWO

## **HBV in Iraqi Kurdistan**

Dr Aisha Gill

## **Honour Related Crimes in Sweden**

Maria Hagberg

## **Forced Marriage and the Civil Protection**

Dr Nazia Khanoum

## **Women in the pursuit of equality**

Sohaila Sharifi

## **Safia Ishaq's Story**

## **Women's Rights towards an Alternative Perspective; Challenging Religious Patriarchies**

Dr Amina Alrasheed

## **End the culture of FGM**

Bint al-Sultan

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.